وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
رقم: .....

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية
فرع: العلاقات الدولية
تخصص: إستراتجية وعلاقات دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي.

إعداد الطالب: كمال روابحي.

تحت عنوان:

التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري

لجنة المناقشة:

فاتح النور رحموني	جامعة المسيلة	رئيسا
سليم عشور:	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
إلياس زوين	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/ 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

الشكر لله عز وجل الذي أنعم علينا بإتمام هذا العمل على بركته، ونستعين به ونرجو منه أن يلتمس قراء هذا البحث الجهد الذي تطلبه منا وأن يستفيدوا منه قدر الإمكان

وشكر العباد من شكر الله فجاء في الحديث: ﴿لاَ يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لاَ يَشْكُرُ النَّاسَ﴾

رَوَاهُ أَحْمَدُ (7755)، وَأَبُو دَاوُد (4198)

ثم نوجه شكرنا إلى الأستاذ المشرف: "سليم عشور" الذي لم يبخل علي بنصائحه وإرشاداته طيلة إنجاز هذا البحث

والشكر موصول للوالدة الكريمة التي ساندتني بالحب والحنان طيلة مشواري الدراسي وإلى غاية إتمام هذا البحث

ووالدي الذي لا طالما كان لي الصديق والأخ والأب والقدوة والناصح

إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة المسيلة

كما نشكر كل من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد

مقدمة

مقدمة:

لقد شكل الأمن على مر التاريخ الهاجس الأكبر للدول التي اعتبرت ضمان بقائها واستمرارها من بين أولويات سياستها، فالأمن هدف تسعى إليه كل الدول كونه احد أهم مقومات الحياة الإنسانية ، أمام هذا الاحتياج الملح يبرز دور الأفراد و الدولة ، المؤسسات والمنظمات الإقليمية و العالمية في العملية الأمنية.إذ كان مفهوم الأمن في السابق مرتبط بمدى محافظة الدولة على كيانها العسكري فمع نهاية الحرب الباردة تغير مضمونه من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع الموسع والشامل والمتعدد، هذا التغير ارتبط أساسا بفعل تحول طبيعة التهديدات الأمنية، حيث أجمع باحثي الدراسات الأمنية على أنها تهديدات أمنية جديدة تضاف إلى التهديدات التقليدية، ومن هذا المنطق فان مسألة الأمن تقتضي هندسة وترتيبات أمنية إقليمية ودولية كفيلة بإيجاد حلول للإشكاليات الأمنية الجديدة.

على هذا الأساس فإن منطقة البحر الأبيض المتوسط ليست بعيدة عن هذه التغيرات و التحولات التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة ، حيث ظهرت إلى السطح تهديدات جديدة كالهجرة غير لشرعية ، الإرهاب والجريمة المنظمة ...الخ، وهو الأمر الذي يهدد أمن واستقرار دول المنطقة وعلى رأسها الأمن القومي الجزائري.

وفي ظل العولمة أصبحت هذه المخاطر عابرة للحدود تتميز بسرعة الانتشار، مما جعلها تتجاوز القدرات الأمنية للدولة، واستحالة مكافحتها لوحدها وبإمكانياتها الخاصة، من حيث التكلفة المالية والقدرات العسكرية، والجانب الاستخباراتي ،وكذلك بسبب انتشار هذه التهديدات الأمنية في عدة دول مثلالإرهاب الذي يتواجد في عدة مناطق في الإقليم، و انطلاقا منها تتحالف خلاياه ضد الدولة المستهدفَة،وكلما كان هناك تهديد في إقليم معين تنتقل تبعاته إلى دول الجوار التي تتحمل الأعباء ،خاصة من حيث إجراءات ضبط الحدود و التحكم في تدفق الأعداد الهائلة للاجئين . والجزائر كغيرها من دول العالم الثالث عرفت حالة من الا استقرار و اللا أمن لمدة تجاوزت عشرية كاملة (1992 2002 م)، حيث تحملت تكلفة مكافحة الإرهاب لوحدها وبتواطؤ عدة دول ضدها وبعد هجمات 11 سبتمبر 2001 م انقلبت الموازين السياسية واكتسبت الجزائر في حربها ضد التهديدات الداخلية نوعا من الشرعية، وأصبح العالم يعتمد على الخبرة الجزائرية في المجال الأمني و الاستخباراتي و العسكري للتصدي لمصادر التهديدت و الأخطار العابرة للحدود خاصة في مجال مكافحة الإرهاب الدولي، ومع التحولات التي جاء بها الربيع العربي زادت حدة وخطورة التهديدات الإقليمية، ولأول مرة أصبح الأمن القومي الجزائري مهددا من الخارج أكثر منه من الداخل، وبطرق مباشرة وغير مباشرة ،وعلى مستوى كل الحدود تقريبا، وبنسب

متفاوتة ،خاصة في ظل تأزم وتفاقم الأوضاع الأمنية في دول الجوار و الذي أنعكس سلبا على الأمن في الجزائر.

1. أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في حديثه على أهم قضايا السياسة الدولية وهي الأمن وهو أهم الحاجات الأساسية التي سعى الإنسان لتحقيقها.

كما تزداد أهمية الحديث عن الأمن عند ربطه بمنطقة ذات أهمية جيو-استراتيجية كمنطقة البحر الأبيض المتوسط وكون الموضوع يسلط الضوء على ابرز التهديدات الأمنية الجديدة (الإرهاب،الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية.....الخ) والتي تعد من أهم الظواهر الأكثر تعقيدا وغموضا في العلاقات الدولية.

وتبرز أهمية الموضوع أيضا في دراسة تأثير هذه التهديدات على الأمن القومي الجزائري في مختلف الجوانب (العسكرية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية .....الخ

2. أسباب اختيار الموضوع:

أ) الأسباب الموضوعية:

محاولة فهم وتفسير طبيعة التهديدات ومصادرها،وفهم البيئة الأمنية، وذلك بالاعتماد على المقتربات النظرية المتعلقة بفهم أسباب و مصادر التهديدات الإقليمية ومدى تأثيرها على أمن الدول، وهو ما يتطلب دراسة العلاقة بين مفهومالأمن والمفهوم الموسع وبروز التهديدات الأمنية الجديدة، و الإستعانة بالنظريات المفسرة لظاهرة العنف و الإرهاب والجريمة المنظمة،والهجرة غير الشرعية .

ب) الأسباب الذاتية:

لاشك أن الرغبة الملحة لدينا في معالجة موضوع التهديدات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري أهم و ابرز مبرر لاختياره ، و توفر هذه الرغبة هو سبب هام في مدى إنجاح العملية البحثية وبلوغ الأهداف المرجوة منها ومصدر هذه الرغبة هو الحرص على تناول الموضوع ذات الارتباط بواقع الجزائر والدول المجاورة له ،من أجل الوقوف على إشكالية البحث و الحصول على أجوبة يمكن المساهمة بها لتذليل العقبات في تناول مثل هذه المواضيع.

إن الضرورة تقتضي معالجة المواضيع التي قد تساهم دراستها في توضيح الرؤى ورسم تصور شامل لواقع التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط ومدى ترابطها مع البيئة العالمية.

3. إشكالية الموضوع:

قمنا في دراستنا للموضوع بتناول تأثير التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط على الأمن القومي الجزائري وعلى إشكالية العلاقة بين التهديدات الإقليمية و الأمن في الجزائر ،وباعتبار أن الجزائر تتمركز في موقع جغرافي إفريقي يتميز بكثرة التهديدات خاصة الآتيه من دول الجوار (ليبيا،تونس،مالي).

ومن هنا تستوجب طبيعة الموضوع صياغة **الإشكالية الرئيسية** على النحو التالي:

ما تأثير التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط على الأمن القومي الجزائري ؟

- **الأسئلة الفرعية:**

- ما هي التهديدات الأمنية الجديدة؟
- هل تأثر الأمن القومي الجزائري بتفاقم الأزمات في دول الجوار ؟
- هل غياب التنسيق الأمني بين دول الجوار أدى إلى تفاقم التهديدات الأمنية الجديدة ؟
- هل تستطيع الجزائر من خلال سياساتها الحفاظ على أمنها القومي ؟

4. حدود الدراسة:

تشمل حدود الدراسة الجوانب التالية:

أ) النطاق المكاني: سنتطرق إلى موضوع التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري، مع إبراز الموقع الجغرافي لمنطقة المتوسط وأهميتها الاقتصادية و الجو سياسية وانعكاسها على الأمن القومي الجزائري، من خلال إسقاطه على التجربة الجزائرية في مكافحة التهديدات الأمنية الجديدة، باعتبار أن الجزائر تعد دولة محورية على الصعيد العربي ، الإفريقي و المتوسطي ، لما تمثله من أهمية جيو-إستراتيجية، وقدتم اختيارنا للمنطقة التي تنتمي إليها الجزائر و المتمثلة في شمال إفريقيا وجنوب الصحراء، كمجال إقليمي تتفاعل فيه الجزائر.

ب) النطاق الزماني: تركز الدراسة على الفترة الزمنية الحديثة (2011-2017)غير أن مقتضيات الإلمام بجميع جوانب الموضوع تستدعي العودة إلى فترات سابقة لتفسير التحولات التي عرفتها التهديدات الأمنية فمع نهاية الحرب الباردة تغير مضمونها من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع الموسع والشامل والمتعدد، هذا التغير ارتبط أساسا بفعل تحول طبيعة التهديدات الأمنية، والرجوع أيضا إلى ما عانته الجزائر في فترات سابقة جراء هذه التهديدات والى السياسات المنتهجة في تلك الفترة.

5. الفرضيات:

لتذليل صعوبات البحث والإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية المطروحة، سيتم صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية:**

تؤثر التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط على الأمن القومي الجزائري بمكوناته وفي كل مجالاته .

- **الفرضيات الجزئية:**

- تفاقم الأزمات في دول الجوار ساهم في تدهور الأمن القومي الجزائري.
- غياب التنسيق الأمني بين دول المغاربية أدى إلى تفاقم التهديدات الأمنية الجديدة.
- استطاعت الجزائر من خلال سياساتها الناجحة الحفاظ على أمنها القومي.

6. أدبيات الدراسة (الدراسات السابقة).

تم التطرق لهذه الدراسة في العديد من الدراسات السابقة بشكل جزئي كمحاولة لتقديم أطر علمية أكاديمية تساعد على فهم التهديدات الأمنية الجديدة، و نذكر منها:

- لخضر موساوي، **الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،(جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام)، 2010.

تتوزع هذه المذكرة على مقدمة، ثلاثة فصول وخاتمة. يعرض الفصل الأول وهو عبارة عن فصل تمهيدي الإطار النظري للدراسة، حيث يتناول فيه من خلال ثلاثة مباحث، مفاهيم الأمن، الأمن وظاهرة الإقليمية ومفهوم الأمن الوطني الجزائري. أما الفصل الثاني يعالج فيه أهم التحديات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري التي يمكن أن تشكل رهانات للدولة الجزائرية، وذلك من خلال تقسيم هذه الرهانات إلى رهانات تقليدية مبحث أول: ورهانات حديثة في مبحث ثاني و في الفصل الثالث يبحث في الأطر الملائمة للتعامل مع هذه الرهانات، فيتناول الإطار العربي في المبحث الأول ، الإطار الإفريقي في المبحث الثاني والإطار المتوسطي في المبحث الثالث ثم ينهي الدراسة بخاتمة يلخص فيها أهم نتائج .

- ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقة بين الشمال والجنوب**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص:سياسة مقارن (جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر)، 2010.

حيث قسمت هذه الدراسة إلى ثلاث فصول خصص الفصل الأول للمنطلقات النظرية و المفاهيمية لتأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقة بين دول شمال وجنوب المتوسط وجزء الفصل إلى ثلاث مباحث

حيث تناول المبحث الأول ماهية التهديدات الأمنية من حيث مختلف مفاهيم الأمن السائدة والمقاربات النظرية في هذا المجال أما المبحث الثالث تناول طبيعة العلاقة بين الضفتين(علاقات التعاون الأمني، علاقات الاعتماد المتبادل).

أما بالنسبة للفصل الثاني فقد تناولت فيه الدراسة طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة في المنطقة المتوسطية في ظل التحولات العالمية الراهنة و يقتصر الفصل على ثلاثة تهديدات(الإرهاب الدولي و الهجرة غير الشرعية والتهديدات البيئية).

وعليه تم حصر الفصل الثاني في ثلاثة مباحث الأول يدرس تأثير التحولات العالمية على منطقة المتوسط من حيث الفواعل الدولية وعلاقتها بتحول مصادر التهديدات الأمنية ، والثاني فقد خصص لتهديد الإرهاب والهجرة غير الشرعية لأمن المنطقة المتوسطية،أما المبحث الثالث فقد تناول التهديدات البيئية في المنطقة المتوسطية.

وأما الفصل الثالث فقد تم تناول علاقات التعاون الأمني بين دول شمال وجنوب المتوسط لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة وقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول سياسات دول شمال و جنوب المتوسط المتعلقة بالتهديدات عبر مختلف المستويات وفي المبحث الثاني علاقات التعاون الأمني المشترك و الاعتماد المتبادل فيما بين الضفتين وفي المبحث الثالث عراقيل التعاون الأمني بين دول شمال وجنوب المتوسط والتي تشكل حاجزا لمواجهة هذه التهديدات.

ومن خلال ما تناولته الدراسات السابقة نجد أنها أغفلت العديد من الجوانب لتأثير التهديدات الأمنية الجديدة وهذا ما دفعنا إلى محاولة دراسة تأثير هذه التهديدات على الأمن القومي الجزائري بتركيزنا على ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والتي تفاقمت في السنوات الأخيرة ، ومن جهة أخرى حولنا إبراز قدرة الجزائر على التعامل مع هذه التهديدات من خلال مختلف السياسات المنتهجة .

7. الإطار المنهجي للدراسة:

الموضوع الذي هو محل الدراسة يتطلب الاستعانة بعدة مناهج وعليه نستعين بالمنهج التاريخي الذي من خلاله، يمكننا الرجوع إلى جذور الموضوع و بداياته الأولى و مختلف المحطات التاريخية و الأحداث المهمة لمساعدتنا على فهم الموضوع إلى جانب استخدامنا له لتتبع مسار التطور التاريخي لمفهوم الأمن في ظل النظريات التقليدية السابقة إلى غاية التطورات التي جاءت بعد الحرب الباردة.

كما استعنا بالمنهج الوصفي الذي تم من خلاله تحديد خصائص وأبعاد الظاهرة المدروسة ووصفها وصفاً موضوعياً عبر جمع الحقائق و البيانات و باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي.

وقد اعتمدنا على منهج دراسة الحالة لأنه يعد من أقدم المناهج الوصفية التي استخدمت في العلوم الاجتماعية وهي تمثل طريقة أو مدخل لبحث يتم التركيز فيه على حالة معينة يقوم بدراستها، وقد تكون هذه الحالة نظام أو فرد أو جماعة أو مجتمع أو مؤسسة أو تنظيم أو ثقافة فرعية، وتكون دراسة هذه الحالة بشكل مستفيض ووافي يتناول كامل المتغيرات والظواهر المرتبطة بها بالوصف الكامل والتحليل، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال التركيز على حالة تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن القومي الجزائري.

8. الإطار النظري للدراسة:

من خلال موضوعنا الذي يتكلم عن الأمن القومي نجد أن هناك العديد من النظريات التي تطرقت إليه بالتفصيل وهذا ما نجده في النظرية الواقعية والليبرالية التي تناولته من المفهوم الضيق و من الجانب الآخر نجد أن النظرية النقدية التي تناولته من المفهوم الموسع .

9. الإطار المفاهيمي للدراسة:

- **الأمن:** هو غياب التهديد ضد القيم المكتسبة، هذا في جانبه الموضوعي أما في الجانب الذاتي فهو غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم.[1]

- **الأمن القومي:** فعلى المستوى الداخلي فالأمن يقصد به الحفاظ على البيئة الداخلية للدولة من اجل مكافحه أي نوع من أنواع التغيير العنيف الذي يمس استقرار المجتمع، وعلى المستوى الخارجي يعني طريقة تعاملها مع مختلف التأثيرات القادمة من البيئة الخارجية من تهديدات مختلفة كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية تجاره المخدرات و حتى التدخل العسكري.[2]

- **التهديد الأمني:** يعبر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل سواء كان فرد أو دولة ويشترط في التهديد أن يسبب ويثير الخوف للطرف المهدد.[3]

---

(1) -عزيز نوري ، **الواقع الأمني في منطقة المتوسط دراسة الرؤي المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،(جامعة الحاج لخضر باتنة ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، ص46.

(2)- لخميسي شيبي، **الأمن الدولي و العلاقات بين منظمة حلف شمال الأطلسي و الدول العربية - فترة ما بعد الحرب الباردة (1991-2008)**، ط1، الجيزة المكتبة المصرية للنشر و التوزيع ،2010،ص14.

(3) - عمر بعزوز، **"فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة و المخاطر في إطار العولمة "مجلة الفكر البرلماني**. العدد 06 ، (جويلية 2004)، ص117.

- **المتوسط:** من الناحية الجغرافية هو مساحة مائية تتوسط ثلاث قارات (إفريقيا، أسيا ، أوروبا) .

10. تقسيم الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على خطة بحث مكونة من ثلاثة فصول.

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي و النظري للأمن المتوسطي. يتناول المبحث الأول بناء مفاهيمي للأمن، حيث تناول المطلب الأول: مفهوم الأمن ، أما المطلب الثاني فتناول مستويات و أبعاد الأمن، أما المبحث الثاني: بناء مفاهيمي للتهديدات الأمنية الجديدة، حيث تناول المطلب الأول: مفهوم التهديد الأمني والمفاهيم المشابهة له، المطلب الثاني :تناول طبيعة التهديد الأمني. ويدرس المبحث الثالث: الأمن حسب المقاربات النظرية من المفهوم الضيق إلى المفهوم الموسع، أين تناول المطلب الأول: المفهوم التقليدي والضيق للأمن، أما المطلب الثاني فتناول المفهوم الحديث والموسع للأمن، أما فيما يخص المطلب الثالث فتناول أحداث 11 سبتمبر وتداعياتها على مفهوم الأمن.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا من خلاله إلى دراسة التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط، وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث أساسية، حيث عالج المبحث الأول: مفهوم منطقة المتوسط حيث تناول المطلب الأول:التعريف بالمنطقة، أما المطلب الثاني تناول:الأهمية الجيو-سياسية للمنطقة والمطلب الثالث تم التطرق فيه إلى الأهمية الاقتصادية للمنطقة، في حين تناول المبحث الثاني:التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط و العوامل التي ساهمت في استفحالها، حيث تناول المطلب الأول: التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط ،أما المطلب الثاني تطرق للعوامل التي ساهمت في استفحال التهديدات الأمنية الجديدة ، أما المبحث الثالث: فقد تم الطرق فيه إلى تأثير التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط.،فتناولنا في المطلب الأول :انعكاسات الإرهاب على المنطقة ، أما المطلب الثاني: تأثير الجريمة المنظمة ، كما تم التطرق في المطلب الثالث : إلى تداعيات الهجرة غير الشرعية .

وقد جاء الفصل الثالث: تحت عنوان: تداعيات التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن القومي الجزائري، وتم تقسيمه هو الآخر إلى ثلاث مباحث رئيسية، تناولت في المبحث الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية في ضبط الحدود، حيث تناولنا في المطلب الأول: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية ، أما المطلب الثاني :تطرقنا فيه للإحترافية وتحديث المؤسسة العسكرية ،أما المطلب الثالث تناولنا فيه الجيش الشعبي الوطني ومهمة تأمين الحدود و في المبحث الثاني تناولنا فيه: تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن القومي الجزائر، المطلب الأول: انعكاسات الإرهاب على الأمن في الجزائر، المطلب الثاني تأثير الجريمة المنظمة العابرة للأوطان على

الأمن الوطني، أما المطلب الثالث تناولنا فيه: تداعيات الهجرة غير الشرعية على الجزائر، وجاء في المبحث الثالث: إستراتيجيات الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة ، قسم المبحث إلى ثلاث مطالب الأول: إستراتيجية الجزائر في مكافحة الإرهاب أما الثاني فيه: إستراتيجية الجزائر في مجال مكافحة الجريمة المنظمة ، أما الثالث جاء فيه: الآليات الجزائرية لمواجهة الهجرة غير الشرعية.

الفصل الأول

الإطار النظري و المفاهيمي للأمن

المبحث الأول:البناء المفاهيمي للأمن.

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

المطلب الثاني: مستويات وأبعاد الأمن

المبحث الثاني: بناء مفاهيمي للتهديدات الأمنية الجديدة.

المطلب الأول: مفهوم التهديد الأمني والمفاهيم المشابهة له:

المطلب الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية.

المبحث الثالث: الأمن حسب المقاربات النظرية.

المطلب الأول: المفهوم التقليدي والضيق للأمن .

المطلب الثاني: المفهوم الحديث والموسع للأمن.

المطلب الثالث: أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها على مفهوم الأمن.

ملخص الفصل:

إن مفهوم الأمن يثير الكثير من الغموض والتعقيد لدى الباحثين في العلاقات الدولية ،يدفعنا إلى التمحيص في مكونات هذا المفهوم من خلال التطرق إلى مفهومه وأبعاده ومستوياته من الجانب المفاهيمي وكذالك التطرق إلى مفهوم الأمن من خلال المقاربات النظرية من المفهوم الضيق إلى المفهوم الموسع.

المبحث الأول:البناء المفاهيمي للأمن.

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

إن مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي ،لأنه نسبي ومتغير ومركب وذو أبعاد ومستويات متنوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها، سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو النظام الدولي[1].

أولا: الأمن لغة:

تناولت الدراسات و المعاجم اللغوية والأجنبية كلمة "الأمن"،مرادفا للطمأنينة أو نقيضا للخوف مساويا لغياب الخطر ، متفقا مع ما ورد في النص القرآني حيث نجد كلمة "الأمن"، في صيغ مختلفة، فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وهو الإيمان وما ينجر عنه من راحة النفس،فباستثناء مفاهيم الأمن والأمانة والإيمان وهي الأكثر في النص القرآني ،فان كلمة "الأمن"،وحدها قد وردت خمس مرات بهذه الصيغة وسبع مرات بصيغة "امنين"،ومنها ثلاث مرات ذكر فيها " **الأمن**"بصيغة مقابلة للخوف في قوله تعالى: **"فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع و آمنهم من خوف (4)"**[2]، وقوله كذالك :**"وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا"**،وقوله تعالى:**"وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول والى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل من الله عليكم ورحمته لاتبعكم الشيطان إلا قليلا" (83)**[3]،ومنه الأمن ضد الخوف.

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى ويأتي في مقدمتها :زوال الخوف و الطمأنينة الحفظ عدم الخيانة ،الثقة ، التصديق، وغيرها من المعاني التي عددها علماء اللغة للأمن .[4]

---

(1)- سليمان عبد الله حربي،**"مفهوم الأمن مستوياته وصيغه و إبعاده: دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر"**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19،ص9.

(2)- الاية4 سورة قريش، **القران الكريم.**

(3)- الآيتين (81-82) سورة الأنعام، **القران الكريم.**

(4) -ممدوح شوقي كامل،**الأمن القومي و الجماعي الدولي**،دون طبعة ، القاهرة دار النهضة العربية ،1985،ص 28

ثانيا: الأمن اصطلاحا:

تباينت الآراء حول مفهوم الأمن على الرغم من شيوع استخدامه، فهو لا يختلف عن بعده اللغوي من الناحية الجوهرية إلا انه اخذ أبعاد أخرى مع طبيعة العلاقات الدولية و مستجداتها، وفيما يلي عرض لبعض التعريفات الخاصة بالأمن لاتجاهات ورؤى مختلفة:

- تفيدنا دائرة المعارف البريطانية بان تعريف الأمن هو:"حماية الدولة من الخطر أي القهر على يد قوة أجنبية".

- يقدم هنري كيسنجر تعريف للأمن بأنه "أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء".[1]

- أما روبرت ماكنمارا (*Robert Macnamara*) أعطى نظرة شمولية في تعريف الأمن بقوله :"لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إذا ضمنت حد ادني من الاستقرار الداخلي ،الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفير حد أدنى للتنمية "[2]. فالأمن في نظر ماكنمارا هو التنمية ومن دون تنمية لا مجال للحديث عن الأمن

أما باري بوزان(*Barry Buzzan*)، وهو احد المختصين في الدراسات الأمنية يعرف الأمن ببساطه على انه:" غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع".يعتبر تعريف باري بوزان من احدث تعريفات الأمن الأكثر تداولا في الأدبيات الأمنية. ويراه أيضا انه:" العمل على التحرر من التهديد ، وفى سياق النظام الدولي فهو قدرة الدولة والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي اعتبرها معاديه في سعيها للأمن، إن الدولة والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضهما البعض، لكن يتعارضان أحيانا أخرى، أساس الأمن هو البقاء لكنه يحوي أيضا جمله من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود ولا يعني بـــ" العمل على التحرر من التهديدات" تحييده كلية، ذلك انه في ظل الفوضوية فان الأمن يمكن فقط أن يكون نسبيا ولا يمكن أن يكون مطلقا"

ونجد كذلك الأستاذ ارنولد والفرز (*Arnold Wolfers*)، الذي سار في نفس هذا الاتجاه و لكن مع بعض التفسير لقضية غياب الخوف، حيث يؤكد" الأمن" هو غياب التهديد ضد القيم المكتسبة، هذا في جانبه الموضوعي أما في الجانب الذاتي فهو غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم.[3]

من خلال هذه التعريفات وعلي الرغم من عدم حصرها، يمكن إعطاء تعريف شامل "للأمن"،حيث يمكن القول بأنه:"قدرة الدولة على استعمال مصادر قوتها الداخلية و الخارجية والاقتصادية والعسكرية

(1)- لخميسي شيبي، المرجع السابق الذكر ، ص14.

(2)- روبرت ماكنمارا، **جوهر الأمن، ترجمة:** يونس شاهين، القاهرة الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر،1971 ،ص39.

(3) – عزيز نوري، المرجع السابق الذكر ،ص 46.

والاجتماعية وباقي قدرات في شتى القطاعات في الحفاظ على المجتمع وفي مواجهة التهديدات من الداخل والخارج في السلم و في وقت الحرب وذلك مع استمرار هذا في الحاضر و المستقبل".

من خلال استعراض التعريفات السابق للأمن ، يمكن لنا استخلاص ثلاثة صفات رئيسيه للأمن وهي:

- **النسبية:** بمعنى أن الأمن أمر نسبي في العلاقات الدولية، فلا يوجد امن مطلق يمكن تحقيقه لأن ذلك يعني تهديد أمن الآخرين.

- **الشمولية:** بمعنى أن الأمن مفهوم شامل لا يتوقف علي عنصر أو بعد واحد وإنما يرتبط بمجموعه من الإبعاد السياسية منها: العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، النفسية.....

- **الديناميكية:** بمعنى أن الأمن ليس حقيقة ثابتة، ولا يوصف بالجمود بل هو مفهوم متطور يعني أشياء مختلفة في أوقات وأماكن مختلفة بمعنى مسالة الأمن المتغيرة تتأثر بتطور الوضع الدولي والداخلي.

المطلب الثاني: مستويات وأبعاد الأمن

يمكن إيجاز ثلاث مستويات أساسية للأمن وهي :

أولا: مستويات الأمن:

1- الأمن الوطني(القومي) (*Sécurit National*) :

يعرفه أمين هويدي: الأمن القومي لأي دولة هو عبارة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها، للحفاظ علي كيانها ومصالحها في الحاضر و المستقبل ، مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية[1] ويتمحور المستوي الوطني للأمن بالأساس على مجموعة الأخطار الداخلية التي تمس الكيان الداخلي للدولة.

هناك مدرستان مختلفتان لدراسة موضوع الأمن الوطني هما:

-**المدرسة الإستراتيجية:** تركز على الجانب العسكري و التهديد الخارجي، و الدولة كوحدة في تحليل العلاقات الدولية .

- **المدرسة المعاصرة (التنموية):** يري أصحاب هذه المدرسة أن مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي إنما أيضا على التهديد الداخلي ويقدمون نظرة أوسع لمجال الأمن القومي الذي يشمل أبعاد إقتصادية إجتماعية وثقافية.

- يرى روبيرت متكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في كتابه **"جوهر الأمن"**حيث قال:**"الأمن هو التنمية فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءا منه،والأمن ليس هو النشاط العسكري**

(1) - أسس ومبادئ الأمن الوطني، شوهد يوم :2018/01/15 علي الموقع :www.moqatel.com

التقليدي بالرغم من أنه قد يحوي عليه، إن الأمن هو التنمية وبدون التنمية فلا محل للحديث عن الأمن ".

ويربط ماكنمارا بين الأمن و التنمية وأوضح أنها لا تقتصر على البعد الاقتصادي، بل يجب أن تشمل الأبعاد الأخرى.

من خلال المفاهيم المقدمة للأمن القومي أو الوطني نجد أنها تركز على النظرة الضيقة للأمن باقتصارها على حماية الدولة ككيان، دون التطرق لأبعاد أخرى للأمن تتعدى النطاق الإقليمي للدولة وخارج نطاق السياسة الخارجية باعتبارها تطبق آليات وإجراءات وسياسات من منطق منظور الدولة للأمن.[1]

فعلى المستوى الداخلي فالأمن يقصد به الحفاظ على البيئة الداخلية للدولة من اجل مكافحه أي نوع من أنواع التغيير العنيف الذي يمس استقرار المجتمع، وعلى المستوى الخارجي يعني طريقة تعاملها مع مختلف التأثيرات القادمة من البيئة الخارجية من تهديدات مختلفة كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية تجاره المخدرات و حتى التدخل العسكري[2].

2- الأمن الإقليمي (*sécurité régionale*):

ظهر هذا المستوى خلال الحرب الباردة التي عرفت التنافس الشديد بين المعسكرين الشرقي والغربي حيث كانت وحدات سياسيه ضمن المعسكر الشرقي لضمان مصالح معينه تحت مظلة الاتحاد السوفيتي ووحدات أخرى ضمن المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية و تسعى هي الأخرى لتحقيق مصالح معينه.

ارتبط نظام الأمن القومي بتوجهات فكريه في أدبيات العلاقات الدولية كان أبرزه[3]:

- المدرسة الإقليمية التي نشأت لمواجهه فكرة العالمية، حيث دعا أنصار الإقليمية إلى بناء تجمعات تكون بمثابة الوسيلة الأكثر فعاليه للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين مقابل أصحاب المدرسة العالمية التي تدعو إلى أقامه حكومة عالميه تضم جميع الدول لحفظ الاستقرار ومنع الحرب.

- ويقصد بالأمن في إطاره الإقليمي، تكامل مجموعه من الدول التي يجمع فيما بينها مجموعه من المصالح والأهداف المشتركة ، وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصاديه وعسكريه كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي.

---

(1)- ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقة بين الشمال والجنوب**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، تخصص: سياسة مقارنة (جامعة محمد خيضر بسكرة ،2010)، ص 15.

(2)- لخميسي شيبي، **المرجع السابق الذكر**، ص14.

(3)- ليندة عكروم،**المرجع السابق الذكر** ،2010، ص55.

يعرف أيضا الأمن الإقليمي على انه" مفهوم سياسي يطلق على السياسة الأمنية المشتركة التي تبلورها الوحدات السياسية المشكلة للنظام الإقليمي، لمواجهه مخاطر التهديدات الخارجية المشتركة للإقليم"([1]).

يعمل النظام الإقليمي على تأسيس مجموعه من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن والاستقرار إذا ما توافقت مصالح و غايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذالك عبر صياغة تدابير محددة بين الدول المعنية ضمن نطاق إقليمي انطلاقا من توافق الإيرادات والمصالح الذاتية و المشتركة.

3- الأمن الدولي (*sécurité International*):

إذا كان الأمن الإقليمي يحصل في إطار منطقة أو إقليم معين، فان الأمن الدولي يشمل على كل دولة عضو من أعضاء البيئة الدولية.

لقد برزت فكرة هذا النظام في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مع نشأة عصبة الأمم التي لم تستطع منع قيام حرب عالميه أخرى، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية نشأ تنظيم دولي جديد تحت اسم هيئة الأمم المتحدة.

يعتبر الأمن الدولي أكبر و أوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية كونه مرتبط بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، وتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية منها نظام الأمن الجماعي الذي كان أول تطبيق له في ظل عصبه الأمم لمنع نشوب الحروب و إحتوائها، و المقصود بنظام الأمن الجماعي هو" النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي، ليس على وسائل الدفاعية الخاصة، أو مساعدة حلفائها وإنما على أساس من التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية"[(2)] ويكون الأمن الدولي من خلال التعاون والتنسيق الدولي في إطار أمن أوسع وشامل تحتضن وسائله وغاياته وثائق دوليه ملزمه التطبيق والتنفيذ.

ثانيا: أبعاد الأمن:

من خلال تعرضنا لمفهوم الأمن ومستوياته تبين وجود عدد من الأبعاد الأمنية المترابطة والمتداخلة ، والتي تشكل في مجملها مجموعة الوسائل والقدرات المتاحة لتحقيق الأمن، وعلى غرار مستويات الأمن تختلف

(1) - ناظم عبد الواحد الجاسور ،**موسوعة المصطلحات السياسية و الفلسفية و الدولية**،ط1، لبنان: دار النهضة العربية،2008، ص 123.

(2) - تباني وهيبة، **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، غير منشورة** ، (جامعة مولود معمري تيزي وزو ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2014)، ص 45 .

الأهمية النسبية لكل بعد أمني من دولة إلى أخرى، وذلك باختلاف خصائص الدول وطبيعة التغيرات الحاصلة في هيكلة النظام الدولي، وهذه الأبعاد هي:

1- البعد السياسي:

يعتبر هذا البعد العنصر الأساسي الذي يحدد كيفية تنظيم وإدارة قوى الدولة ومواردها، وهو ذو شقين: سياسة داخلية لإدارة المجتمع والتغلب على مشاكله، وسياسة خارجية لإدارة مصادر القوة للدولة للتأثير على المجتمع الدولي لتحقيق مصالح الدولة. فبالنسبة لمطالب السياسة الداخلية لابد من الاستقرار في إطار الشرعية الدستورية، والتداول السلمي على السلطة، وتوجيه التنافس للقوى الداخلية و الاتجاهات السياسية لصالح الأمة، أما بالنسبة لمطالب السياسة الخارجية فهي مرتبطة بتأمين متطلبات السيادة الوطنية و احتياجات الدولة، دون الخضوع لأي ضغوط خارجية، بالإضافة إلى قدرة الجهاز الدبلوماسي وكفاءته، وأسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها [1].

2- البعد الاقتصادي:

ويهتم هذا البعد بحماية الإنسان من الشعور بالخوف من أن يجد نفسه ومن يعيلهم يعانون من الحرمان ومن إشباع حاجاتهم الأساسية من الغذاء والملبس والمسكن ومتطلبات الحياة التي لا غنى عنها،وعليه فتحقيق الأمن الاقتصادي مرتبط بقدرة الأفراد على الحصول على فرص للعمل تضمن لهم الحصول على المواد اللازمة والضرورية لحياتهم [2].

تعطي القوة الاقتصادية للدولة ثقلا سياسيا على المستوى الإقليمي والدولي، كما أن دخول الدولة في إطار تكتلات اقتصادية مع دول أخرى في إطار تنظيم إقليمي أو دولي إلى زيادة القوة، وهو ما يحقق في نفس الوقت الأمن الجماعي لتلك المجموعة، والاقتصاد ركيزة مهمة وحيوية للقوة العسكرية، كما أن البعد الاقتصادي يعوض ضعف البعد الجيوبوليتيكي، ذلك أن القوة الإقتصادية من المتغيرات التي يمكن تنميتها بغض النظر عن الموقع الجغرافي أو المقومات الأساسية للمصادر الطبيعية[3].

---

*(1) David Allen Baldwin, Security studies and the end of the cold war, **world politics**, vol 01, n°48, (October 1995) , p123.*

(2)- محمد مسعود بونقطة، **البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،غير منشورة ،(كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر،2014)، ص61.

(3)- محمد مسعود بونقطة، **المرجع السابق** ،ص62.

3- البعد العسكري:

إنه أكثر أبعاد الأمن فاعلية، كما أنه البعد الذي لا يسمح بضعفه أبدا، لأن ذلك الضعف يؤدي إلى انهيار أمن الدولة، وتعرضها لأخطار وتهديدات عنيفة قد تصل إلى حد وقوعها تحت الاحتلال الأجنبي، أو إلغائها تماما وضمها لدولة أخرى (الدولة الغازية)، أو تقسيمها لدويلات، وقد تلجأ الدولة الضعيفة عسكريا إلى دولة إقليمية أو كبرى لحمايتها وهذا ما يؤدي في غالب الأحيان إلى انتهاك تلك الدولة الكبرى لأمنها الوطني[1].

إن البعد العسكري يرتبط بباقي أبعاد الأمن ارتباطا شديدا، فضعف أي منها يؤثر على القوة العسكرية ويضعفها، بينما قوة هذه الأبعاد تزيد من القوة العسكرية، فالضعف السياسي يؤثر على مصداقية اتخاذ قرار استخدام القوة المسلحة، بينما يكون مهما استخدامها مبكرا لتغطية هذا الضعف، وضعف القدرة الاقتصادية يحد من إمكانية بناء قوة مسلحة كبيرة الحجم، كما لا يمكن من تسليحها بأسلحة عصرية فعالة، والضعف في القوة الاجتماعية يؤدي إلى الحد من حجم القوات أو عدم القدرة على استيعاب الأسلحة الحديثة، أو قد تكون القوة المسلحة ضعيفة الإيمان بالقضايا الوطنية، أو موالية لطائفة إيديولوجية بعينها، مما يؤثر على أدائها القتالي[2].

4- البعد الاجتماعي:

يتمحور البعد الاجتماعي حول تهيئة المواطن ليؤمّن ذاته وغيره، فردا كان أو جماعة أو مجتمع أو مجتمعات، باعتباره القوة الفاعلة للأمن، وهو في نفس الوقت المعني بتحقيقه، كما يتمحور حول تحقيق استقرار المجتمع وتماسك هويته وما يلحق به من اتجاهات فكرية وميراث حضاري وعادات وتقاليد وقيم ومعتقدات.

وبحسب وزير الدفاع الأمريكي الأسبق روبرت ماكنمارا "*Robert Maknamara*" " فإن "الأمن هو التنمية" ويعرف تقرير التنمية البشرية عام 1993 التنمية بأنها"تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس.

فالبعد الاجتماعي للأمـــن لا يقـــل أهميـــة عن الأبعاد الأمنية الأخرى، بل ومن غير المجدي تناول القضايا الأمنية بغض النظر عن التأثيرات المتبادلة بين البعد الاجتماعي وغيره من الأبعاد الأمنية.

(1)- عبد المنعم طلعت، **ترتيبات الأمن الإقليمي في النظام العالمي الجديد**، **السياسية الدولية**، لعدد 129، (جويلية 1997)، ص 12.

(2)- محمد مسعود بونقطة، **المرجع السابق الذكر**،ص64

5- البعد البيئي:

البيئة تعني تحديدا الإطار الذي يعيش فيه الإنسان، ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء، كساء دواء ومأوى، ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر[1].

يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الموسع، حيث يؤثر تدهور النظام الإيكولوجي على العلاقات الأمنية، فبتنامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلق وضعيات صراعية بين الدول خاصة منها ندرة المياه، كما أن الكثير من المشاكل البيئية كالتلوث المائي أو الجوي و انقراض بعض الأنواع الحيوانية البرية منها والمائية، تدهور النسيج الغابي، تصنف كلها ضمن القضايا التي عادة ما تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، وبتفاعل هذه المشاكل المعقدة مع النمو الديمغرافي السريع في العالم الثالث وإفرازاته المختلفة في تغذية البطالة، اللاجئين و الهجرة تزداد خطورة هذه المؤشرات التي تهدد بقاء الفرد وحياته ورفاهية[2]، تضاف إلى ذلك الأوبئة و التي أخطرها مرض السيد أو فيروس نقص المناعة لكونه يمس الأفراد في مرحلتهم الإنتاجية ولا يوجد علاج ضده، إذ يعد أخطر الأوبئة لانعكاسه سلبا على الإقتصاد، والتنمية، والأمن، والاستقرار السياسي[3].

6- البعد الشخصي(الفردي):

لقد أصبح الأمن الشخصي مهددا على درجة كبيرة خاصة مع تصاعد التهديدات الأمنية الجديدة التي خلفتها الحرب البـــاردة، والتي ظهرت جليا في هجمات 11سبتمبر، 2001 وتطور التهديدات التي تهدد الأمن الإنساني منها الإرهاب، المخدرات، التلوث البيئي وغيرها، والتي أصبحت تهدد حياة الإنسان بالدرجة الأولى وتشكك في استمراره وبقاءه. وهو ما أنعكس سلبا على بقية الأبعاد الأخرى نظرا لتكاملها و ارتباطها[4].

---

(1)- محمد كمال التابعي، **التنمية البشرية المستدامة ....المفهوم والمكونات ، مفاهيم**، (العدد ،14فيفري ،2006)ص25.

(2) -Francisco A.Magno, ***Environemental Security in The China Sea , Security Dialogue****, (Vol 28, N°1,March 1997), p 97* **.**

(3) -Robert Hechet, Colusoyi Adeyic, et Iris Smini, "La lutte contre le sida: enjeux du développementmondial, ***Finance et Développement,*** *(vol 39, n° 1, Paris,1998), p36.*

(4)- محمد مسعود بونقطة، **المرجع السابق الذكر**، ص68.

المبحث الثاني: بناء مفاهيمي للتهديدات الأمنية الجديدة.

يمكن النظر للأمن من منظور التهديدات التي يتعرض إليها ، لوجود علاقة تأثير متبادلة بين الأمن والتهديد، فالشعور بالتهديد يستدعي الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن.

المطلب الأول: مفهوم التهديد الأمني والمفاهيم المشابهة له:

أولا: مفهوم التهديد الأمني: إن مفهوم تهديد من الناحية اللغوية هو " ناتج عن نية إلحاق الأذى والضرر "[1] فالتهديد يتعلق بكل ما يمكن أن يخل بالأمن ويشكل هاجسا. أما مفهومه من الناحية الإستراتيجية فهو:" بلوغ تعارض المصالح و الغايات القومية مرحله يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدولة الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط خارجية، الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، معرضة الإطراف الأخرى للتهديد". [2]

فدراسة التهديدات ينبغي معها التمييز بين وحدة التحليل الرئيسية للتهديد(الفردي، الجماعي، القومي الإقليمي، العالمي)، مرورا بتحديد مصادر التهديد(داخلية،خارجية) ووصولا بالسياسات أو الإجراءات الأمنية التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التهديدات و طبيعتها و أنواعها، وبين الاستراتيجيات و السياسات المقترحة لمواجهه هذه التهديدات والتعامل معها، والتي تختلف باختلاف طبيعة ومصادر تلك التهديدات. فقط يتطلب ذلك اللجوء إلى الإجراءات العسكرية والدخول في تحالفات دولية أو إقليمية لاختيار عدد من الصيغ الأمنية التي تعتمد على توازن القوى أو ردع، مثل الدفاع الجماعي ، الأمن الجماعي، الأمن المشترك...الخ، كما يمكن المزج بين مجموعه من الصيغ لمواجهه التهديدات المتغيرة تبعا للفترة التي ظهرت فيها وتبعا للبيئة التي تتأثر بها.

ثانيا: مفاهيم مشابهه للتهديد الأمني: من المفاهيم التي تتداخل في مفهومها مع التهديد لتعلقهاـــ هي الأخرى بمفهوم الأمن، منها مفهوم الخطر، التحدي.

عرف قاموس "le petit robert"الخطر"le risque" على انه (لغة)" كل مهدد محتمل الوقوع، و إمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان" ويأخذ الخطر هذا المدلول عندما تتصل بعلاقة ما مع قلة مناعة مجتمع من المجتمعات[3].

---

(1)- عمر بعزوز، **المرجع السابق الذكر**، ص117.

(2)- سليمان عبد الله حربي، **المرجع السابق الذكر**، ص ص (27-28).

(3)- ليندة عكروم، **المرجع السابق الذكر** ، ص 24.

فالخطر هو المرحلة الأولى لأدراك التهديد، وعند الوصول لأدراك الخطر نكون بصدد التحدث عن التهديد، فالخطر غير محدد المعالم، ويبقى أمر محتمل قد يؤدي إلى التهديد كما قد لا يؤدي إليه.[1]

من المفاهيم التي تطرح ضرورة التفريق بينها وبين التهديد"التحدي"، هذه الأخيرة عرف حسب سليمان عبد الله الحربي في دراسته المعنونة بـــ **" مفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظريه في المفاهيم والأطر)" على أنها" المشكلات والصعوبات التي تواجه الدولة وتحد أو تعيق من تقدمها،وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها،** وقد تنتهي بزوال أسباب بلوغ التحدي، دون الوصول إلى مستوى التهديد.

كما يمكن التفرقة بين التحدي والتهديد من خلال نطاق كل منهما، الصور التي يتخذها التحدي تدخل ضمن نطاق الأمن الناعم، أما التهديد فيدخل في نطاق الأمن الصلب، أي الفرق بين الاثنين يكمن في أن التهديد يكون مباشر باستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها، ويكون تأثير مباشرا في الأمن،أما التحدي فانه يؤدي على المدى المتوسط أو البعيد إلى أضرار مباشرة على الأمن القومي.[2]

المطلب الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية.

أولا: أنواع التهديدات الأمنية: تتنوع توجهات الباحثين و الدارسين في تصنيف طبيعة التهديدات الأمنية ، فمنهم من يرى أن الأنواع الرئيسة للتهديدات هي:

1- تهديد الهجوم العسكري.

2- تهديد النشاط الإجرامي.

3- تهديد بقاء الإنسان ورفاهيته مثل المجاعة والمرض المميت و التدهور البيئي، التي تهدد بقاء الإنسان على المدى الطويل ، ويمكن النظر إلى تهديد النشاط الإرهابي إما كنشاط إجرامي ،و إما كفئة بحد ذاتها.[3]

كما تختلف درجة التهديد وصوره، فيمكن تقسيم التهديدات إلى الأنواع التالية:

1- التهديدات الفعلية :هي تعرض الدولة لخطر داهم نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل أو التهديد الجاد باستخدامها.

(1)-ليندة عكروم، **المرجع السابق الذكر** ، ص 24.

(2)- سليمان عبد الله حربي، **المرجع السابق الذكر**،ص 28.

(3)- ليندة عكروم، **المرجع السابق الذكر**، ص 25.

2- **التهديدات المحتملة** :هي وجود الأسباب الحقيقية لتعرض الدولة للتهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحل النزاع.

3- **التهديدات الكامنة**:هي وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية لها على السطح

4- **التهديدات المتصورة**: هي تلك التهديدات التي لا توجد أي مظاهر لها في المرحلة الآنية . بيد أن النظرة المستقبلية لشكل وطبيعة التحولات و المستجدات الدولية والإقليمية قد تشير إلى احتمالات ظهورها على سطح الأحداث بدرجات متفاوت.[1]

ثانيا: عناصر تحليل التهديد الأمني: إن دراسة التهديدات الأمنية تستدعي تحديد طبيعة المصادر و أنواع التهديدات بالإضافة لأبعادها ونطاقها، وهذا ما يدفعنا للتطرق للعوامل التي تؤثر في تحديد التهديدات الأمنية.

1- **طبيعة التهديد**: يقصد به نوعه وأبعاده، سواء منه السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو الجغرافي.

2- **مكان التهديد**: يقصد به إتجاهاته، ومدى قربه أو بعده الجغرافي أو الديمغرافي ، سواء أكان مباشرا أو غير مباشر، ومدى انتشاره وتأثيره الشامل لعدة دول، أو محدد في دولة معينة.

3- **زمان التهديد**: مدى تأثيره الحالي أو المستقبلي، ومدى إستمراريته (مؤقت-مستمر) وهل هو ثابت أو متغير.

4- **درجة التهديد**: مدى قوته وخطورته، حيث كلما زادت درجة قوة التهديد و خطورته تطلب ذلك تعبئة شاملة للقوة الإقليمية للحد من تأثيره.

5- **تعبئة الموارد**:ترتبط بحجم وخطورة التهديد ، ومدى كثافته، الأمر الذي يتم في ضوءه إتخاذ إجراءات تعبئة مناسبة من حيث حشد الموارد والجهود للحد من تأثير أبعاده[2].

(1)- سليمان عبد الله حربي، **المرجع السابق الذكر**،ص 29.

(2)- **المرجع نفسه**،ص 30.

المبحث الثالث: الأمن حسب المقاربات النظرية.

المطلب الأول: المفهوم التقليدي والضيق للأمن.

تعرضت النظرية **الواقعية** لمفهوم الأمن من حيث تركيزها على البعد العسكري والقوة العسكرية كعامل محدد في تحقيق أمن ومصلحه الدولة[1]. وهذا ما أكدت عليه كتابات كل من هانس مورغانتو و كنيث والتز وريمون أرون، و كيسنجر... وغيرهم.

كما يركز الفكر الواقعي على مبادئ وأسس لتفسير مفهوم الأمن ويمكن اختصار الأفكار الواقعية في التصور الأمني في العناصر الرئيسية التالية:

1- **النظام الدولي الفوضوي:** حسب الواقعية النظام الدول يتميز بصبغة فوضويه في ظل غياب سلطه مركزيه يمكنها ضبط سلوك الدول.

2- **الدولة الفاعل الوحيد والأساسي:** ترى الواقعية أن الدولة هي الفاعل الأساسي لأي عمليه تفاعليه في العلاقات الدولية التي تتميز بصراع.

3- **القوة (البعد العسكري كبعد وحيد للأمن):** ترى الواقعية أن التهديدات التي يمكن أن تعزز أمن الدولة تأتي من حدودها أي من بقية الدول، و أن تلك التهديدات طبيعتها عسكريه ومن ثم يتوجب على الدولة الرد عليها عسكريا من أجل المحافظة على بناء الدولة وحماية أمنها[2].

وعليه فالواقعية تركز في تحليلها لمفهوم الأمن على القوة في بعدها العسكري حيث لا يمكن الحديث عن المسألة الأمنية دون القوة العسكرية وهذا ما أكد عليها كل من هنس مورغانتو و كنيث والتز.

أما النظرية **الليبرالية** فقد أعادة النظر في مسالة الأمن من اتجاه أكثر اتساعا وشموليه من خلال فاعلين من غير الدولة، ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة ضد تهديدات الدول الأخرى، وإنما من تهديدات فاعلين غير دوليين.

ترتكز النظرية الليبرالية بشقيها البنيوية والمؤسساتية على مبادئ و أسس لتفسير مفهوم الأمن، ويمكن اختصار أفكارها للصور الأمني في العناصر الرئيسية التالية:

---

(1)- عمار حجار،**السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير** (جامعة الحاج لخضر باتنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2002)،ص8.

(2)- محمد شلبي، **الأمن في ظل التحولات الدولية الراهنة في الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، الجزائر:** جامعة الجزائر، منشورات العلوم السياسية والإعلام ،2004،ص151.

1- **نشر القيم الديمقراطية:** إن نشر الديمقراطية من شانها أن تؤدي إلى تعزيز و زيادة الأمن الدولي، وهذا ما عبرت عنه كتابات مايكل دويل(*Michel Doyel*) ،و بروست راست (*Bausst Bruce*) على المتغير الديمقراطي في التحليل الأمني[1].

2- **التعاون و دور المؤسسات:** على الرغم من الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي يؤكد الليبراليون على انه بإمكان الدولة تقوية رابط التعاون فيما بينها.

ويكون التعاون بين الدول بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون و الاندماج و تقليص حدة التهديدات والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الأمن والرفاهية للجميع وهذا ما عبرت عنه كتابات كل من روبرت كيوهان و جوزيف ناي[2].

المطلب الثاني: المفهوم الحديث والموسع للأمن.

بعد نهاية الحرب الباردة ظهرت متغيرات أمنيه جديدة، أصبح من خلالها مفهوم الأمن مفهوم ذو طبيعة معقدة، ففي الثمانينات أعيد النظر في مفهوم الأمن، لتظهر مفاهيم جديدة ، مثل الأمن الإنساني، الأمن الشامل وهذا ناتج لظهور نوع جديد التهديدات والتي غيرت مفهوم الأمن، مثلما قال ريتشارد أولمان (*Richard Ullman*)، حيث توسع مفهوم الأمن ليشمل مخاطر غير عسكريه ، لكنها كالتهديد العسكري تهدد أمن الدولة.[3].

تأكد المقاربات الحديثة للأمن بان ما يهدد العالم اليوم لا يمكن مواجهته بالوسيلة العسكرية، حيث تم تبني نظرة شموليه للأمن. وتعد مدرسه كوبنهاغن من ابرز المدارس التي عمدة إلى توسيع مفهوم الأمن مستمدة أصولها من كتابات المنظر باري بوزان" الناس، الدولة الخوف، إشكاليه الأمن القومي في العلاقات الدولية" الصادر عام 1991م، ويعد باري بوزان وويفر من أكبر المساهمين في مراجعه مفهوم الأمن بعيدا عن الافتراضات الواقعية التي تتمحور حول الجوانب العسكرية ومركزية الدولة في التحليل و اعتبارها الوحدة الأساسية في العلاقات الدولية.

يميز باري بوزان بين 5 أبعاد للأمن وهي:

1- **الأمن العسكري:** يخص الجوانب العسكرية(التهديد العسكري بالاعتداء والتصدي له أيضا يكون عسكريا).

---

(1)- تباني وهيبة،**المرجع السابق الذكر**،ص32.

(2)- جهاد عودة ، **النظام الدولي:نظريات وإشكاليات، مصر دار الهدي للنشر و التوزيع**،2005،ص192.

*(3)- Charlez philippe ،David،Jacques .Roche،**Théories de la securite**،paris:Montchrestion، 2002p 116.*

2 - **الأمن السياسي:** ويعني الاستقرار السياسي والتنظيمي للدولة (الهيكل التنظيمي للدولة من مؤسسات وغيرها) .

3- **الأمن الاقتصادي:** يتعلق بالجانب الاقتصادي من موارد و أسواق التي تحقق مستوى مقبول من الرفاه للإفراد وتمثل القوة الأساسية للدولة.

4- **الأمن الاجتماعي:** يتعلق بقدرة المجتمعات علي المحافظة على خصوصياتها في اللغة، الدين ،الثقافة، الهوية العادات والتقاليد .....الخ .

5- **الأمن البيئي:** ويأخذ بالمحافظة على المحيط الحيوي الذي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.[1].

و هذه هي ذات الأبعاد التي اعتمدها بطرس بطرس غالي أمين عام سابق للأمم المتحدة بقوله بأن الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري و لا يمس سلطة الدولة و سيادتها ووحدتها الإقليمية فقط، و إنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، باعتبار أن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ارتباطه بالعدوان الخارجي.[2]

وهذه الأبعاد لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، فالإخلال بعنصر منها قد يهدد الأمن.

كما أكدت المقاربة النقدية أيضا و التي اكتسبت أهمية كبيره لتركيزها على الأمن والأمن الإنساني بدرجة كبيرة والتي انطلقت من نقد الدراسات الواقعية التي ركزت على الجانب العسكري (البعد العسكري) وأهملت الجوانب الأخرى، النظرية النقدية ترى آن هنالك تهديدات جديدة للأمن لا يمكن للبعد العسكري أن يتحكم فيها وهي تهديدات عابرة للحدود وتهدد الأمن الإنساني كالهجرة غير شرعيه، الجريمة المنظمة، الإرهاب، الأمراض والأوبئة العابرة للحدود، الفقر، التغير المناخي..... الخ.

كما تركز النظرية النقدية على الفرد باعتباره الوحدة الأساسية في التحليل فحسب النقديين فالأمن الإنساني يرتبط بالفرد باعتباره الوحدة الأساسية لتحليل ،حسب النقديين الأمن الإنساني يرتبط بجميع الجوانب والأبعاد المتعلقة بالأمن فلا يمكن فصلها عن بعضها البعض ولا يمكن التركيز على بعد من الإبعاد فهي تتميز بالديناميكية والترابط في ما بينها لتحقيق الأمن الإنساني.

(1) - يمينة، عطيش، **البعد الأمني في العلاقات الأورومتوسطية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر، 2008) ، ص 27.

(2) - بطرس بطرس غالي، الأمن وحفظ السلام في إفريقيا، السياسة الدولية، القاهرة، 1995،ص81

المطلب الثالث: أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها على مفهوم الأمن.

إن أحداث 11 سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية التي استهدفت برجي مركز التجارة وزاره الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، أكدت هذه الأحداث على ضرورة إعادة النظر في مفهوم الأمن وأكدت أيضا على أن مفهوم الأمن الواقعي سيظل الحاكم و المسيطر على العلاقات الدولية والأنسب لتفسير الظواهر الأمنية، على الرغم من التطورات التي عرفها مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة وذلك بالتركيز على مفهوم موسع للأمن يتجاوز المفهوم الضيق المنحصر في البعد العسكري، لكن الحديث عن توسيع مفهوم الأمن ليشمل أبعاد أخرى سيظل في السياق النظري والأكاديمي، هذا لأن أحداث 11 سبتمبر 2001 أكدت على المقولات التي يقدمها أنصار المنظور الواقعي للأمن و أكدت على المسلمات الواقعية.

كما أعادت أحداث 11 سبتمبر 2001 الإرهابية نظريه "صدام الحضارات" لصامويل هنتغتون" حيث اعتبرها الكثيرون بداية حقيقية لصدام الحضاري.

بعد الحرب الباردة جاء صامويل هنتغتون بنظريه" صدام الحضارات" حيث يقول" القضاء على الشيوعية ليس نهاية المشاكل العالمية، و أن الإسلام هو العدو رقم واحد الذي يمثل الخطر الحقيقي على الحضارة الغربية[1].

وتتلخص هذه النظرية في أن الصراع لا ينزل لأسباب سياسيه أو اقتصاديه وإنما لأسباب ثقافية بين مختلف الثقافات المختلفة وصنفت الحضارة الإسلامية في طليعة الحضارات التي تمثل الخطر الذي يجب مواجهته ليس بالحوار وإنما بالصدام.

ومن هنا نرى أن أحداث 11 سبتمبر 2001 أعادة النظر في مفهوم الأمن وفي تعريف العديد من المفاهيم المتعلقة به و أرجعت البعد العسكري و مبدأ القوة هو الأساس لكل دولة في مواجهه مختلف التهديدات الأمنية الجديدة التي تشمل الإرهاب العابر للحدود ومنظمات الجريمة المنظمة وحركات التمرد وظاهرة الهجرة غير الشرعية...

(1)- نظرية (**صدام الحضارات**) **والسياسة الأمريكية** ، شوهد يوم:2018/02/09على الموقع:
www.**alsakher**.com/showthread.php?t=113837

ملخص الفصل:

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم المعقدة والغامضة في العلاقات الدولية ، رغم المحاولات الكثيرة للعديد من المفكرين والمنظرين لم يتفقوا على تعريف جامع شامل له إلى يومنا هذا ، كما أنه من الصعب تحقيقه على أرض الواقع، ولكن بالرغم من ذالك يمكن قياسه انطلاقا من أبعاده ومستوياته ومؤشراته المختلفة، وقد عرف مفهوم الأمن العديد من التحولات والتغيرات متأثرا بالبيئة الأمنية الدولي وواكب هذا التطور في الدراسات الأمنية بروز العديد من النظريات حاولت تفسير الأمن والإلمام بمختلف أبعاد الظواهر الأمنية ودراستها دراسة علمية دقيقة .

أما فيما يخص مصطلح الأمن القومي فقد حولنا إعطاء تعريف جامع حيث يقصد به على المستوى الداخلي الحفاظ على البيئة الداخلية للدولة من اجل مكافحه إي نوع من أنواع التغيير العنيف الذي يمس استقرار المجتمع، وعلى المستوى الخارجي يعني طريقة تعاملها مع مختلف التأثيرات القادمة من البيئة الخارجية من تهديدات مختلفة كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية تجاره المخدرات و حتى التدخل العسكري .

وما يتعلق بالتهديد الأمني كمصطلح فوجدنا أنه يعبر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل سواء كان فرد أو دولة ويشترط في التهديد أن يسبب ويثير الخوف للطرف المهدد.

أما حسب المقاربات النظرية فأنّ مفهوم الأمن ارتبط بداية بالتهديد والأطماع الخارجية، أي أنه ارتبط بالقوة العسكرية المتعلقة أساسا بالدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية وهذا ما تناولته كل من النظريات الكلاسيكية (الواقعية والليبرالية).

إلا أنه وبعد نهاية الحرب الباردة تأثر مفهوم الأمن القومي بالتحولات التي ميزت العلاقات الدولية، والتي بدورها تأثرت بالتحول في طبيعة التهديدات التي أضحت تتعرض لها الدولة، فلم يعد مفهوم الأمن بسيطاً كما كان، بل أصبح مفهوماً مركباً متعدد الأبعاد والمستويات، وقد رافق هذا التطور على المستوى المفاهيمي تطوراً حدث على المستوى النظري بحيث أصبحت الحاجة ضرورية لأطر نظرية قادرة على استيعاب الأحداث التي تقع وتقديم تفسيرا لها وهذا ما تناولته النظريات الحديثة كالنقدية ومدرسة كوبنهاغن من خلال توسيعها لمفهوم الأمن ليشمل أبعاد متعددة تتميز بالديناميكية والترابط واعتبرت أن الفرد هو جوهر عملية الأمن أي أمن الفرد (الأمن الإنساني) يؤدي بالضرورة إلى أمن الدولة .

الفصل الثاني

التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط

المبحث الأول:مفهوم منطقة المتوسط.

المطلب الأول: التعريف بمنطقة المتوسط .

المطلب الثاني: الأهمية الجيو- سياسية لمنطقة المتوسط.

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لمنطقة المتوسط.

المبحث الثاني:التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط والعوامل التي ساهمت في استفحالها

المطلب الأول:التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط.

المطلب الثاني: العوامل المساهمة في استفحال التهديدات الأمنية في المتوسط

المبحث الثالث: تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن في المتوسط.

المطلب الأول :انعكاسات الإرهاب.

المطلب الثاني: تأثير الجريمة المنظمة.

المطلب الثالث: تداعيات الهجرة غير الشرعية.

ملخص الفصل:

شكلت منطقة المتوسط الإستراتجية مجالا حيويا هاما بأبعاد مختلفة،جغرافيا ، تاريخيا، اقتصاديا، سياسيا جعلت شعوب المنطقة خاصة غرب المتوسط تعاني من صراعـــات حدودية وأخرى إثنية عقائدية ناتجة عن الإرث الاستعماري، ومع نهاية الحرب الباردة ظهر نوع جديد من التهديدات الأمنية والتي تفاقمت في الآونة الأخيرة جراء ما شهدته المنطقة من أحداث أبرزها الربيع العربي والبيئة المتأزمة في منطقة الساحل، أثرت على شعوب المنطقة في جميع المجالات ومن خلال هذا الفصل حولنا إبراز أهم التهديدات الأمنية في المتوسط.

المبحث الأول:مفهوم منطقة المتوسط.

المطلب الأول: التعريف بمنطقة المتوسط .

يعرف البحر الأبيض المتوسط بعدة أسماء عبر التاريخ، فمثلا كان الرومان يسمونه (***Mare Nostrum***) أي بحرنا، بحر الروم، يطلق عليه العرب البحر الأبيض المتوسط. أما الأتراك فسموه(أكنديز) التي تعني البحر الأبيض وذلك لكثره زبد أمواجه، واشتق اسم البحر الأبيض المتوسط من توسطه الأرض وهو مشتق من الكلمتين اللاتينيتين (***Méditerranée***) وهما(***Médius***) يعني المتوسط و (***terra***) وتعني الأرض، وتوسط قارات العالم القديم وهي أسيا، إفريقيا، أوروبا ، و يتموقع بموقع استراتيجي هام[1].

من خلال التعريفات المختلفة لمنطقة المتوسطية و الدول المتوسط يمكن القول بوجود معيارين لتعريف الدول المتوسطية وهما المعيار الجغرافي والمعيار الاستراتيجي[2].

1) **المعيار الجغرافي:** البحر الأبيض المتوسط، جغرافيا عبارة عن مساحه مائية كبيرة تتوسط ثلاث قارات وهي أسيا، إفريقيا، أوروبا ويقع بين خطي عرض 46 شمالا و خطي طول 50,5 غربا و 36 شرقا، حوالي2510000، كلم^2، ويبلغ طوله من الشرق إلى الغرب من السواحل السورية إلى مضيق جبل طارق 3540كلم^2، أما عرضه من الشمال إلى الجنوب أي ما بين سواحل يوغسلافيا سابقا وليبيا فيبلغ حوالي 970 كلم^2 يتصل البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي من الغرب عن طريق مضيق جبل طارق و في الاتجاه الشمالي الشرقي يتصل بالبحر الأسود عن طريق مضيق البوسفور الدردنيل وبينهما بحر مرمرة، ومن الجهة الجنوبية يتصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس.

(1)- تباني وهيبة، المرجع السابق الذكر،ص47.

(2)- محمد السيد سليم،**العلاقات الدولية بين الدول الإسلامية**، الرياض: مطابع جامعة سعود،دون طبعة ، 1991،ص1 .

ويتصل بالبحر المتوسط المجموعة من البحار التي تمتد منه وتتفرع عنه كما يلاحظ "فرناند بروديل" «يتفرع عن البحر الأبيض المتوسط البحار التالية: البحر التيراني، البحر الأدرياتيكي، البحر الأيوني، بحر إيجة، البحر الأسود»[1].

وعليه فان الدول المتوسطية وفقا للمعيار الجغرافي هي تلك الدول التي لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط وهي تقع في القارة الثلاث أسيا، أفريقيا، أوروبا وهذا حسب ما توضحه الخريطة التالية:

الخريطة رقم (1): الخريطة الجيو-سياسية للمتوسط

المصدر: ***Sites. Google.com/a/alcroom.tzofonet.org.il/689/./rsrc/135210167791***

2-المعيار الاستراتيجي: يتمثل المعيار الاستراتيجي في أن تكون هناك مصالح و أهداف بين مجموعه من الدول المرتبطة بالبحر المتوسط، وليس بالضرورة أن تكون مرتبطة جغرافيا فالارتباط يمكن إن يكون اقتصاديا أو سياسيا وهذا بمعنى وجود علاقات تعاونيه تجعل مجموعة من الدول غير متوسطية بالمعيار الجغرافي مرتبطة بالدول المتوسطية تعمل على تعزيز التعاون معها في منطقة المتوسط ومنها الأردن، موريتانيا، البرتغال، دول الخليج العربي.

وعليه فان المعيار الجغرافي يبقى له دور في تحديد الانتماء المتوسطي أما المعيار الإستراتيجي يعتمد على ذكر النشاط و انخراط تلك الدول وعلاقاتها في مجال التعاون المتوسطي.

(1)- إبراهيم شريف، **أوروبا دراسة إقليمية للدول الجنوبية**،دون طبعة ، مصر: المؤسسة الثقافية الجماعية،1960ص13

المطلب الثاني: الأهمية الجيو- سياسية لمنطقة المتوسط.

يشكل البحر المتوسط معطى وواقع جيو-سياسي حضاري وتاريخ في آن واحد وتمثل بذلك منطقة المتوسط رهانا إستراتيجيا هاما بحكم ميزاتها البحرية الهامة "المجال ،الحركة" و الأفضلية المميزة موقع فريد من نوعه في نقطة تقاطع ثلاث قارات " أسيا، إفريقيا، أوروبا" ونقطة إتصال بين المحيطين الأطلسي والهندي، فهو ليس كالبحار الأخرى وبالتالي فان جيو-سياسية البحر المتوسط أو لا جيو-سياسية المجال الأرضي المحيط به[1].

للتأكيد على الأهمية الجيوبوليتيكية للبحر المتوسط فقد ذهب العديد من الباحثين أمثال مورتن كابلان(***Morton kaplan***) إلى القول" أن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم، احتمالا للجيل القادم أيضا على تطور المنطقة المحيط بحوض البحر الأبيض المتوسط" [2]، وفي البحر المتوسط مناطق ذات أهمية استراتيجيه تسهل عملية المراقبة أو الهجوم أو التصنت وتسهل عمليه الانتقال و الاتصال كمنطقة جبل طارق و مضيق البوسفور والدردنيل، قناة السويس، القوة التي يمكنها أن تغلق هذه المناطق تكون قد أوقفت الملاحة إلى البحر الأبيض المتوسط ومنه إلى المناطق الأخرى.

قسم **ماكندر** حسب نظرية المجال الحيوي التي جاء بها العالم الألماني "فريدريك راتزل" العالم إلى الجيوبوليتيكي ووزعه بين ثلاثة أقسام رئيسية هي:

1- قلب الأرض: يشمل أوروبا الشرقية و روسيا الأوروبية و الآسيوية.

2- الجزيرة العالمية: تشمل ثلاث قارات أوروبا، أسيا، أفريقيا يجمعهم البحر الأبيض المتوسط.

3- الهلال الخارجي: وهو الهلال الذي يغلق الجزيرة العالمية ويضم بريطانيا الولايات المتحدة الأمريكية جنوب أمريكا أستراليا، وأضاف أخر وهو الهلال الداخلي ويضم، ألمانيا النمسا، تركيا الهند، الصين.

وفق هذا التقسيم وضع **ماكندر** المعادلة الشهيرة" من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض ، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية ، ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم"، وبناء على هذا التصور فان موقع حوض المتوسط جد هام يتوسط الجزيرة العالمية التي تشمل القارات الثلاث أفريقيا أسيا، أوروبا ومن هنا فان من يسيطر عليه يسيطر على العالم.

---

(1)- تباني وهيبة ، **المرجع السابق الذكر**،ص ص51-52.

(2)- محمد صابر عنترة، **الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط،تحديد البحر المتوسط**، دون طبعة ،إضافة للأمن العربي، مجلة قضايا عربية، لعدد4، 1980، ص147.

وللتاريخ دور في كشف الأهمية الجيو-سياسيه لمنطقه المتوسط على مر التاريخ وشكل الفضاء المتوسطي تقاطع و إتصال شعوب تنتمي إلى حضارات وثقافات مختلفة أكثر من هذا كان رهانا لنزاعات مستمرة ومتعاقبة من أجل السيطرة عليه أو مراقبته.

أما فيما يخص **الأهمية الجيوسياسية للجزائر** :باعتبارها جزء من المنطقة المتوسطية وحالة الدراسة نبرز هذه الأهمية من خلال **التالي**:

فمن حيث الأهمية الجغرافية تقع الجزائر في شمال قارة إفريقيا يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط وجنوبا مالي والنيجر وشرقا تونس وليبيا وغربا المغرب و الصحراء الغربية وموريتانيا تبلغ مساحتها 2,381741 كلم^2 ، تشكل الصحراء عمقها الإفريقي و تضعها في اتصال مباشر مع إفريقيا السوداء وتمتد حدودها على طول 6343 كلم ،فهي تقتسم 1376كلم من الحدود مع " جمهورية مالي" ، و 956 كلم مع " جمهورية النيجر"، و464 كلم مع " الجمهورية الإسلامية الموريتانية "، و1559 كلم مع "المملكة المغربية"، و42 كلم مع "الجمهورية العربية الصحراوية"، و982 كلم مع" ليبيا" [1].

الخريطة رقم (2): الخريطة الجيو-سياسية للجزائر

المصدر: www.Aljazeera.net

(1)- يسرى أوشريف، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية : تخصص دراسات مغاربية ،(كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2016)،ص 209.

وفي الجانب العسكري، تحتل الجزائر المرتبة الأولى مـــن بين دول منطقة الـــساحل و الصحراء من حيث الإنفاق العسكري ما رشحها لتكون السوق الأكثر جاذبية في ظل ارتفاع الإنفاق ، ومن حيث التعاون في المجال الأمني، تعتبر الجزائر الفاعل النشيط على المستويين الدولي والإقليمي، تعتبر الجزائر أول دولة شاركت في العملية البحرية ((المسعى النشط)) في المتوسط ، وهي عضو مؤسس للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في نيويورك 2011، مشاركة الجزائر في التدريبات البحرية الثامنة ((فينيكس إكسبرس)) في 2012 مقارنة بباقي دول الجوار، وعلى غرار ارتفاع معدلات الإنفاق في المجال العسكري، فإن الجزائر تمتلك خبرة كبيرة فـــي مجال مكافحة الإرهاب منذ بـــدايـــة التسعينيات تاريخ ظهور أول جماعة متشددة مسلحة (***GIA***) ضمن حدودها الداخلية.

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لمنطقة المتوسط.

إن للبحر الأبيض المتوسط أهمية اقتصادية كبيرة فهو مفترق الطرق بين الشرق و الغرب و بين الشمال والجنوب، فالبحر الأبيض المتوسط قبل كل شيء منطقة عبور بحرية للتجارة العالمية، فيكفي أن التجارة النفطية العالمية ومن الثروات الطبيعية التي يزخر بها المتوسط نجد النفط والغاز الطبيعي الذي تزخر بهما الضفة الجنوبية إلى جانب المعادن(الفوسفات والحديد) وثروة سمكية، حيث يحتوي على 75% من الثروات البحرية الحيوانية 18 % من الثروة البحرية النباتية الموجودة في العالم وهذا ما دفع دائما القوى الكبرى إلى محاولة بسط نفوذها على ثروات هذه المنطقة.

يتميز المتوسط بحركة عبور مكثفه خاصة من منتجات الطاقة، ما يقارب 24% من حمولة البضائع في منتجات الطاقة[1].

كما زادت حركة الملاحة في البحر الأبيض المتوسط بأكثر من 50 % بين عامي 1997 و 2006 وبلغ النمو السنوي لنقل النفط 6% و8% و نقل الغاز الطبيعي وفي عام 2006سجل حوض المتوسط مرور حوالي 493 مليون طن من المنتجات البترولية من الجموع العالمي الذي يمثل2600 مليون طن أي حوالي 20% وتعتبر إفريقيا أكبر مصدر لأوروبا .

نظرا لأهمية الموارد الأولية (النفط و الغاز) تسعى الدول الكبرى دائما لسيطرة عليه وتعمل على تأمين الطرق التي يعبر منها النفط.

(1)- تباني وهيبة ، **المرجع السابق الذكر**، ص 57.

تعتبر أيضا مضايق البوسفور الدردنيل مضيق جبل طارق قناة السويس نقاط مفتاحيه في نظام النقل المتوسطي، وهذه المضايق تكون ذات أهمية اقتصادية إذ أنها تكون المنفذ والممر الوحيد لجميع الطرق البحرية المتجهة إلى مكان ما.

أما **الأهمية الاقتصادية للجزائر** فتكمن في كونها أول بلد من حيث المساحة في إفريقيا وأكبر بلد مغاربيا، وهي قوة طاقوية إقليمية وواحدة من أهم الدول للسوق العالمية للطاقة لعدة عـــوامـــل: تمتلك ثامن أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم بـــ 109تريليون قدم مكعب مع إنتاج 6.8 تريليون قدم مكعب في عام 2010 ، وهي من أكبر عشر دول منتجة للغاز في العالم، و ثالث أكبر دولة عضو في منظمة الأوبيك بعد إيران و قطر، ورابع أكبر دولة مصدرة للغاز الطبيعي المسال بتصدير حوالي 13% من إجمالي الغاز الطبيعي المسال في العالم ما يقرب من 35 % من إجمالي صادراتها من الغاز ثالث أكبر مصدر للغاز الطبيعي لأوروبا عبر المتوسط.

إضافة إلى شقه الأوروبي، وقعت الجزائر اتفاق حكومي مع كل من النيجر ونيجيريا سنة 2009 لمد خط أنابيب الغاز العابر للصحراء (***NIGAL***) أو خط أنابيب الغاز العابر لأفريقيا المشروع المشترك بين الشركة الوطنية سونا طراك(***Sonatrach***) والشركة الوطنية البترولية النيجيرية (***NNP***).

كما للجزائر خصوصية من خلال انتمائها إلى الأبعاد الثلاثة «الإسلامي، المغاربي المتوسطي، و الإفريقي» إن اجتماع هذه الامتيازات خول للجزائر أن تكون دولة نشطة في المنظمات و المنتديات الدولية مثل(إتحاد المغرب العربي، منظمة المؤتمر الإسلامي ، الجامعة العربية ، الإتحاد الإفريقي ، منظمة البلدان المصدرة للنفط ، مشاريع الشراكة الأورو- متوسطية ، الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي ،كما تحضر الجزائر قمة الثمانية (***G8***) بصفة عضو مراقب[1].

(1)- حكيمة علالي، **البعد الأمني في السياسة الخارجية- نموذج الجزائر** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، (كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة منتوري ، قسنطينة 2011)، ص ص 229-230 .

المبحث الثاني:التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط والعوامل التي ساهمت في استفحالها

المطلب الأول:التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط.

أولا: الإرهاب.

يعرف الإرهاب بأنه" استعمال منظم للعنف بشتى مظاهره المادية والمعنوية بشكل يثير الرعب والخوف ويخلق خسائر مادية، بغيه تحقيق أهداف سياسية أو شخصية، بالشكل الذي يتنافى مع قواعد القانون الدولي والداخلي" [1].

ويعرف الإرهاب أيضا بأنه "العنف المستخدم ضد الأشخاص بقصده إخافتهم و إجبار السلطات والهيئات و الأشخاص ذو الشأن على تأييد أو تنفيذ المطالب أو تحقيق الأغراض التي من أجلها كانت الأعمال الإرهابية"[2].

تعتبر ظاهرة الإرهاب من أهم التهديدات الجديدة للأمن، خاصة ما يعرف بالإرهاب الدولي، الذي انتشر بصفة خاصة بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001، و أدت هذه الأحداث إلى التحول في نمط هذه الظاهرة حيث إنتقل الإرهاب من إطاره الضيق أي داخل الدولة إلى نطاق أوسع وأكثر شمولية أي إرهاب عابر للأوطان و حدود[3].

فالإرهاب ظاهرة اجتماعية أصبحت اليوم أخطر التهديدات الأمنية الجديدة التي يعرفها العالم بصفة عامة وحوض البحر الأبيض المتوسط بصفة خاصة ، وتعتبر ظاهرة الإرهاب الأبرز في العقد الأخير من القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين، وقد تفاقمت هذه الظاهرة بشكل طالت الدول بأشكالها و أنظمتها الديمقراطية منها و الديكتاتورية، المتقدمة منها والمتخلفة، الشرقية منها والغربية الإسلامية منها وغير الإسلامية[4].

يسعى الإرهاب إلى تحقيق أهداف سياسية من وراء الجرائم المرتكبة وقد عرفت دول غرب إفريقيا ودول الساحل الإفريقي سلسلة من العمليات الإرهابية بقيادة جماعات إرهابية على رأسها تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي والمرابطون، الموقعون بالدم، بوكو حرام...الخ وتمركزت العمليات الإرهابية خاصة في مالي

---

(1)-أمينة حلال، **التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي**، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر3 ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2014)، ص178.

(2)- حسين المحمدي بوادي، **تجربة مكافحة الإرهاب**،ط1، دار الفكر الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2006، ص23.

(3) - وهيبة تباني ، **المرجع السابق الذكر**،ص152.

(4) على يوسف الشكرى، **الإرهاب الدولي في ظل النظام العالمي الجديد**، ط1،القاهرة، دار السلام الحديث،2007،ص20.

النيجر تشاد بالإضافة إلى ذلك ليبيا التي أصبحت معقلا للجماعات المتشددة لاسيما أنصار الشريعة في شرقها و فجر ليبيا في غربها.

ارتبطت ظاهرة الإرهاب الدولي في شمال إفريقيا وجنوب الصحراء، تحديدا في منطقة الساحل الإفريقي بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بتفرعاتها المختلفة في مختلف دول المنطقة ، باعتبارها تمثل أحد أهم الأخطار و التهديدات الأمنية التي تهدد العالم بصفة عامة ومنطقه المتوسط وشمال إفريقيا بصفة خاصة .

وقد عرف انتشار تنظيم داعش الإرهابي خاصة منذ عام 2015 في ليبيا وتحديدا في منطقة الهلال النفطية وصولا إلى منطقه سرت السحلية، و نفس الشيء بالنسبة لتونس خاصة المناطق الحدودية الليبية.

تنظيم القاعدة الإرهابي الخطير منذ 2007، وكانت أعماله الإجرامية في بداية المطاف ضد أهداف داخل العمق الجزائري، ليتسع في ما بعد ويشمل دولا أخرى في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة مالي والنيجر وتشاد ليبيا وموريتانيا...الخ[1].

وزيادة على كل ما سبق فان التنظيمات الإرهابية التي ذكرناها، خاصة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق و الشام (داعش)، الذين نجح منذ عام 2014 التمدد غربا باتجاه منطقه المغرب العربي، وهو ما أكدته العديد من التقارير الغربية.

وإذا استثنينا الجزائر التي تزخر بتجربة طويلة في مكافحة الإرهاب فان باقي دول منطقة شمال إفريقيا وخاصة الساحل الإفريقي تعاني من ضعف وهشاشة بناها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، وحتى العسكرية الأمر الذي سهل على هذه التنظيمات الإرهابية الخطيرة اختراق هذه الدول و إضعافها واستنفاذ قواتها.

يؤثر تواجد هذه الجماعات الإرهابية في منطقة المتوسط عامة و شمال إفريقيا ومنطقه الساحل الإفريقي خاصة مع تعاظم تجارة المخدرات و الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة و الاتجار بالأسلحة على دول الجوار ومن بينهم الجزائر و أمنها الوطني وما حدث عام 2013 في حادثة تيقنتورين النفطية في الجنوب الجزائري من عمل إرهابي الذي كان سبب في تسلل إرهابيين من التراب الليبي إلى داخل الحدود الجزائرية، لخير دليل على ذلك[2].

(1)- عبد الوهاب بن خليف، **جيو سياسة العلاقات الدولية المتغيرات،القواعد، والأدوار**، ط1، الجزائر، المحمدية، دار قرطبة للنشر و التوزيع، 2016، ص 15.

(2)- المرجع نفسه ص ص16-17.

فيما يخص أوروبا فقد طالتها الأعمال الإرهابية وتمثلت في تفجيرات باريس في 13 نوفمبر 2015 ولندن في 15 سبتمبر 2017 حيث نجد أن أوروبا ليست في مأمن من هذه الجماعات الإرهابية ،فالإرهاب أصبحت ظاهره عابره للأوطان والحدود.

تقدر قوات الجماعات الإرهابية ،حسب بعض المصادر الإعلامية بأكثر من ألفي فرد (حوالي 700 فرد من أنصار الدين ، أكثر من 600 تابعين للقاعدة ، أكثر من 300 ينتمون لحركة التوحيد و الجهاد وبعض المنتمين لحركة بوكو حرام، حوالي 400 جاؤوا من أفغانستان وبعض الدول العربية و حتى من أوروبا) ، هذه المجموعات التي تأخذ من شمال مالي (ما مساحته تساوي مساحة دولتي فرنسا وإسبانيا معا) ميدانا لنشاطها وتحركاتها ، منظمة في شكل مجموعات صغيرة مدربة على حرب العصابات وبعض أفرادها ينشطون في منطقة الساحل منذ عدة سنوات وتربطهم علاقات تجارية وتهريب مع بعض السكان المحليين ،فهم إذن على معرفة جيدة بالأرض ومتعودون على مناخها.

إن الأنشطة التي تقوم بها الجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعات بوكوحرام، وحركات التوحيد و الجهاد في المتوسط وكذا سائر التنظيمات الإجرامية العابرة للأوطان مع إنتشار تدفق السلاح في المنطقة وتورطها في الإتجار بالبشر و إنتهاك حقوق الإنسان و الإتجار بالمخدرات وعمليات خطف السياح والدبلوماسيين وغيرها من الجرائم الإرهابية [1].

ثانيا: الجريمة المنظمة.

لقد شهدت الجريمة المنظمة تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة، خاصة في منطقة المتوسط الغربي وخاصة في ضفته الجنوبية كما أنها إرتبطت بالهجمات الإرهابية لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، إستغلت التنظيمات الإرهابية الإنفتاح الإقتصادي لتحقيق أهدافها[2].

وتعد الجريمة المنظمة من أخطر الظواهر العابرة للحدود الوطنية والتي تهدد كيان الدول في العالم بصفة عامة وفي المتوسط بصفة خاصة ، فإذا كان الإرهاب يسعى إلى تحقيق أهداف سياسية فإن الجريمة المنظمة ترمي إلى تحقيق أهداف إقتصادية ومالية.

(1)-أحمد دلاوي ، **الوضع الأمني في منطقة الساحل والصحراء وأثره على الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص دراسات مغاربية ، (جامعة الدكتور مولاي الطاهر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، سعيدة، 2016)، ص ص 46-47.

(2) - أمينة حلال ، **المرجع السابق الذكر**،ص 193.

كما تتفق كافه الجهات الأمنية للدول والمؤتمرات و الندوات التي عقدت في هذا المجال والمتخصصون في مجال الجريمة المنظمة، بالإضافة إلى تعاريف الأنتربول، والولايات المتحدة الأمريكية والتشريع السويسري واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على إن هذه الأخيرة هي " نشاط إجرامي منظم يعتمد على التخطيط أساس للعمل الإجرامي، ويقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالمية ، لتحقيق مكاسب مالية سريعة من خلال استخدام الوسائل والتقنيات المتطورة وغير المحظورة"[1].

من خلال مراجعة التعاريف المقدم للجريمة المنظمة نجدها تتميز بخصائص وسيمات المشتركة فيما بينها وهي:

1- التنظيم: يعد التنظيم الدقيق من أهم خصائص الجريمة المنظمة و يقوم بتقسيم الأدوار بين الأعضاء ،وتحديد علاقات بعضهم ببعض من جهة وعلاقاتهم بالمنظمة الإجرامية من جهة أخرى .

2- التخطيط الجماعي: يتعين أن يكون سلوك الإجرامي المكون للجريمة المنظمة و ليد التخطيط الدقيق والتخطيط عنصر مهم وحيوي لتحقيق أهداف الجماعات الجريمة المنظمة ويتطلب التخطيط قدرة كبيرة من الذكاء والخبرة والكفاءة العالمية .

3- الاستمرارية : يقصد بها امتداد حياة المنظمة واستمرارها في تحقيق أهدافها بصرف النظر عن انتهاء حياة أو عضوية أي فرد فيها[2].

4- النطاق العابر للحدود الوطنية: أسهم التطور التقني في وسائل الاتصالات و نقل المختلفة ، بدورها على توسيع نشاطات أعضاء المنظمات الإجرامية من الجريمة المنظمة المحلية إلى الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبالتالي أفرزت جريمة منظمة عالمية سعت الدول لمكافحتها بشكل متضامن في ما بينها وذلك أن الضرر المتأتي عن أعمالها لم يصب دولة واحدة فقط بل تعداها إلى العديد من الدول[3].

5- استخدام الوسائل غير المشروعة: لا يمكن للجريمة المنظمة تحقيق أهدافها وجني الأرباح الصائلة إلا باعتماد وسائل غير مشروعة كالعنف والفساد والتهديد والابتزاز، الرشوة و الإنذار والخطف.....الخ

6- تهدف إلى الربح و جني الأموال: إن الكسب المادي الهائل و الغير المشروع أهم أهداف مرتكبي الجريمة المنظمة.

---

(1)- عبد الوهاب بن خليف، **المرجع السابق الذكر**، ص ص 17-18.

(2)- أمينة حلال ، **المرجع السابق الذكر**، ص ص 196-197.

(3)- عارف علاييني، **الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها**، بحث معد للترقية لرتبة رائد في قوات الأمن الداخلي، معهد الأمن الداخلي،المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي،2008، ص11.

هذه الخصائص المجتمعة تجعل من الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

لقد ساهم التطور التكنولوجي في وسائل الإيصال المختلفة وتطور وسائل النقل و الاتجاه العالمي لفتح الحدود بين الدول، و إنتشار الأسواق العالمية، في سهوله تنقل الناس والبضائع والخدمات بين الدول، وهو ما يساعد بدوره في توسيع نشاط أعضاء المنظمات الإجرامية من الجريمة المنظمة المحلية إلى الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية[1]. و هذا ما توضحه الخريطة التالية:

الخريطة رقم: (3): خريطة تهريب المخدرات في العالم و المتوسط

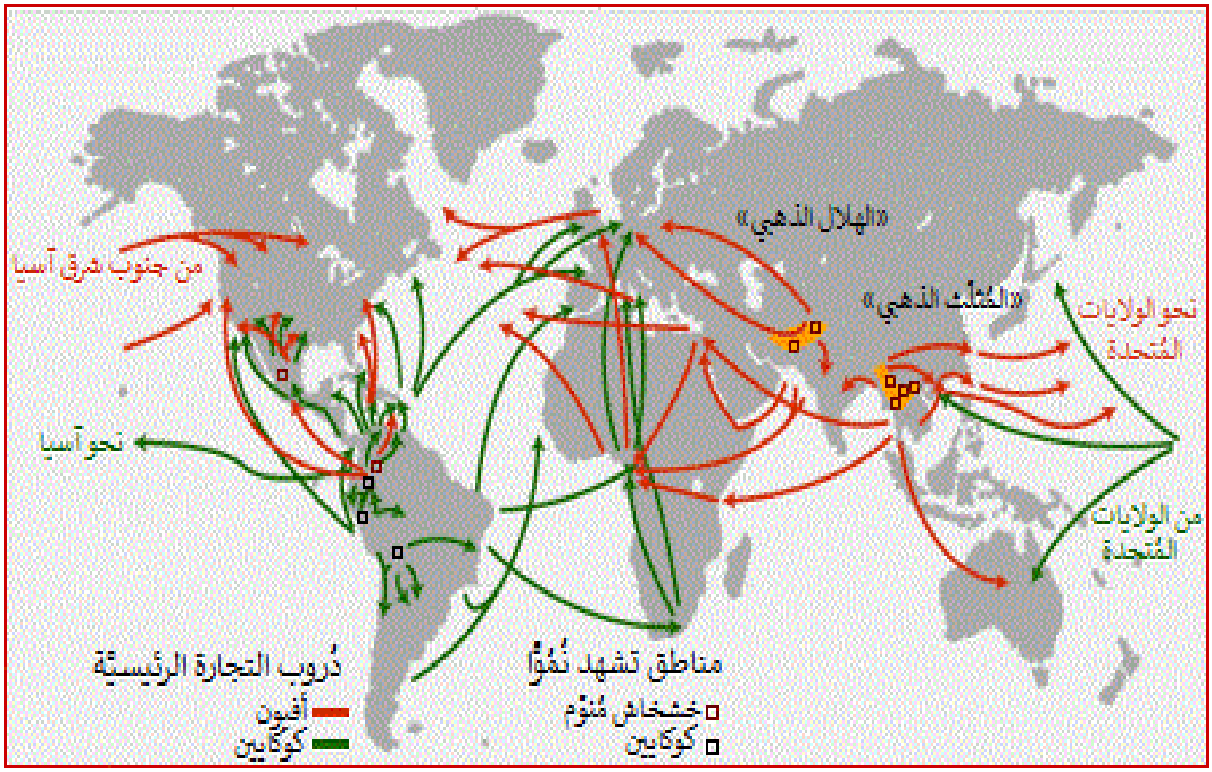

المصدر: *https://ar.m.wikipedia.org*

ولقد أدت هذه التطورات والمتغيرات إلى ظهور العديد من الجرائم في منطقة المتوسط التي لم تكن معروفة من قبل مثل جرائم الحاسب الآلي الجرائم المعلوماتية و التجارة غير المشروعة في الأعضاء البشرية و جرائم الاتجار في الرقيق وخطف الأطفال وغيرها من الجرائم.

كما ظهرت وتطورت عصابات الجريمة المنظمة، وتصاعدت العمليات الإرهابية في العديد من الدول وازدادت جرائم العنف و عمليات السطو المسلح و الاتجار غير المشروع في السلاح تزوير النقد والعملات

(1)- مايا حاطر، **الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد3، 2011، ص 7.

والعديد من الجرائم الاقتصادية كجرائم الغش التجاري والاختلاس والتهريب وتجارة المخدرات وتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية وما ينجر عنها من جرائم [1].

ثالثا: الهجرة غير الشرعية.

تعريف الهجرة غير الشرعية (الهجرة السرية): تعرف بأنها" إنتقال فرد أو جماعة من مكان إلى مكان أخر بطريقة سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا".[2]

أما التعريف الإجرائي للهجرة غير الشرعية أو السرية في الجزائر اصطلح عليه مصطلح (الحرقة) وهو مصطلح شاع استعماله في المغرب الأقصى و الجزائر خصوصا، و هي كلمة مشتقة من حرق يحرق حرقا، وقيل أن سبب التسمية يعود إلى أن " الحراق" عندما يقرر السفر عبر قارب الموت ، لا يحرق وثائقه التي تربطه ببلده الأصلي فقط بل يحرق ماضيه كله رغبة في واقع جديد ،إن حدثت المعجزة وكتب له عمر جديد،كما تعني أولئك الذين يقطعون البحر الأبيض المتوسط متجهين إلى الجنوب الأوروبي في " قوارب الموت"[3].

شكلت الهجرة غير الشرعية أحد أخطر التهديدات الأمنية التي تعاني منها دول المتوسط ودول شمال إفريقيا والساحل الإفريقي ولما لها علاقة مع الجريمة المنظمة بكافة أنواعها، وقد عانت دول شمال إفريقيا و من بينهم الجزائر باعتبارها مركز عبور بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الساحل الإفريقي خاصة مالي، النيجر وتشاد والمتجهين إلى الضفة الشمالية نحو أوروبا.

لقد تزايد عدد المهاجرين الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي إلى دول الإتحاد الأوروبي بوسائل نقل غير مأمونة، ما عرض بعضهم إلى أخطار جمة ولا يمر أسبوع دون ورود أخبار عن غرق أحد القوارب غير الصالحة للملاحة بكل ركابها، وأخبار عن جثث تلقيها المياه على الشاطئ، وأخبار عن أشخاص دفعوا أموال طائلة للمتاجرة بالبشر[4].

تعود أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أسباب سياسية منها نظم الحكم الدكتاتورية وأسباب اقتصادية على رأسها ارتفاع مستوى البطالة ،وتدني الأجور وضعف القدرة الشرائية أسباب اجتماعية منها ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بشكل لا يتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي و انتشار الفقر و الأمراض ...الخ.

---

(1)- حسين المحمدى بوادي، **المرجع السابق الذكر**، ص 16.

(2)- عبد اللطيف محمود، **الهجرة وتهديد الأمن القومي المغربي**،القاهرة،دون طبعة ، مركز الحضارة العربية ،2003، ص14.

(3)- محمد غزالي، **الهجرة السرية** ،ط1، عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2015،ص ص 31-32.

(4)- عثمان الحسين محمد نور ،ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير الشرعية و الجريمة**،ط1، الأردن، عمان، دار حامد للنشر و التوزيع، 2014، ص 41.

- إن شيوع البطالة بين المهاجرين في الدول المستقبلة لهم أظهر نوع خطير من التهديدات كالتجارة بالمخدرات وغسل وتبييض الأموال ، و الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها ، لذا صنفت الهجرة غير الشرعية كإحدى المشاكل العليا التي تواجه دول شمال إفريقيا وعلى رأسهم الجزائر و الدول الأوروبية في القرن الواحد والعشرين،فالهجرة قضية سياسية حاسمة في أوروبا و أولت الدول الأوروبية أهمية كبيرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال إدراجها في جميع سياساتها في المنطقة المتوسطية وربطها بوسائل الأمن و الإستقرار في المنطقة[1].

الخريطة رقم (4): خريطة تنقل المهاجرين غير الشرعيين في المتوسط

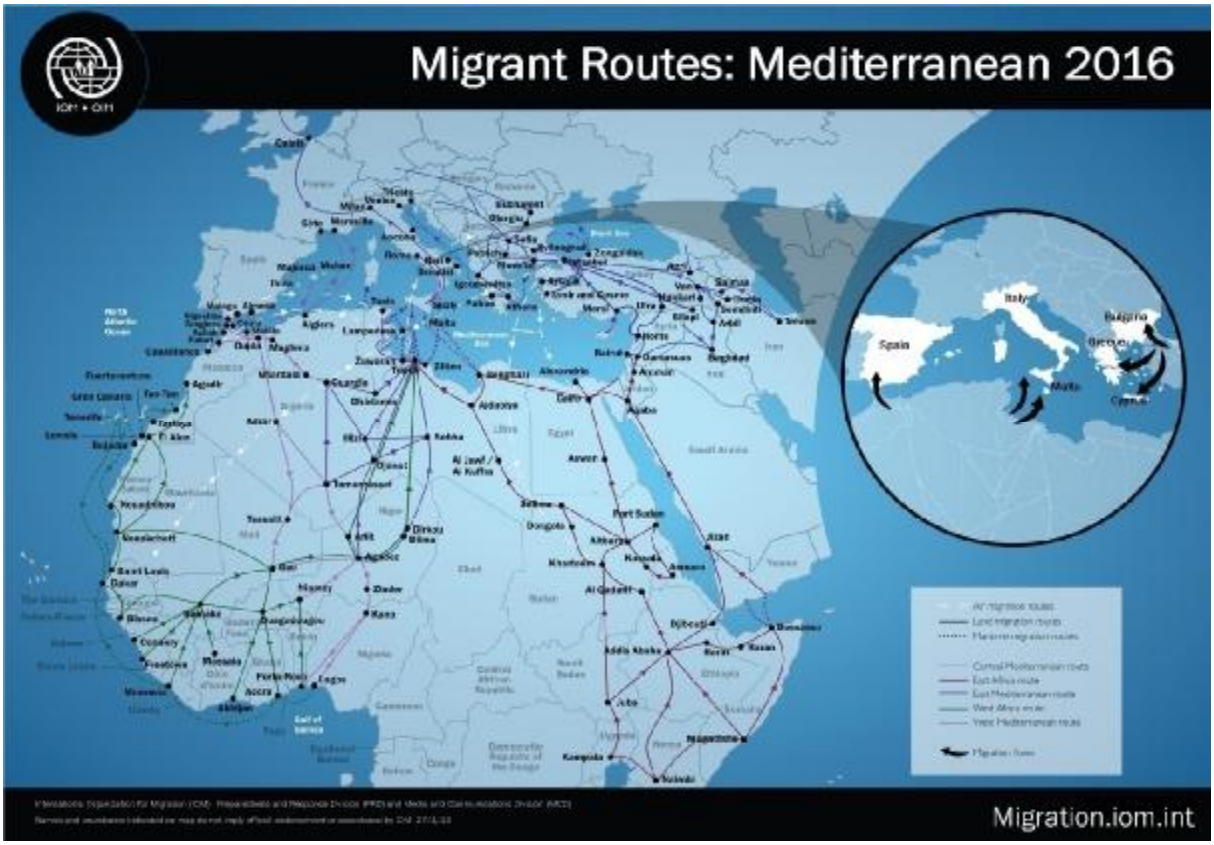

المصدر: tunisie-telegraph.com

(1)- تباني وهيبة، **المرجع السابق الذكر**، ص ص148-149.

المطلب الثاني: العوامل المساهمة في استفحال التهديدات الأمنية في المتوسط

أولا: تداعيات الأزمة الليبية.

ما حدث في ليبيا أمر يتعدى الخلاف الذي يقع بين النظام الحاكم والمعارضة في المناطق التي شهدت أزمات وتطورت إلى نزاع مسلح، و لم تقتصر الحالة الليبية على اختلال التوازن بين النظام والمعارضة بل تبرز الخصوصية في توظيف النظام لتناقضات اجتماعية (قبلية و جهوية) مما أدى إلى تداعيات خطيرة على المنطقة[1].

ولعل ما ميز المرحلة الانتقالية في ليبيا (بعد مقتل معمر القذافي) يشكل تحدي كبير لدول الجوار الجغرافي نتيجة الهشاشة الأمنية التي تعرفها أمام إنفلات أمني خطير ميزه الانتشار الكثيف للمليشيات المسلحة ذاتية القيادة، مما خلق جو يطبعه الخوف والحذر الشديدين.

فقد شكل تدفق السلاح الليبي للمنطقة وتمكن الجماعات الإرهابية منه، شكل محورا رئيسيا في تكثيف الهجمات الإرهابية في مرحلة ما بعد سقوط نظام معمر القذافي، وأصبحت ذات خطورة عالية أكثر من ذي قبل نتيجة نوعية السلاح المستخدم فيها، ولا أدل على هذا الطرح من العملية الإرهابية التي استهدفت مركب الغاز بـــ "تيقنتورين" بعين أمناس جنوب الجزائر،حيث أثبتت التحقيقات أنّ الأسلحة التي إستخدمها الإرهابيون في الإعتداء مصدرها ليبيا. فقد حولت الأسلحة الليبية تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي من مليشيات متناثرة في الصحراء تقصد الضحية الأضعف والأسهل إلى منظمة مسلحة يشكل جيش دولة يمكنها أن تخلق بلبلة لكل البلدان المجاورة لليبيا، بعدما صار لديه تشكيلات منوعة من السلاح، فنوع وكمية السلاح المتوفرة تتحكم بشكل كبير في سلوك مثل هذه الجماعات[2].

ما يمكن التوصل إليه هنا هو أن أكبر تهديد قادم من الأراضي الليبية يهدد الجزائر هو السلاح المنتشر بشكل كثيف وانتشار الجماعات المسلحة بشكل رهيب ما يجعلها عرضة للمساومة المالية من قبل الحركات الإرهابية من أجل بيع السلاح أو تنفيذ عمليات و اعتداء، كما تحاول هذه الجماعات استغلال طول الحدود وصعوبة الجغرافيا في تهريب السلاح إلى الجزائر، كما تحاول هذه الجماعات الإرهابية استغلال غياب الدولة في مناطق الجنوب الليبي و إتخاذها قواعد دائمة ونقاط إلتقاء مع بعض الجماعات الأخرى المنتشرة في كامل المنطقة وقد أثبتت بعض التقارير الإعلامية ذلك.

---

(1)- مركز الجزيرة للدراسات،**الأمن في ليبيا: شرعية الدولة وسطوة السلاح، تقدير موقف** .مركز الجزيرة للدراسات، 29 جانفي ،2012 ص 02.

(2)- عمر سعداوي ، **الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات الإقليمية الجديدة التحديات والبدائل** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،(جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2013) ،ص101 .

والجماعات الإرهابية النشطة في المنطقة لم تكتفي بهذا ، بل سعت إلى بناء علاقات قوية مع جماعات الجريمة المنظمة من أجل الحصول على المزيد من الأسلحة، وليس من المستبعد توظيف فرع القاعدة في الصحراء لأموال الفدية من أجل الحصول على الأسلحة القادرة على إسقاط الطائرات المدنية، فهذه الحركات الإرهابية وجدت نفسها في "بيئة أزموية" تسعى إلى توظيف هذه الأسلحة الثقيلة لزيادة إمكانياتها[1].

ثانيا: تداعيات الأزمة المالية.

كغيرها من الدول الأفريقية الممتدة عبر منطقة الساحل، تعاني الحكومة المالية أزمة بناء الدولة نتيجة لهشاشة المؤسسات الأمنية العسكرية والمؤسسات السياسية التمثيلية، حيث تميزت الأوضاع السياسية بالصراع على السلطة على وقـــع الانقلابات والأنظمة الدكتاتورية مع اضطرابات اجتماعيةٍ ووضـــع اقتصاديّ هش إذّ تعد مالي من بين أفقر عشرين دولة في العالم، حسب تقرير أعدته مجلة **التمويل العالمي** لسنة 2012.

وتتمركز في شمال مالي العديد من الحركات الطوارقية المسلحة تتبنى مطالب سياسية تهدف إلى استعادة حقوق مجتمع الطوارق المهضومة وتحقيق الاستقلال عن مالي، منها الحركة الوطنية لتحرير أزواد (***MNLA***) والحركة الشعبية لتحرير أزواد (***MPLA***) والحركة العربية المسلحة(***MAA***)بالإضافة إلى المجلس الأعلى لوحدة أزواد (***HCUA***) والجيش الثوري لتحرير أزواد (،***ARLA***) وقد أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد عن استقلال الإقليم في أفريل 2012 .

ونظرا لحالة الفوضى و اللا أمن المنتشرة في شمال مالي أَوْ جَدَتْ العديد من التنظيمات الإرهابية موطئ قدم لها في الإقليم، كتنظيم أنصار الدين(***AD***) وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا (***MUJAO***) وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي(***AQMI***) الذي يقوده عبد المالك دروكدال والمنبثق عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال (***GSPC***) مطلع ،**2007** وقد توسع نشاط هذا التنظيم ليأخذ الطابع الإقليمي في منطقة الساحل والصحراء الكبرى نتيجة للضربات المركّزة التي تلقاها من طرف قوات الأمن والجيش الجزائري طيلة سنوات العشرية السوداء التي مرت بها البلاد.[2]

كما أصبحت مالي معقل لجماعات الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها تجارة المخدرات والتهريب وتجارة السلاح والمتاجرة بالبشر وتهريب المهاجرين غير الشرعيين.....الخ والأمر الذي زاد الوضع سوءا تحالف

---

(1) - عمر سعداوي ، **المرجع السابق الذكر** ، ص 102 .

(2)- زكريا بودن ، **أثار التهديدات الأمنية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري و إستراتيجيات مواجهتها 2010-2014**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، (جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، 2015)، ص ص 190 -191.

الجماعات الإرهابية و عصابات الجريمة المنظمة وأصبحت الجماعات الإرهابية تشرف على مختلف نشاطات الجريمة المنظمة،كما تعد عصابات الجريمة المنظمة الممول الرئيسي للجماعات الإرهابية و لمختلف أنشطتها الإجرامية. فالمشهد المعقد والمتغير لأزمة مالي في مدة زمنية قصيرة 2012-2013 لا يمكن فصله عن مسألة التوقيت حسب التفكير الاستراتيجي التي تعتبر مهمة في فهم التدخل العسكري الفرنسي المبكر في مالي. فعل الرغم من اعتماد مجلس الأمن مشروع القرار رقم 2085 حول مالي والـــذي رفعته فرنسا كاستجابة لدول أعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في 2012/12/20 يسمح بنشر بعثة دولية في مالي بقيادة أفريقية مدتها عام واحد تتألف من 500 جندي مالي و 3300 جندي دولي، إلا أن قرار فرنسا الأحادي بالتدخل العسكري بتاريخ 2013/01/11 كشف العديد من المضامين الإقليمية في إطار السياسة.

المبحث الثالث: تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن في المتوسط.

المطلب الأول: انعكاسات الإرهاب.

يعد الأمن قي حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، وخاصة في الضفة الجنوبية (دول المغرب والساحل) تحت ضغط كبير بسبب الهجومات الإرهابية التي تنوعت بين هذه الدول و إزدادت بشكل مأسوي بسبب تعدد الهجومات الإرهابية منذ أحداث 11سبتمبر 2001 والأزمات التي عرفتها دول المنطقة في كل من تونس ليبيا(ما يعرف بالربيع العربي) والأزمة في مالي مطلع 2011 التي انعكست سلبا على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي قي المنطقة .

إن الانعكاسات الأمنية هي الأخطر بحكم ما تسببه من حالة إنعدام الأمن وإظهار عجز السلطات الأمنية في الدول المستهدفة عن التصدي للعمليات الإرهابية ، و هذا يتسبب بدوره في إحراج حكومات تلك الدول بشدة، سواء أمام مواطنيها أو أمام العالم الخارجي ، لاسيما إذا أدت العمليات الإرهابية إلى سقوط ضحايا من الأجانب و السياح أو العاملين في تلك الدول[1].

فظاهرة الإرهاب حظيت بنقاش أكاديمي واسع، وباهتمام سياسي ودبلوماسي بالغ لدى صناع القرار في دول المتوسط بصفة عامة وفي شمال إفريقيا والصحراء ، نظرا لما أصبحت تمثله الظاهرة من خطر إقليمي جاثم في المنطقة، فبالرغم من الإقرار بأن جذور الظاهرة ليست بالجديدة إلا أن إفرازات الوضع الإقليمي الحالي يجعل من الظاهرة تتصدر الشواغل الأمنية لهذه الدول، نظرا لتشابكها وتزاوجها مع العديد من الظواهر الأخرى التي أضحت تتكامل معها، وتتغذى من واقع البيئة الأمنية الحالية، التي تكشف عن عدم صلابة التراص الأمني في مواجهة الظاهرة بين دول .

تنتشر الجماعات الإرهابية بمختلف مسمياتها وانتماءاتها في معظم الأراضي المغاربية ومنطقة الساحل، وتتخذ من الأخيرة مواقع لها[2].

شكلت سنة 2007 منعرجا حقيقيا في نشاط الجماعات الإرهابية بعد تحول هذه الحركات إلى تنسيق وتدويل نشاطها، حيث وجه نائب زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري نداء إلى الأخيرة في 03 نوفمبر 2006 تحت عنوان " أمة الاستلام في المغرب، أمة الصمود والجهاد، هؤلاء أبناؤكم الذين إتحدوا تحت راية الإسلام

(1) - أمينة حلال، **المرجع السابق الذكر**، ص 189 .

(2)- ياسين سعيدي ، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة محمد بن أحمد وهران2،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016) ، ص 100.

والجهاد ضد أمريكا، فرنسا، إسبانيا وغيرها، طهروا أراضيكم من العبيد، معمر القذافي، زين العابدين بن علي، عبد العزيز بوتفليقة، ومحمد السادس" تكلل هذا النداء في يوم 24 يناير 2007 بإعلان قائد الجماعة السلفية للدعوة والقتال بالجزائر "عبد المالك دروكال" بالانتماء رسميا إلى التنظيم الجديد تحت اسم " القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي،"***AQMI***"ثم انضمت له مجموعة المقاتلين الإسلامية الليبية بقيادة أبو الليث الليبي، ومجموعة المقاتلين المغاربة بقيادة الإرهابي أبو البراء، ودخل التنظيم الجديد العمل الميداني وتم استهداف وضرب العديد من المنشآت والأهداف العامة بالجزائر، المغرب وموريتانيا، تحت لواء القاعدة.

شكل هذا الوضع الجديد فرصة حقيقية لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حيث إمتزج الموقف القيادي ما بين مباركة هذه التحولات باعتبارها قامت ضد الأنظمة التسلطية الموالية للغرب، أما ميدانيا فقد أصبح نشاط تنظيم القاعدة في المنطقة مرتبط برؤية جيوبوليتيكية جديدة، تنطلق من المغرب العربي مرورا بالصحراء الكبرى ووصولا إلى منطقة القرن الإفريقي، وصارت تحركاته أكثر تعقيدا بعد تحول دول الساحل إلى مسرح حقيقي وقاعدة خلفية بالمنطقة، ولعل أكثر تبعات هذا الوضع يبرز من خلال الهجوم الذي قام به أحد فروع التنظيم بالجنوب الجزائري على منشأة الغاز بمنطقة " تيقنتورين"، والذي كشف عن تورط إرهابيين من جنسيات ليبية وتونسية ومالية ونيجيرية... في حين تم استخدام الأسلحة الليبية المهربة، وتم التخطيط والتنفيذ انطلاقا من الأراضي المالية[1].

يعد الإرهاب تهديد رئيسي في حوض المتوسط الغربي كله بالرغم من تواجده في ضفته الجنوبية وتأثيره مختلف من ضفة إلى أخرى حيث يعتبر مشكل أمن داخلي في دول الضفة الشمالية ومصدر عدم استقرار بالنسبة لأنظمة دول الضفة الجنوبية.

فالإرهاب يرتبط في حوض المتوسط بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي المتواجد في ضفته الجنوبية لكنه يهدد كل المنطقة بما فيها الضفة الشمالية ،فهو ليس تهديد لمصالح هذه الأخيرة في شمال أفريقيا والصحراء والساحل بل تهديد لهذه الدول في إقليمها وخير دليل على ذالك هجومات مدريد و هجومات باريس في القارة الأوروبية [2].

(1)-ياسين سعيد ، **المرجع نفسه**، ص ص 101-102.

(2)-أمينة حلال، **المرجع السابق الذكر** ،ص 192.

المطلب الثاني: تأثير الجريمة المنظمة.

تمثل الجريمة المنظمة على مستوي حوض البحر المتوسط خطرا على سيادة الدول و استقرارها الأمني من خلال قيام عصابات الجريمة المنظمة باختراق سيادتها عن طريق أنشطتها غير المشروعة على أراضيها سواء كانت تعتبر هذه الدول ممرا لأنشطتها أو هدفا رئيسيا لها ،وهو ما يستلزم اختراق أجهزة هذه الدول القانونية و الإدارية وغيرها للمحافظة على أنشطتها[1].

أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على دول المنطقة، خاصة وأن هذه الشبكات أصبحت تمتاز ببنية مؤسسية كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية فاعلة. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن نحو 30 إلى 40% من المخدرات تمر عبر هذه المنطقة، ونحو 27%من المخدرات التي تمت مصادرتها في أوربا كان مصدرها منطقة الساحل والصحراء بقيمة إجمالية قدرها 8,1 مليار دولار أمريكي. إضافة إلى ذلك فإن تنامي الجريمة المنظمة يشكل مصدراً من مصادر عدم الاستقرار خاصة على المناطق الحدودية بين دول المنطقة[2].

ويركز النشاط الإجراميّ في السنوات الأخيرة في منطقة المتوسط على العديد من الأنشطة توسعت بشكل ملحوظ منها التهريب بمختلف أنواعه والتجارة المخدرات والسلاح،وعمليات الاختطاف للحصول على فدية، ّ وقد حول الأفراد والشبكات الضالعة في هذه الأنشطة ثرواتهم إلى نفوذ سياسي وقوة عسكرية، كما حولت الصراعات في ليبيا وشمال النيجر ومالي المنطقة إلى مركز رئيس للاتجار بالأسلحة.

وعلى غرار عمليات تهريب السلع والسجائر، ساعدت تجارة المهاجرين أيضاً في ظهور شركات نقل في المنطقة متخصصة في عمليات النقل على الطرق الوعرة، أو وضع ترتيبات مع المسؤولين الفاسدين[3].

فقد تزايدت تدفّقات الهجرة غير النظامية من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى شمال أفريقيا ومنها إلى أوروبا ابتداء من أوائل التسعينيات. وبرزت غاو في شمال مالي و أغادير في النيجر المجاورة، واللتان تعدان أيضاً مركزين لتهريب السجائر، كمركزين رئيسين لرحلات المهاجرين.

(1)- عادل عبد الجواد الكردوسي، **التعاون الأمني العربي ومكافحة الإجرام المنظم عبر الوطني** ،ط1، السعودية ،مكتبة الآداب ، 2005، ص 11.

(2)- شريف سيد كامل، **الجريمة المنظمة في القانون المقارن**، دون طبعة ، دار النهضة، القاهرة، ،2001ص3.

(3)-أحمد دلاوي ، المرجع السابق الذكر، ص 48.

تتداخل طرق تهريب صمغ الحشيش جزئياً مع تلك التي تخدم تجارة الكوكايين، وتعبر شمال النيجر أو جنوب الجزائر باتجاه ليبيا. ومن ثم يتم تصدير المخدرات إما إلى أوروبا عبر البلقان أو نقلها إلى مصر و إسرائيل. وهناك طريق آخر يمتد عبر تشاد والسودان إلى شبه الجزيرة العربية.

تؤثر الجريمة المنظمة علي العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول حيث ساعدت العولمة و الانفتاح الاقتصادي بين الدول على ظهور عصابات الجريمة المنظمة تمارس أنشطتها متخفية وراء شركات دولية، مما يؤثر على العلاقات بين الدول، كما للجريمة المنظمة أثار كبيرة على المستوي الوطني ، سواء كانت من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو حتى على مستوي الأفراد وهذه الآثار نذكر منها:

- **من الناحية الاقتصادية:** تقوم عصابات الجريمة المنظمة بالسيطرة على قطاع ما من الاقتصاد أو على الاقتصاد بأكمله وذلك بسبب ما تملكه من مبالغ طائلة ، فضلا عن قيامها بالسيطرة على مسؤولين في الدولة عن طريق الرشوة و الابتزاز، كما تقوم عصابات الجريمة المنظمة بالتهرب الضريبي وبعمليات تبييض الأموال و المعاملات المشبوهة وهذا ما يؤثر على الاقتصاد الوطني للدول[1].

- **من الناحية السياسية:** تؤدي الجريمة المنظمة على المستوي السياسي إلى فقدان الثقة في العملية الديمقراطية لقيامها بالسيطرة عليها وإفسادها عن طريق الرشوة و الابتزاز للمسؤولين وأصحاب القرار السياسي في الدولة و اختراق الأحزاب والتنظيمات السياسية للوصول للسلطة والحفاظ على مصالحها[2].

- **من الناحية الاجتماعية:** تؤدي الجريمة المنظمة إلى تفشي الفساد بين أفراد المجتمع ، و انتشار الرشوة و اللا أخلاقيات، كما تساهم عصابات الجريمة المنظمة من خلال متاجرتها بالمخدرات وترويجها داخل المجتمعات مما يؤدي إلى تدمير المجتمع و بالأخص فئة الشباب ، ويضاف إلى ذالك فقدان الأمن و انتشار العنف نتيجة ضعف الأجهزة الأمنية في مواجهة الجريمة المنظمة[3].

المطلب الثالث: تداعيات الهجرة غير الشرعية.

تحمل الهجرة عدة أثار و انعكاسات غير محمودة على الأمن القومي لدول المتوسط على مختلف المستويات: الاقتصادية و الاجتماعية والأمنية، فعلى المستوي الاقتصادي و الاجتماعي تؤثر الهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الوطني لدول الضفة الجنوبية بإخلالها بالتنظيم المصرفي ،من خلال تحوال الأموال خارج البلاد

(1)- منيرة مقدر ،**التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة** ،رسالة ماستر في الحقوق ،تخصص قانون دولي عام وحقوق الإنسان،(جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014)،ص ص 34-35.

(2)- **المرجع نفسه** ، ص 35

(3) - عادل عبد الجواد الكردوسي، **المرجع السابق الذكر**،ص 119.

إضافة إلى ارتفاع البطالة لدى السكان الأصليين خاصة في الجنوب والمناطق الداخلية الفلاحية نتيجة لمزاحمة المهاجرين الأفارقة الذين يعدون يدا عاملة رخيصة لهم.

و في السياق ذاته لا يؤثر المهاجرون الأفارقة على الاقتصاد أو على الجانب الإجتماعي فقط ، بل تعدو ذالك و أصبحوا وسيلة لنقل الأمراض الخطيرة ،مثل السيدة، الملاريا في الآونة الأخيرة، حيث أن تمنراست تحتل الصدارة في نسبة الإصابة بهذا الوباء الخطير نظرا لكثرة الوافدين الأفارقة أليها.

ومن جهة أخري فإن بعض الهاجرين الأفارقة الذين لم يتمكنوا من مغادرة دول الضفة الجنوبية اختاروا الحصول على عمل من طرق مشبوهة مثل السرقة وتنظيم جماعات إجرامية تكون الفئة الأكبر فيها من الشباب من مالي والنيجر و القلة الأخرى من باقي الجنسيات [1].

أما فيما يخص دول الضفة الشمالية للمتوسط فإن للهجرة تهديدات متعددة ومختلفة في الدول الأوروبية المستقبلة ، وهذا ما يجعلها ظاهرة خطيرة ، خاصة في العشرية المعاصرة، و لا سيما بعد الثورات العربية في كل من تونس وليبيا التي أدت إلى نزوح عدد هائل من الأشخاص نحو الدول الأوروبية هربا من الظروف التي يعانون منها في بلدانهم وسعيهم لتحقيق أمنهم ،مما أدى إلى حدوث مفارقة في الأمن و أصبحوا يشكلون تهديد، لأمن غيرهم. و نظرا لتفاقم الهجرة غير الشرعية أصبحت بذالك ظاهرة تثير قلق دول الإتحاد الأوربي، وذلك راجع لعديد المشاكل التي ظهرت في دول الاستقبال و المتمثلة في:

1- **الإخلال بالبناء الديمغرافي:** حيث أن التدفق المستمر للمهاجرين غير الشرعيين إلى أوربا سيؤدي في نهاية المطاف إلى تهديد كيان السكان الأوروبيين الأصليين .

2- **الإخلال بالمشاكل الأمنية:** نظرا لكون المهاجرين غير الشرعيين لا يملكون هويات إثبات الشخصية ، فهذا ما يعني أنه في حالة إرتكابهم للجرائم لا يمكن التعرف عليهم وهذا يؤدي إلى تفشى الإجرام في المجتمعات الأوروبية.

3- **الإخلال بالوضع الاقتصادي:** رغم أن المهاجرين غير الشرعيين يعتبرون أهم مصدر لليد العاملة الرخيصة إلا أن هذا في حد ذاته يعد مشكلا أساسيا وخللا في سوق العمل الأوروبية باعتبارهم منافسا قويا لليد العاملة المحلية[2].

(1)- حلال أمينة، **المرجع السابق الذكر** ، ص 247.

(2)- منيرة مقدر ،**التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة** ،رسالة ماستر في الحقوق ،تخصص قانون دولي عام وحقوق الإنسان،(جامعة محمد خيضر بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014)، ص ص 46-47.

4- **مشكلة الأقليات:** أصبحت الهجرة غير الشرعية مصدر لظهور مشكلة الأقليات داخل الإتحاد الأوربي والراجع في الأساس إلى سياسة التمييز بين المهاجرين غير الشرعيين والسكان الأصليين وهذا ما أدى إلى بروز العنصرية أي أصبح المهاجرون غير الشرعيين يلامون على كل المشاكل التي تحدث .

5- **مشكل النفقات:** تحديد ميزانية كاملة من طرف الإتحاد الأوروبي لملاحقة المهاجرين غير الشرعيين واحتجازهم و أعادت إرجاعهم إلى بلدانهم .

6- **مشاكل اجتماعية:** الظروف الاجتماعية السيئة التي يعاني منها المهاجرون غير الشرعيين ارتبطت بالعديد من المشاكل كتجارة المخدرات وشبكات التجارة بالبشر والدعارة كما ارتبطت الهجرة غير الشرعية بجرائم التزوير، و الرشوة وجرائم الاعتداء على الأشخاص.....إلخ.

يضاف إلى ذالك تنامي الأحياء العشوائية وتدني الخدمات الضرورية وتراجع القيم وظهور عادات غريبة على المجتمع الأوربي مثل التسكع البطالة والتسول[1].

(1)-أمينة حلال ، **المرجع السابق الذكر** ،ص 150 .

ملخص الفصل:

تعد منطقة المتوسط منذ القدم ذات بعد إستراتيجي تكمن في كونه نقطة تماس والتقاء بين ثلاث قارات إذ يصل بين أوربا وآسيا ويعتبر بوابة لإفريقيا ويربط بين غرب العالم العربي من خلال اتصاله المباشر بالشرق الأوسط، بالإضافة إلى أهميته الاقتصادية كونه يحتوي على ثروات إستراتيجية تعد حيوية بالنسبة لاقتصاد الدول الغربية الصناعية، وتتمثل هذه الثروات خاصة في النفط والغاز اللذان تزخر بهما المنطقة.

إن منطقة البحر المتوسط أصبحت تشكل بدورها تحديا أمنيا حقيقيا للدول المتوسطية، طالما أن بعضها تعاني من عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، أدت إلى ظهور العديد من التهديدات الأمنية الجديدة أبرزها الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية

فهذه التهديدات الأمنية الجديدة لا ترتبط بضفته الجنوبية فقط كونها المعقل الرئيسي لهذه التهديدات لكنها تهدد كل المنطقة بما فيها الضفة الشمالية ، فهي ليست تهديدا لمصالح هذه الأخيرة في شمال أفريقيا والصحراء والساحل بل تهديد لهذه الدول في إقليمها وخير دليل على ذالك هجومات مدريد و هجومات باريس في القارة الأوروبية.

لقد مثلت الأزمة الليبية والمالية نقطة محورية لأمن منطقة المتوسط، من خلال التحولات التي تعرفها هذه المنطقة ومعاناتها من عدة إشكاليات أمنية لها أبعاد سياسية واقتصادية و استراتيجيه، قد أثرت بشكل سلبي على أمنها واستقرارها ، فهذه المنطقة باتت أرض خصبة لتنامي التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب والجريمة المنظمة ومختلف الجرائم المرتبطة بها والهجرة غير الشرعية وتجارة وتهريب السلاح والمخدرات، وترابط نشاط الجريمة المنظمة مع الإرهاب والجماعات المسلحة.

أصبحت التهديدات الأمنية الجديدة لا تعترف بالحدود ولا بالأوطان، بل باتت تدخل في إطار التهديدات الأمنية المعولمة، بحكم ما تسببه من حالة انعدام الأمن و انعكاسها على مختلف الجوانب السياسية و الاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة التي لم تعد قادرة على التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية بمفردها والذي نرجعه لنقص التنسيق وتبادل المعلومات بين دول المنطقة .

الفصل الثالث

تداعيات التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن القومي الجزائري

المبحث الأول: المقاربة الجزائرية في ضبط الحدود.

المطلب الأول: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية.

المطلب الثاني: الاحترافية و التحديث في المؤسسة العسكرية

المطلب الثالث: الجيش الوطني الشعبي و مهمة تأمين الحدود.

المبحث الثاني: تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن القومي الجزائر.

المطلب الأول: انعكاسات الإرهاب على الأمن في الجزائر.

المطلب الثاني: تأثير الجريمة المنظمة العابرة للأوطان على الأمن الوطني:

المطلب الثالث: تداعيات الهجرة غير الشرعية على الجزائر:

المبحث الثالث: إستراتيجيات الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

المطلب الثالث: الآليات الجزائرية لمواجهة الهجرة غير الشرعية.

ملخص الفصل:

إن المكانة الجيو-إستراتيجية التي تحتلها الجزائر، بإعتبارها تشترك في حدود تجاوزت 7000كلم وهو ما يثقل كاهل الدولة في مراقبة هذه المساحة ولعل ما شهدته هذه المنطقة في السنوات الأخيرة من عدة اضطرابات سياسية وأمنية خطيرة، ولعل من أبرزها تنامي التهديدات الأمنية الجديدة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وتجارة السلاح...الخ جعلت منها تقدم تصور جديد لمعالجة تداعيات هذه التهديدات من خلال ضبط الحدود و انتهاج إستراتيجيات وآليات للحد من تأثيرها.

المبحث الأول: المقاربة الجزائرية في ضبط الحدود.

المطلب الأول: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية.

لكل دولة عقيدة أمنية هذه العقيدة لها جملة من المرتكزات التي تنطلق منها وتساهم في تشكيلها وبلورتها وبالرجوع إلى العقيدة الأمنية الجزائرية نجد أن هناك جملة من العوامل التاريخية و الجيوبوليتكية والأيديولوجية ساهمت بدور كبير في بلورتها وتشكلها.

فمن الناحية التاريخية نجد أن الاحتلال الفرنسي للجزائر عمل على محاولة طمس ومسح الهوية والشخصية الجزائرية ،إلا أن مشروعه فشل بسبب مقاومة الشعب الجزائري وتمسكه بهويته العربية الإسلامية وثبت على أصوله و مبادئه الوطنية، وتعد **الثورة التحريرية الجزائرية** ضد الاستعمار الفرنسي بأفكاره ومبادئها وقيمها أحد أهم روافد ومنطلقات العقيدة الأمنية الجزائرية في فترة ما بعد الاستقلال.[1]

ساهمت الثورة التحريرية الجزائرية في رسم المشهد السياسي الاجتماعي و الاقتصادي الذي ميز الجزائر بعد الاستقلال، فنجد أن عملية بناء الدولة الوطنية الجزائرية وبناء عقيدتها الأمنية والعسكرية، ورسم التزاماتها الداخلية والخارجية، و حدود و مجالات الحركة و الفعل السياسي و الأمني، خضع كثيرا لهذا العامل التاريخي.

كما تلعب العوامل **الجيوبوليتيكية** دورا بارزا في تشكل العقيدة الأمنية الجزائرية، فموقع الجزائري الإستراتيجي في نقطة تقاطع إستراتيجية مهمة بتوسطها المغرب العربي الكبير، باعتبارها نقطة التقاء بين كتلتين كبيرتين جغرافيا و إستراتيجيا هما الإتحاد الأوروبي والعمق الإفريقي، و باعتبارها دولة متوسطية محورية، كما أنها الدولة الأكبر مساحة إفريقيا وعربيا، فهذه المعطيات الجغرافية جعلت من الجزائر دولة مهمة ومحورية جيوبوليتيكيا، ولكن هذا المعطى الجغرافي كان له تداعيات على الأمن الوطني الجزائري، حيث جعلته يكون

(1)- سليم بوسكين، **تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص :علاقات دولية وإستراتيجية ،(جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2015)، ص 229.

منكشف على عدة جهات، وعليه فإن عملية صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية ظلت تأخذ بعين الإعتبار هذه الإنكشافات الأمنية.

إن مستويات تأثير العامل الجيوبوليتيكي على طبيعة العقيدة الأمنية الجزائر المتنوعة، جعلها تبحث على عناصر ومعطيات جديدة تجعلها تتكيف وتواكب التطورات الجارية دوليا و إقليميا، وكان من بين أهم تلك العناصر قضايا تتعلق بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات وأمن الدولة، أي الانتقال من البعد الخارجي كمحدد لهذه العقيدة إلى البعد الداخلي الذي أثر بشكل واضح في صياغتها.

كما يعد البعد **الإيديولوجي** مرتكزاً أساسياً في العقيدة الأمنية للجزائر منذ الأيام الأولى للاستقلال، فقد مثلت الاشتراكية ومبادئها المضادة للاستعمار والاستغلال مصدر ذا قيمة بالنسبة للعقيدة الأمنية وهو ما أكدت عليه المواثيق الوطنية لسنوات 1964، 1976، 1989 وهي مراجع أساسية تؤكد على أنّ الاشتراكية كنظام إيديولوجي هي المنهج الوحيد الكفيل بتحقيق الإستقلال التام والقضاء على الاستغلال.[1]

وفي إطار هذه الإيديولوجيا تبنت العقيدة الأمنية الجزائر مناصرة حركات التحرر في العالم ومناصرة القضية الفلسطينية والمحافظة على الجزائر كقوة إقليمية، وكذلك الاستعانة بالمؤسسة العسكرية في مجهود التنمية الوطنية، وبالرغم من سعيها نحو البروز كقوة إقليمية إلاّ أنّ الجزائر بقيت متمسكة بمبدأ الرفض التام لإقامة قواعد عسكرية على أراضيها أو الدخول في تحالفات عسكرية.

إلاّ أنه ومع نهاية الثمانينات وما صاحبها من تحولات عالمية وداخلية التي تزامنت مع أحداث 05 أكتوبر 1988 دفعت بالجزائر إلى إعادة صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليها عقيدتها الأمنية لتواكب الترتيبات الجديدة في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة.

فالعقيدة العسكرية الجزائرية: فهي مجموعة المبادئ التي تعتمدها قوات الجيش الوطني الشعبي في تسيير مختلف العمليات القتالية والتعبوية والتنظيمية، أخذا بعين الاعتبار الخبرة التاريخية، المعطيات الآنية و العوامل المستقبلية التي تفرضها التهديدات الأمنية الجديدة.

حيث ينتهج الجيش الوطني الشعبي عقيدة عسكرية تتيح له التعامل مع مختلف الظروف الإقليمية والداخلية، وذلك لعامل الخبرة التي إمتلكها منذ الاستقلال، وخاصة ما أعطته الأزمة الداخلية من خبرة كبيرة

(1)- الطاهر بن خرف الله، **النخبة الحاكمة في الجزائر** 1962-1982:بين التصور الأيديولوجي والممارسة السياسية،دون طبعة .ج 1،الجزائر: دار هومه للنشر والتوزيع، ،2007ص10.

وكان أخرها أحداث الهجوم الإرهابي على "تيقنتورين" فيفري 2013 تبين جرأة الجيش الجزائري في التعامل مع التهديدات الإقليمية[1].

ويحدد الدستور الجزائري وقوانين الجمهورية بأن قوات الجيش الوطني الشعبي يضطلع بمهام الدفاع عن أمن و سيادة الوطن وهو بذلك يمتنع عن الدخول في حروب إقليمية أو دولية تهدد أمن و سلامة الدول المجاورة أو الإقليمية أو أي طرف من أطراف المجموعات الدولية. في هذا الإطار ينص دستور 1963 في المادة 08 بأن: الجيش الشعبي الوطني هو في خدمة الشعب الجزائري وتحت تصرف الحكومة ، بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني، وهو يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية ويسهم في النشاط السياسي و الاقتصادي والإجتماعي للبلاد في نطاق الحزب.

أما دستور فيفري 1989فقد جاءت المادة 24: تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي، تمثل المهمة الدائمة للجيش الشعبي الوطني في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية ، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية ، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية. أما المادة 25: تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها، وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالطرق السلمية. ما يلاحظ على دور الجيش في هذا الدستور أنه ألغى دعم الفلسفة الاشتراكية لكنه يبقى حاميا لحدود الوطن وإقليمه وسيادته، أما دستور 1996فعرف صياغة نفس المواد تحت الأرقام التالية:25-26 .[2]

و**العقيدة العسكرية الجزائرية** هي التي تجعل الجزائر تمتنع حتى الآن من إشراك قواتها العسكرية خارج الحدود. وقد مورست عليها ضغوط دولية كثيرة لإشراكها في العمليات العسكرية في شمال مالي عام 2012إلا أنها امتنعت، و أكتفت بالموافقة على التدخل الذي قادته فرنسا بعد ضغط دولي كبير. وعمومًا فإن الجزائر تتحفظ على استعمال القوة العسكرية لحل النزاعات الدولية[3].

ويعتبر متغير "عدم التدخل القوات العسكرية الجزائرية خارج حدودها"، من أهم الثوابت في عقيدتها العسكرية وتبرر هذا التصور بـــ :

---

(1)- سارة بودح ،**الإستراتيجية الجزائرية في الإنفاق على التسلح في ظل التهديدات الأمنية الجديدة(2010-2014)**"، مذكرة مقدم لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (جامعة قاصدي مرباح – ورقلة،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2015)، ص 20.

(2)- سارة بودح ، المرجع السابق الذكر،ص 20-21 .

(3) - سعيد الصديقي، **الدول المغاربية وعاصفة الحزم بين الدعم والتحفظ**، شوهد على الساعة 12:20 يوم 2018/04/07. على الرابط: ***http://studies.aljazeera.net***،.

- أن هناك مخطط غربي لتوريط الجزائر في حرب خارج حدودها، و بالتالي تدمير إمكانيات الجيش الشعبي الذي زادت قدراته القتالية و تحسنت ميزانيته الدفاعية بعد صفقات التسليح مع بلدان مختلفة أهمها روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية،كذلك استنزاف أموال الجزائر و نقل الفوضى إليها.

- أن التدخل العسكري ليس له هدف معين بل يؤدي إلى فوضى أمنية في المنطقة لذلك تفضل الجزائر مقاربة الحلول السلمية السياسية التوافقية، بين أطراف النزاع.

- كما أن تجارب التدخلات عسكرية في العالم تمت باسم مكافحة الإرهاب لم تأتي بنتائج ملموسة بل العكس زادت الوضع تعقيدا[1].

المطلب الثاني: الاحترافية و التحديث في المؤسسة العسكرية.

تطورت مهام الجيش الشعبي الوطني عبر مراحل بناء الجزائر منذ الاستقلال و حتى اليوم و كيف مهامه على حسب التهديدات و التحديات و تطورها، هذا ما دفعه إلى التوجه نحو العصرنة و الاحترافية كخيار لا بديل عنه ، هذه العصرنة التي يفرضها وزن الجزائر على الساحة الدولية من خلال إمكانياتها الطبيعية والاقتصادية و موقعها الجغرافي المتميز و حجمها كأكبر دولة في إفريقيا و أقوى دولة في إقليم شمال إفريقيا ما يفرض عليها دورا قياديا يجب أن تلعبه و تتحمل مسؤوليته ،و هو ما جعل الاحترافية الشغل الشاغل لقيادة الجيش الوطني الشعبي، و يعود التفكير هذا لمصدر السياق الجيوستراتيجي من خلال بروز أشكال جديدة للنزاعات و الحروب الإثنية وتأثيرها و بروز الحركات الإرهابية الوطنية و العبر وطنية و تأثيرها على الأمن الوطني،كذلك التطور التكنولوجي في مجال الأسلحة خاصة العتاد العسكري"الذكي" ، و الذي يبقى بمثابة عنصر ضروري و أساسي لإنجاح أية مهام توكل للجيش.

وتكون بداية الطريق نحو الاحترافية هو الاعتماد بشكل كبير على القوات العاملة و المتعاقدة ،و التقليل شيئا فشيئا من الاعتماد على عناصر الخدمة الوطنية في تكوين الجيش ،كذلك تطوير و تحيين برامج التكوين العسكري ، والقيام بالتدريبات و المناورات المشتركة حيث شاركت الجزائر منذ 2005 في المناورات السنوية الكبرى التي تشرف عليها قوات الأفريكوم بمشاركة 15بلدا إفريقيا و أوروبيا بتعداد 1200عسكري منهم 600 من القوات الخاصة الأمريكية "فلينتوك 10"و 400 عسكري إفريقي من بينهم قوات جزائرية ،و ترمي هذه المناورات للقضاء على القاعدة ،و التهريب المنظم عبر الحدود بمختلف أنواعه، سواء الهجرة غير

(1)-زكرياء وهبي، **رهان الأمن الحدودي في إستراتجية الدفاع الوطني الجزائري**(الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الإقليمية. جامعة- قاصدي مرباح- ورقلة 2014).ص 9.

الشرعية أو السلع، كما أجرت القوات البحرية الجزائرية مناورات دامت 3 أيام في ميناء الجزائر مع البحرية الأمريكية، وشاركت المدمرة قاذفة الصواريخ الأميركية "أرلاي بارك دي.دي.جي-"51في المناورات، التي ركزت خصوصًا على الأمن البحري وكل ما هو مرتبط بالهجرة السرية، وتهريب المخدرات [1].

يتكون الجيش الوطني الشعبي من قوات برية و التي تعد الركيزة الأساسية تمثل 86.39%من تعداد الجيش قرابة (127ألف عنصر)،أما القوات الجوية فتمثل ما نسبته 09.52% (14ألف عنصر) ،أما القوات البحرية فتمثل 04.08% (6000 عنصر) ،و تنتشر هذه القوات على المستوى العملياتي على كافة النواحي العسكرية بما يضمن تغطية الإقليم الوطني لاسيما المناطق الحدودية منها[2].

أما في مجال التسليح فتعد الجزائر من أكبر الدول المستوردة للسلاح خاصة من روسيا حاليا بعد الإتحاد السوفيتي الذي كان المصدر الوحيد للسلاح الجزائري ،و لعل أكبر صفقة سلاح وقعتها الجزائر مع روسيا هي تلك التي وقعها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة أثناء زيارته لروسيا سنة ،2006و التي بلغت قيمتها 7.5مليار دولار.

كما تم تزويد الجزائر كذلك في سنة 2010في إطار هذه الاتفاقية بـــ 38نظاما مضادا للطائرات من نوع (بانتسير أس1) لكن الجزائر و بعد تخفيف الحضر الغربي الغير معلن لتصدير السلاح إليها بعد أزمة العشرية السوداء ، فإنها في السنوات الأخيرة بدأت تنوع من مصادر تسلحها (الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، إيطاليا، أوكرانيا). فحسب تقرير *SIPRI* للمعهد السويدي للسلم و اعتبرت الجزائر سنة 2011 الدولة الإفريقية الأكثر تسلحا رغم الأزمة الاقتصادية إذ بلغ حجم الإنفاق العسكري ما يقارب 44 % أي ما يعادل 2.5 مليار دولار.

وقعت الجزائر مع شركات روسية خلال السنوات الأخيرة(2012-2017) صفقات إقتناء أسلحة ما قيمته 46 بالمئة من مجمل الصادرات الإفريقية في الخمس سنوات الماضية، أي حوالي 6 مليارات دولار بلغت ذروتها في 2016 مليارين و 800 مليون دولار ، ونشرت جريدة كومرسانت الروسية أن الجزائر طلبت مقاتلات مقنبلة روسية وطائرات مروحية ، وقالت أن الجزائر طلبت أكثر من عشر طائرات سوخوي 35 وهي طائرات مقاتلة متعددة الوظائف مثل الهجوم والدفاع و الاعتراض ، وتوازي الطائرات الحديثة

(1)- مراد فيصل،**التحديات الإقليمية الراهنة للأمن القومي الجزائري دراسة جيو- أمنية للحدود**، مذكرة متممة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (قسم الدراسات العسكرية و الإستراتيجية،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،2014)، ص 95.

(2)- منصور لخضاري، **إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2011-2006 أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي و الإداري**، (جامعة الجزائر، 2010)، ص 265.

الأمريكية، يبلغ سعر كل طائرة ما بين 52 مليون دولار إلى 65 مليون دولار، من حيث التجهيزات الحربية من صواريخ ورادارات وساعات الطيران، وستقتني 12 من مقاتلات من نوع سوخوي 34 بقيمة 600 مليون دولار، وهي طائرات مقنبلة ومهاجمة بالخصوص، وكانت الجزائر قد طلبت خلال سبتمبر2016 سربا من طائرات سوخوي 30 بقيمة نصف مليار دولار ، وأكدت الجريدة الاقتصادية الروسية أن الجزائر طلبت 40 طائرة مروحية قتالية من نوع Mi-28NE التي تنصف من الطائرات المروحية المتطورة في مجال الحروب ، والقيمة المالية هي 700 مليون دولار، وفي نفس الوقت، واتفقت الجزائر مع روسيا على إقتناء طائرات مروحية من نوع Mi-26T2 التي تعتبر أكبر طائرات مروحية في العالم للنقل، وستطلب ثمانية طائرات أخرى من هذا النوع، وكل طائرة تساوي 18 مليون دولار، وسيناهز المبلغ 150 مليون دولار.

وكتبت جريدة " تو سير ألجيري " الجزائرية الناطقة بالفرنسية أن الجزائر طلبت خلال ستة أشهر الأخيرة من 2016 صفقات أسلحة بقيمة مليارين و 800 مليون دولار ، وتضيف أن الجيش الجزائري تابع باهتمام دور الأسلحة الروسية في الحرب ضد داعش والمعارضة في سوريا، وتأكد له قوة الأسلحة الروسية الجديدة، ووقعت الجزائر على هذه الصفقات المرتفعة رغم تراجع عائدات النقط بانهيار أسعاره خلال السنوات الأخيرة إلى ما دون 40 دولار للبرميل ، حيث لم تتأثر بتراجع موارد البلاد النفطية إلى النصف منذ ثلاث سنوات ، وقد قدرت بـــ 11 مليار دولار خلال 2017 ، واحتل الجيش الجزائري المركز الثاني أفريقيا

(بعد الجيش المصري) في ترتيب أقوى جيوش العالم في سنة 2016 ، وفقا لموقع " Global Fire Power " المختص بالدراسات العسكرية و الاستراتيجية، بينما جاء في المركز الـــ 26 عالميا.

وتبرر الجزائر هذه الصفقات بالدفاع عن حدودها الشاسعة ومواجهة المخاطر التي تهددها في أجواء إقليمية متفجرة منها ما يجري في تونس وليبيا والوضع الهش في مالي و النيجر، المنطقة التي تنشط فيها حركات إرهابية مثل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي .[1]

(1)- رأي اليوم صحيفة عربية مستقلة ،تاريخ النشر 29مارس2016 ،شوهد يوم 15 أفريل 2018 على الموقع:
http ://cutt.us/9roXA :

جدول رقم (01): يوضح تطور ميزانية الدفاع بالجزائر

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ميزانية الدفاع بالمليار دولار	2,6	2,8	2,9	3,2	3,9	5,1	5,6	6,8	9,6	11

المصدر : El Wantan: Lundi 30/12/2013،P3

ونظرا لتنامي الهواجس الأمنية في الجزائر رفعت الحكومة ميزانية الدفاع لتصل إلى 20 مليار دولار لعام 2014 وهي الأعلى من ضمن كل القطاعات حيث تشكل حوالي 15% من الميزانية العامة للجزائر .[1]

يضم الجيش الوطني الشعبي كل الفروع العسكرية المسلحة ممثلة في القوات البرية والقوات الجوية والقوات البحرية و قوات الدفاع الجوي عن الإقليم و الحرس الجمهوري و قوات النخبة و الدرك الوطني ، تحت إشراف قيادة هيئة الأركان برئاسة أحمد قائد صالح قائد الأركان نائب وزير الدفاع الوطني، أحتل الجيش الجزائري المرتبة الأولى عربيا والتاسعة عالميا من حيث تعداد العناصر الجاهزة والمستعدة للقتال بـــ 512 ألف جندي، فيما حل في المرتبة الثانية عربيا و 25 عالميا من حيث القدرة القتالية والتجهيزات، سنة 2017.

المطلب الثالث: الجيش الوطني الشعبي و مهمة تأمين الحدود.

يعد تأمين الحدود بشكل جيد في ظل تنامي التهديدات الأمنية الجديدة في الإقليم من أكبر الرهانات التي يواجهها الجيش الوطني الشعبي حاليا خاصة مع طول هذه الحدود ووقوعها في بيئة جغرافية مفتوحة و صعبة حيث بعد الأحداث التي حصلت في كل من ليبيا و مالي بداية 2011-2012 سارعت الجزائر إلى غلق الحدود البرية مع هذين البلدين بالإضافة إلى إرسال تعزيزات عسكرية إضافية إلى حدودها الشرقية و الجنوبية.

كما تم تدعيم وحدات الجيش الوطني الشعبي المختصة في مكافحة الإرهاب و قوات الدرك الوطني المرابطين على الشريط الحدودي مع (ليبيا،تونس،مالي) بثلاث فرق أمنية متخصصة في تفكيك المتفجرات من كل من عنابة و الجزائر العاصمة دفع إلى الرفع من القدرات الحربية للوحدات العاملة بالجنوب ،و تم وضع

(1)- وليد عبد الحي ، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخل الأمن الوطني و الدفاع الوطني** ، ط1، عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع ،2015، ص ص 483-484.

وحدة أمنية خاصة تحت تصرف قوات الجيش على الحدود مع ليبيا قبالة "غدامس" الليبية،و تم إرسال وحدة أخرى "نحو برج باجي مختار" لتدعم الوحدات الموجودة في المثلث الحدودي بين الجزائر ،مالي وموريتانيا.

إن كل هذه الترتيبات التي قامت بها قيادة الجيش الوطني الشعبي و الأجهزة الأمنية تستدعي ضرورة زيادة المخصصات المالية الموجهة لوزارة الدفاع، و التي رصدت الجزائر ضمن قانون المالية لسنة 2012 ما يقارب 825.860.800.000 دج ،كما حضيت المديرية العامة للأمن الوطني بميزانية إضافية اقتطعت من ميزانية وزارة الداخلية أدرجت ضمن قانون المالية الخاص بسنة 2013 قدرت بـــ 566.450.318.000 دج،كما تم تخصيص مبلغ 100 مليون دولار لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية توجه للتكفل بالمهاجرين الأفارقة بمراكز الإيواء إلى غاية 2014 [1].

وقد قام الجيش الوطني الشعبي بإعادة تأهيل الأجهزة الأمنية المكلفة بتأمين الحدود لتتولى مهام الدفاع من خلال:

- الحراسة المستمرة للمناطق الحدودية.
- مراقبة أي دخول من شأنه المساس بأمن و سلامة الإقليم.
- منع و القضاء على أي حركة تهدف للمساس بأمن الحدود.
- الحفاظ على عناصر الميدان التي تجسد الحدود.

وتتكفل بمهام شرطة الحدود من خلال:

- مراقبة الأشخاص و الممتلكات التي تمر بالمنطقة الحدودية.
- الوقاية و قمع الهجرة غير شرعية.
- مراقبة نشاطات عصابات التهريب.
- المشاركة في محاربة تهريب المخدرات.

وقد قامت قيادة الجيش الوطني الشعبي باقتناء معدات خاصة من طائرات مراقبة و سيارات مصفحة عسكرية و أسلحة متطورة و الآلاف من أجهزة المراقبة الإلكترونية المتطورة ،و يسعى جهاز الجمارك لرفع عدد منتسبيه وعددهم ، 20 ألف في2015 تلقوا تكوينا عسكريا في مراكز الجيش الوطني الشعبي، و ذلك في مسعى لتحويل هذا الجهاز لمديرية تشبه مديرية الأمن الوطني.

(1)- مراد فيصل، **المرجع السابق الذكر**،ص 99.

المبحث الثاني: تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن القومي الجزائر.

المطلب الأول: انعكاسات الإرهاب على الأمن في الجزائر.

عانت الجزائر كثيرا من ظاهرة الإرهاب الهمجي وتصدت له وحدها في أواخر القرن الماضي ودفعت ثمنا غاليا من أجل المحافظة على كيان الدولة الجزائرية، في ظل عدم إكتراث إن لم نقل تواطؤ دولي.

إن كل سلوك عنيف لا يعد عملا إرهابيا إلا إذا توافر على مؤشرات تدل علية، فإن العمل على تبسيط الفعل الإرهابي وحصره في العنف السياسي، يكذبه الواقع الدموي الذي عاشه الشعب الجزائري، وتكذبه كل مؤشرات الفعل الإرهابي في الجزائر، والتي يمكن أن نذكر أهمها في النقاط التالية:

- **الدعاية ونشر الرعب بين المواطنين:** عمدت الجماعات الإرهابية من خلال البيانات والتحركات السرية داخل الأحياء والقرى إلى محاولة تجنيد المواطنين إلى صفوفهم عن طريق الإقناع، المبني على التضليل، وذلك بتقديم مشروعهم الإرهابي إلى المواطنين على أنه مشروع إسلامي يقوم على الجهاد ضد نظام الحكم الكافر وتقويض قواعده، وتصفية كل من يسانده، حتى وصل الأمر بـ " ضباطهم الشرعيين" إلى إباحة وتبرير المجازر الجماعية أمام أعضاء الجماعة والمتعاطفين معهم من خلال تكفير الشعب بأسره.

- **الاغتيالات النوعية:** باشرت الجماعات الإرهابية عدة عمليات اغتيال نوعية، إستهدفت عناصر الأمن من شرطة، درك وجيش، نذكر منها:

- اعتداء 19 أوت 2008 ضد مدرسة الدرك الوطني بيسر ولاية بومرداس خلف 43 ضحية و 38 جريح، لتعلن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسئوليتها عن العملية، أين اعتبرتها رداً على تصفية الجيش الجزائري لعدة قيادات من التنظيم.

- اعتداء المنصورة بولاية برج بوعريريج يوم 17 جوان 2009 الذي راح ضحيته 24 دركي في كمين لعناصر تنظيم القاعدة الذي أعلن مسئوليته عن العملية.

- الاعتداء الذي وقع "بتينزاواتين "بمنطقة "تلوغات "على الحدود الجزائرية المالية يوم 30جوان ،2010 أين نفذت مجموعة إرهابية انطلقت من مدينة غاو المالية إعتداء على فرقة للدرك الوطني كانت في مهمة حراسة الحدود، حيث لقي 11 دركي مصرعهم و إختطاف المرشد "واغي يدع"، كما تم الإستيلاء على سيارتين رباعيتي الدفع تابعة للدرك الوطني، ثم الفرار إلى شمال مالي.[1]

(1)-زكريا بودن ، **المرجع السابق الذكر**، ص ص 105-106 .

- الهجوم الانتحاري ضد مقر قيادة الناحية الرابعة للدرك الوطني بولاية ورقلة بواسطة سيارة مفخخة من نوع (*Toyota hellux*) بتاريخ 29جوان ،2012 وقد تبنت حركة التوحيد والجهاد مسئوليتها عن الإعتداء الذي خلف قتيلين وثلاثة جرحى في صفوف الدرك الوطني.

- عمليات الإختطافات ضد الأجانب والمواطنين الجزائريين وتعتبر حادثة اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في العراق و إعدامهم من طرف تنظيم القاعدة في بلاد المشرق العربي أحد فروع تنظم القاعدة العالمي بداية مرحلة الاعتداءات على الدبلوماسية الجزائرية، لتتكرر الحادثة بعد اختطاف دبلوماسيها في مدينة غاو شمال مالي الأمر الذي أدى بالجزائر إلى تنفيذ عملية إجلاء سرية لدبلوماسييها من ليبيا بعد ورود معلومات مؤكدة عن محاولة اختطافهم من طرف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

- و لم تقتصر عمليات الاختطاف على المواطنين والدبلوماسيين الجزائريين فحسب بل شملت الأجانب المقيمين داخل الأراضي الجزائرية، حيث سبق وأن قامت الجماعة السلفية للدعوة والقتال باختطاف حوالي أربعون سائحا أجنبيا من جنسية ألمانية في الصحراء الجزائرية قبل أن تنظم إلى تنظيم القاعدة العالمي، بالإضافة إلى عملية اختطاف هارفي غورديل متسلق الجبال الفرنسي بمنطقة القبائل، وهي اختطافات قد تخلق أزمات دبلوماسية بين الجزائر والدول التي ينتمي إليها الأجانب المختطفين.

- **تدمير وتخريب المنشات الحساسة:** كما لجأت الجماعات الإرهابية إلى تدمير كل ما يرمز إلى سيادة الدولة، من النقـــاط الحساسة في الدولة إلى المرافق والمنشات العمومية،كالـــسكك الحديدية و الجسور والمطارات، وتخريب وحرق كل الهياكل والمشاريع العمومية. كل ذلك بهدف كسر البنية التحية وإلحاق اكبر دمار بالدولة الجزائرية.ومثال على ذلك ما حدث من اعتداءات منها :

- الاعتداء الذي نفذته القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من خلال كتيبة الموقعون بالدماء التي يقودها مختار بلمختار –بلعور -بتاريخ 16جانفي 2013 ضد القاعدة الغازية "تيقنتورين"، وقد تم احتجاز حوالي 650رهينة لتنتهي العملية بتحرير الرهائن من الجنسية الجزائرية والقضاء على 29 إرهابيا من منفذي العملية والقبض على ثلاثة آخرين، بالإضافة إلى إعدام 41 رهينة من جنسيات مختلفة من طرف الجماعة الخاطفة.

- إستهداف أنبوب نقل الغاز من قاعدة حاسي مسعود إلى شمال البلاد بتاريخ 29 جانفي ،2013 في ولاية البويرة، وقد استهدف الهجوم العمال المكلفون بحراسة الأنبوب بهدف تفجيره.

- الاعتداء الذي وقع بتاريخ 19 أفريل 2014 بولاية تيزي وزو بمنطقة "إيبودرارن"، خلف 13 قتيل و 16جريح، وقد أعلنت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسئوليتها عن العملية، من خلال رسالة بعث بها عبد المالك دروكدال.[1]

المطلب الثاني: تأثير الجريمة المنظمة العابرة للأوطان على الأمن الوطني.

إذا ما نظرنا إلى الجزائر فنجد أن هذه الأخيرة و نتيجة للخصائص الطبيعية التي سبق ذكرها من شساعة المساحة و طول الحدود البرية ووقوعها في مناطق صحراوية مفتوحة و صعبة التضاريس و المناخ ما يصعب على الأجهزة الأمنية السيطرة الكاملة عليها و بالتالي انكشافها،،ما جعلها أرضية خصبة لنشاطات غير قانونية تقوم بها جماعات الجريمة المنظمة الناشطة في الصحراء الجزائرية و لها ارتباطات إقليمية خاصة في دول منطقة الساحل الصحراوية و هو ما جعل الجزائر تواجه تحديات حقيقية في ضبط حدودها الجنوبية و مواجهة هذه الشبكات الإجرامية العبر دولية التي تخترق الإقليم الجزائري و تقوم بعمليات التهريب و تجارة الأسلحة و المخدرات و التجار بالبشر و تهريب المهاجرين غير الشرعيين عبر الصحراء الكبرى نحو الجزائر، كما تعاونت هذه الشبكات مع الجماعات الإرهابية خاصة أمراء القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و الحركات الجهادية و الوطنية المسلحة في الساحل لتأمين نشاطها،و هو ما يشكل رهانا حقيقيا للأمن القومي الجزائري[2].

ومن أبرز العوامل التي ساعدت كذلك على انتشار الجريمة المنظمة في منطقة الجنوب الجزائري و ارتباطها بمنطقة الساحل هو بيئة النزاع و عدم الاستقرار في دول المنطقة خاصة في مالي و النيجر ، وليبيا و انتشار الجماعات المسلحة، لحركات الانفصالية في ظل عجز الدولة إن لم نقل غياب مظاهر الدولة في تلك المناطق والسلطة في تلك المناطق تعود لتلك الجماعات.

ومن أهم أنشطة الجماعات الإجرامية في الجزائر نجد تجارة المخدرات والأسلحة وظاهرة التهريب تبييض الأموال، وتمويل الإرهاب.

1- تجارة وتهريب المخدرات: حيث تعتبر تجارة المخدرات أكبر مشكل يواجه الجزائر و يهدد أمنها القومي بالنظر إلى الكميات الضخمة المحجوزة و التي هي في ارتفاع مستمر و تعد الحدود الجزائرية –المغربية المصدر الأول لتهريب هذه السموم،كون المغرب من أكبر المنتجين العالمين لنبتة القنب الهندي حيث تشير الإحصائيات

(1)- زكريا بودن ، **المرجع نفسه**، ص 107.

(2)- مراد فيصل، **المرجع السابق الذكر**، ص71.

الرسمية إلى أن تهريب المخدرات في ارتفاع مستمر فقد بلغت الكمية المحجوزة خلال العشر الأشهر الأولي من سنة 2012 (130طن و هي تمثل الضعف بـــ 47 مرة عما تم حجزه سنة 2011) "أما في النصف الأول من سنة 2013 فقد بلغ حجم المخدرات المضبوطة من قبل مصالح الأمن 50طن"، كما تم حجز 14 طن من القنب الهندي خلال الفصل الأول لسنة 2017 نسبة 75.86 % منها بغرب الوطن حسب حصيلة الديوان الوطني لمكافحة المخدرات الذي أشار إلى ارتفاع كمية المواد المهلوسة المحجوزة ، و أشارة التقارير إلى أنه تم تسجيل نسبة 08.11% من الكمية المحجوزة بجنوب الوطن و 27.1% بشرق الوطن و90 %بالوسط ،فيما يخص المخدرات الصلبة ارتفعت كمية الهروين المحجوزة من 44.014 غرام في بداية 2016 إلى 166.25 في نفس السنة أي ارتفاع بنسبة 31.14% ،فيما يخص المهلوسات أشارت التقارير إلى ارتفاع الكمية المحجوزة من 215.081 إلى 314.984 قرص مهلوس خلال نفس السنة (2016) أي ارتفاع بنسبة 45.46% [1].

أن تجارة المخدرات تشكل ثالث أهم تجارة في العالم بعد النفط والسلاح وهذا الكسب غير المشروع يدفع إلى جرائم أخرى لتغطية هذا النشاط خاصة جريمة تبييض الأموال لإخفاء مصادر الدخل غير المشروع. وفي الأزمات الاقتصادية العالمية الأخيرة عمدت بعض المؤسسات المالية إلى تبييض الأموال التي تم جنيها من تجارة المخدرات التي كانت تمثل المصدر الرئيسي للسيولة حسب هذه المؤسسات، كما تعتبر الحدود الجنوبية ممر لمادتي الكوكايين والهروين المهربين من طرف شبكات الجريمة المنظمة من أمريكا اللاتينية عبر خليج غينيا الذي يعتبر طريقا دوليا لتجارة المخدرات باتجاه أوربا مرورا بالجزائر،و بالموازاة مع هذه الكميات المضبوطة فإن المشكل الأكبر يتمثل في ارتفاع مخيف لنسبة تعاطي المخدرات في الجزائر (300 ألف مدمن حسب التقديرات،لكن العدد أكبر من ذلك بكثير) خاصة و أن الفئة الأكثر تعاطيا لها هم الشباب ،و ما ينتج عن هذه الظاهرة من جرائم أخرى نتيجة للإدمان من سرقة ،قتل ،خطف،و هو ما يعتبر تهديدا للأمن المجتمعي الجزائري.كما صارت عائدات تجارة المخدرات مصدر تمويل أساسي للجماعات الإرهابية.

(1)- أرقام مخيفة عن المخدرات نشر بتاريخ (2017/ 05/13)، شوهد يوم 2018/04/07 ـــ أنظر الموقع : www.sudhorizons.dz .

الجدول رقم (02): يوضح كمية المخدرات المحجوزة في الجزائر بين 2009-2014.

التصنيف حسب نوع المخدرات		الكمية المحجوزة خلال سنة 2009	الكمية المحجوزة خلال سنة 2010	الكمية المحجوزة خلال سنة 2011	الكمية المحجوزة خلال سنة 2012	الكمية المحجوزة خلال سنة 2013	الكمية المحجوزة خلال سنة 2014
أنواع القنب	راتنج القنب	74643.377 كلغ	23041.597 كلغ	53323.093 كلغ	157382.643 كلغ	211512.773 كلغ	173143.35 42 كلغ
	حشيش القنب	1.440 كلغ	0.104 كلغ	------	--------	--------	------
	بذور القنب	5909.3 غ	4883 غ	39924 غ	127.4 غ	36 غ	9171.5 غ
	نبات القنب	1802نبتة	3163 نبتة	1019 غ	88 نبتة	4831 نبتة	2522 نبتة
الكوكايين		1026.36غ	1177.72غ	10901.0232غ	174821.7غ	3790.487غ	1238.626غ
الكراك		42.82 غ	------	5.7غ	------	-----	--------
الهيروين		708.359 غ	191.05غ	2496.65غ	6073.629غ	868.299غ	339.11غ
الأفيون		200غ خشخاش و977 نبتة	79غ خشخاش و868 نبتة	850.1 غ خشخاش و 340 نبتة	15غ خشخاش و204 نبتة	500غ خشخاش و2721 نبتة	41.325غ خشخاش و 7470 نبتة
المؤثرات العقلية		90630 قرص و 990 مل	304319.5 قرص و32 قارورة	262074 قرص و10 قارورات و98كبسولة و56 علبة	937660 قرص و 36 قارورة و 42 علبة	17597 قرص و 127 قارورة و 2 علبة	1006016 قرص و 13 قارورة

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها الحصيلة السنوية من 2009-2014.

2- تجارة وتهريب الأسلحة:

أصبحت منطقة الساحل منطقة محورية بالنسبة للجريمة المنظمة العابرة للحدود ، حيث حولت الصراعات السياسية في دول المنطقة و الصراع حول السلطة،و ضعف الدول إلى تحويل المنطقة إلى مركز رئيس لتجارة الأسلحة ،و في بعض الأحيان كانت الشبكات التي تسيطر على عمليات تهريب البضائع تدير عمليات تهريب السلاح.كما يتضح من حالة الحاج "بوتو" تاجر السلاح المعروف الذي كان يسيطر على تجارة الأسلحة في الصحراء الجزائرية و المهربة من دول الساحل عبر الحدود الجنوبية.

لقد ساهم تصاعد وتيرة النزاع في شمال مالي من حجم تجارة الأسلحة و تدفقها نحو الإقليم نتيجة للصراع في ليبيا نتيجة لفتح مخازن الأسلحة من طرف النظام الليبي ،ما أدى إلى عمليات نهب و تخزين لها، و

من ثم تهريبها عبر الحدود من طرف المنظمات الإجرامية أو الإرهابية نحو الساحل و عن كمية الأسلحة المتداولة في منطقة الساحل الإفريقي فهي تتجاوز 80 مليون قطعة ،أما عن محاور تهريبها فتتم عبر المحاور التالية:

- من النيجر نحو مالي ثم الجزائر،أو من النيجر مباشرة نحو ليبيا و الجزائر.
- من القرن الإفريقي نحو التشاد و من تشاد نحو الدول الأخرى شمال القارة.
- ومؤخرا عقب الأزمة الليبية انعكس اتجاه التهريب من ليبيا نحو دول الساحل و من ثم نحو الجزائر شرقا وجنوبا[1].

3- ظاهرة التهريب و أثرها على الاقتصاد الوطني الجزائري:

تشهد ظاهرة التهريب تناميا خطيرا و مستمرا عبر الحدود الجزائرية خاصة خلال السنوات الأخيرة ،و التي شهدت فيها المنطقة حالة من الانفلات الأمني نتيجة للأوضاع التي تعيشها دول المنطقة،و هو ما سهل على بارونات التهريب التكثيف من نشاطاتهم في ظل انشغال الأجهزة الأمنية في دول الجوار بالأوضاع الداخلية وتهميش مسألة تأمين الحدود، هذه الظاهرة التي تستنزف طاقات و شريان الاقتصاد الوطني رغم المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الدولة والأجهزة الأمنية لتفعيل دورها الرقابي في المناطق التي تشكل نقطة عبور على الحدود الشرقية،الغربية و الجنوبية [2]، ومن الإحصائيات نجد أن السلطات الأمنية تمكنت من الإطاحة بنحو 60 شبكة تضم أكثر من 450 مهربا منذ بداية 2017، و استغلت شبكات التهريب النشاط عبر الحدود الشرقية و الجنوبية لتكثيف نشاطها من خلال تهريب كميات هائلة من الوقود الذي يعتبر اكبر المشاكل التي تعاني منها الجزائر فحسب الإحصائيات يتم تهريب ما نسبته 25% من الإنتاج الوطني ما يعادل 1.5 مليار لتر سنويا أي خسارة 1.3مليار دولار سنويا للدولة بالإضافة إلى منتجات أخرى مدعمة أسعارها والذي يستنزف الاقتصاد الوطني وهذه الجماعات كانت تنشط في العديد من المناطق الحدودية أهمها الطارف وسوق أهراس و تبسة والوادي وتمنراست وعين قرام وبرج باجي مختار.

المطلب الثالث: تداعيات الهجرة غير الشرعية على الجزائر.

تعد الهجرة غير الشرعية من التهديدات الأمنية الجديدة التي ألقت بظلالها على الأمن الوطني الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة مع تنامي موجات الهجرة من الجزائر إلى أوربا، ومن الدول الإفريقية نحو أوربا

(1)- محمد طالب أبصير ، **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.** رسالة ماجستير تخصص علاقات دولية إستراتيجية و مستقبليات، جامعة الجزائر،2010ص 11.

(2)- بوطالب براهيمي،**مقاربة اقتصادية للتهريب في الجزائر.** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الجزائر،2011، ص152.

مرورا بالجزائر، حيث أصبحت الجزائر نقطة عبور مهمة للمهاجرين غير الشرعيين، ولا يمكن معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بدون التطرق إلى امتداداتها وارتباطاتها الإقليمية خاصة دول الساحل والفضاء المتوسطي الذي يعد أهم منطقة وفضاء للهجرة غير الشرعية.

قد تنامت ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمنطقة الساحل الأفريقي بشكل كبير في السنوات(2011-2017) الأخيرة، حيث يتراوح عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يعبرون بلدانهم بحثا عن الحلم الأوروبي ما بين65 ألف و20 ألف مهاجر في السنة [1].

و من أهم أسباب الهجرة غير الشرعية الوافدة من إفريقيا ما وراء الصحراء نحو الشمال،نجد الهروب من النزاعات والحروب الأهلية التي تعصف بدول إفريقيا،كذلك الفقر و موجات المجاعة التي ضربت معظم الدول الإفريقية،كذلك قوة الضغط الديمغرافي فالقارة السمراء تظم حوالي 800 مليون نسمة ،أي ما نسبته 13.5 % من سكان العالم،و البطالة و التهميش أيضا لعبت دورا رئيسا في هجرة الأفارقة الراغبين في تحسين مستوى معيشتهم.

وما يلاحظ على هذه الظاهرة ظهور العنصر النسوي و الأطفال ضمن أفواج المهاجرين غير الشرعيين وهو ما زاد من مستوى التعقيدات و التهديدات الأمنية لتلك الظاهرة،بسبب استغلال هذه الفئات من طرف الشبكات الإجرامية في شبكات الدعارة و المتاجرة بالبشر و الأعضاء البشرية.

كما أن العبء الاقتصادي الذي تتحمله الدولة الجزائرية من جراء العدد المتزايد للمهاجرين غير الشرعيين الذين يعبرون الجزائر للوصول إلى الدول الأوروبية يشكل تحدياً اقتصادياً تسعى الدولة جاهدة إلى مجابهته.

وتعد الجزائر الوجهة الرئيسة و المعبر الأساسي للمهاجرين غير الشرعيين للمرور نحو أوربا، و البداية تكون تحديدا عبر ولاية "جانت"، و التي يمر عبرها كل المهاجرين السريين القادمين من النيجر و مالي وبوركينافاسو،وحتى من "الطوغو" و غانا،و من ثم إمكانية التوجه نحو ليبيا و منها نحو أوربا الغربية، و يعتبر هذا المنفذ واحدا من العديد من المنافذ التي تؤدي بالمهاجرين نحو السواحل الجزائرية إما "عنابة" للتوجه

(1)- علي بوشربة و بوعلام بولعراس، **الجزائر في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة إستراتيجية فعالة.** مجلة الجيش (الجزائر). العدد 618، جانفي 2015، ص39.

نحو(سردينا الإيطالية) أو "وهران" للتوجه نحو(إسبانيا)،وذلك عبر البحر باستعمال الزوارق السريعة[1].

تعتبر الآثار التي تخلفها الهجرة غير الشرعية كبيرة و يمكن إيجاز هذه الآثار فيما يلي:

- تهديد امني يتمثل في اختلاط هؤلاء المهاجرين السريين بالجماعات الإرهابية و الجماعات الإجرامية العبر وطنية.

- المتاجرة بالمخدرات و ذلك حتى يتمكن هؤلاء المهاجرين من تمويل رحلاتهم.

- صعوبة التنقل عبر المسالك الصحراوية فالكثير من المهاجرين يقضون حتفهم في الصحراء نتيجة للعطش والضياع وسط الرمال.

- تورط المهاجرين غير الشرعيين في تزوير العملة و الوثائق الرسمية(في شهر ماي فقط من سنة 2005 عالج الدرك الوطني الجزائري نحو 55قضية تتعلق بتزوير الوثائق من طرف المهاجرين) ،و العمليات الإجرامية كالقتل و السرقة و ارتفاع عدد الجرائم المرتكبة من طرف المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر من531 سنة 1992 إلى10005 سنة2003 [2].و أكدت أيضا مصادر إحصائية أن مصالح الأمن أوقفت أواخر عام 2013 أزيد من عشرة آلاف مهاجر غير شرعي من 23دولة أفريقية، كما أوقفت مصالح الدرك الوطني أكثر من 220 أجنبي من جنسيات مالية و تشادية ونيجرية في العديد من المناطق بولاية تمنراست ، و ارتفعت النسبة خلال النصف الأول من سنة 2014 بـ 80٪ ،كما تؤثر على استقرار الأمني للجزائر بحيث في كثير من الأحيان ترتبط شبكات تهريب المهاجرين بالجماعات الإرهابية التي تعتمد على نقل خلاياها وتمرير أنشطتها عبر قوافل الهجرة السرية وكثيراً ما يقوم المهاجرون غير الشرعيون بأعمال إجرامية تمس استقرار الجزائر كجرائم التهريب وتبييض الأموال وتهريب المخدرات.

وتشكل ظاهرة الهجرة غير الشرعية خطراً على الأمن الوطني الجزائري على مختلف مستوياته من خلال ارتباطها بشبكات التهريب والجرائم المنظمة كالتزوير وتهريب المخدرات، و يتأثر الجانب الاقتصادي والاجتماعي من الظاهرة بارتفاع نسب البطالة ومزاحمة اليد العاملة الأجنبية المتسربة لليد العاملة الوطنية.

(1)- مراد فيصل، **المرجع السابق الذكر**، ص77.

(2)-علي بوشربة و بوعلام بولعراس، **الجزائر في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة استراتيجية فعالة**. مجلة الجيش (الجزائر). العدد 618، جانفي 2015، ص 11.

المبحث الثالث: إستراتيجيات الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

تعمل الجزائر على مواكبة التطورات الحاصلة أمنيا وسياسيا في عصر العولمة حيث تكيفت العقيدة الأمنية الجزائرية في معالجة وبلورة إستراتيجيات لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

كما أن الجزائر اعتمدت على سياسة التعاون والتنسيق مع الدول الأوروبية في إطار العلاقات الأورومتوسطية سعيا منها إلى تكثيف الجهود للتصدي لها وذلك ضمن مسار برشلونة الذي يتضمن الشراكة الجزائرية الأوروبية والتعاون في إطار مجموعة 05+05وسياسة الجوار الأوروبي.

المطلب الأول: إستراتيجية الجزائر في مكافحة الإرهاب.

اعتمدت الجزائر عدة آليات لمكافحة ظاهرة الإرهابية، بحيث تراوحت بين الآليات السياسية والأمنية والعسكرية، والآليات القانونية والتشريعية وحتى الآليات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك عن طريق العمل السياسي الدبلوماسي، من خلال الاتفاقيات والمؤتمرات والملتقيات الدولية التي كانت الجزائر تؤكد فيها على وجوب محاربة الظاهرة الإرهابية بوصفها ظاهرة عابرة للأوطان لا تعترف بالحدود والثقافات.

أولا: على المستوي الفردي.

1- الآليات السياسية والقانونية : إعتمدت الجزائر على العديد من الأساليب السياسية والقانونية لمكافحة الإرهاب والتصدي له، وهذا منذ بداية العمل الإرهابي في الجزائر خلال أزمة التسعينات ، بحيث رأى المجلس الأعلى للدولة ضرورة تبني سياسة الحوار لتطويق الأزمة، فأعلن رئيس الدولة آنذاك السيد على كافي سنة 1993على ضرورة إتباع سياسة الحوار والذي شاركت فيه الأحزاب السياسية المنددة بالعنف والإرهاب والإجرام ضد الدولة وأعوانها ورموزها ومؤسساتها، وبعدها تم تنصيب وزير الدفاع **اليامين زروال** كرئيس للدولة في جويلية 1993 والذي أعلن أن الجيش يدعم سياسة الحوار ورفع شعار" **الحوار بدون إقصاء**"[1].

أعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بعد الخطاب المهم الذي توجّه به إلى الشعب الجزائريّ يوم الجمعة 15 أفريل2011 ، وقدّم فيه رؤيته للإصلاح السياسي الذي يرغب في تحقيقه، وتضمّن اعترافه بتأخّر تحقيق ما يطالب به الجزائريون من حريات، وأرجع التأخير إلى استمرار العمل بحالة الطوارئ منذ إلغاء المسار الانتخابي سنة 1991.

(1)- شريف عبد الرحمن، **أمتي في العالم الأزمة الجزائرية** ، (القاهرة : مركز الحضارات للدراسات السياسية ، 1999).ص231.

وقد أعلنت المبادرة الرئاسية للإصلاح السياسي في الجزائر في شهر أفريل 2011 كاستجابة للتحولات المحلية و الإقليمية على إثر تزايد الإحتجاجات الشعبية في تونس ومصر والجزائر وليبيا واليمن والبحرين وسوريا، في ما اصطلح ،على تسميته موجة " الربيع العربي ." كما أن إعلان مبادرة الإصلاح يأتي استجابة لمطالب الطبقة السياسية الجزائرية التي زاد إلحاحها على إحداث التغيير الداخلي قبل فوات الأوان . وقد شملت قطاعات الإعلام ،وقانون الأحزاب السياسية ،و النظام الإنتخابي و التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة وحالات التنافي مع العضوية النيابية و الجمعيات المدنية... (1)

أما **الآليات القانونية** فنبدؤها مع نص الأمر رقم 95-12المتضمن تدابير الرحمة، حيث تفطن المشرع الجزائري إلى مقتضيات المادة 40 من المرسوم التشريعي رقم 92-03 التي لم تؤدي إلى نتائج ميدانية، لذلك وضعت الجزائر من أجل تسهيل عودة الأمن المدني تدابير الرحمة للأشخاص المتورطين في العمليات الإرهابية، والسماح لهم بالعودة إلى القانون والصواب بموجب الأمر رقم 95-12 ،ولذا تم سن قانون العفو لصالح التائبين يتضمن عدة إجراءات منها الامتناع عن المتابعة إلى تخفيض معتبر للعقوبات.

ففي سنة 1999صدر قانون الوئام المدني، تحت رقم 99-08 المتعلق باستعادة الوئام المدني، وَهَدف هذا القانون إلى تأسيس تدابير خاصة بغية توفير حلول ملائمة للأشخاص المتورطين في أعمال الإرهاب والتخريب، بإعطائهم الفرصة للإدماج المدني في المجتمع، وعلى الأشخاص المذكورين أعلاه إشعار السلطات المختصة بتوقفهم عن كل نشاط إرهابي والحضور أمامها.

وفي سنة 2005جاء الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، والذي هدف لوضع مجموعة من التدابير والآليات القانونية لاستعادة الأمن والسلم في الجزائر، واحتوى الميثاق على خمسة محاور أساسية بالإضافة إلى الديباجة، واتبع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية عدة مراسيم رئاسية لتنفيذ سياسة المصالحة الوطنية نذكر منها :

- المرسوم رقم 93-06المؤرخ في 28فيفري ،2006المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية.
- المرسوم رقم 94-06المؤرخ في 28فيفري ،2006المتعلق بإعانة الدولة للأسر المحرومة التي شارك أحد أقاربها في الإرهاب

(1) عصام الشيخ، **"مشروع الإصلاح في الجزائر"** :مبادرة للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب ، تاريخ النشر(27 يوليو2011)، شوهد في (04/30 2018)، على الموقع:
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The_gAlerian_reform_proposals_an_initiative_for_change_or_the_continued_monopolization_of_power_by_the_authorities.aspx.

- المرسوم رقم 95-06 المؤرخ في 2006/02/20 المتعلق بالتصريح المنصوص عليه في المادة 13 من الأمر المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

- المرسوم رقم 124-06 المؤرخ في 2006/03/27 المحدد لكيفية إعادة إدماج أو تعويض الأشخاص الذين كانوا موضوع إجراءات إدارية للتسريح من العمل بسبب الأفعال المتصلة بالمأساة الوطنية.[1]

كما عملت الجزائر على قطع طرق **تمويل الإرهاب**، حيث تنص المادة 87 مكرر 4،أنه يعاقب بالسجن من خمسة (5) إلى عشرة(10) سنوات، وبغرامة مالية من 100 ألف إلى 500 ألف دج، كل من يشيد بالأفعال الإرهابية أو التخريبية أو يشجعها أو يمولها بأية وسيلة كانت، أو السجن المؤقت بالنسبة لتمويل الإرهاب هو من العقوبات الجنائية الأصلية طبقا للمادة 05 من قانون العقوبات.

2- الآليات الأمنية والعسكرية: إن الجماعات الإرهابية المسلحة التي واجهتها الجزائر ليس عدوا تقليديا حيث لم يكن مواجهتها بالطرق التقليدية، ولذلك فقد تطلب من الجيش الجزائري التكيف والتأقلم مع الأساليب المنتهجة من طرف الجماعات الإرهابية والتي تتميز بالأعمال الهجومية المحدودة ضد الأفراد أو مواقع أو مؤسسات، كالاغتيالات الفردية والجماعية والكمائن والحواجز المزيفة والإغارات المدبرة والأعمال التخريبية، معتمدة في ذلك عامل المفاجأة والوحشية والبشاعة الإجرامية ذات التأثير النفسي، ومنذ سنة 1993 تم منح الجيش الوطني الشعبي مهمة إدارة عملية مكافحة الإرهاب والتخريب، و تم إنشاء مركز تنسيق محاربة الإرهاب في الجزائر، كما تم إنشاء وحدات متخصصة في مكافحة الإرهاب، ليعاد تشكيل وتنظيم وحدات عسكرية تتميز بالقدرة العالية في التعامل مع هذا النمط الجديد من القتال، مع اعتماد تدريب خاص والتزود بعتاد وأسلحة تتماشى مع نوعية القتال المفروض من طرف الإرهاب، فحولت القطاعات العسكرية مثلا إلى قطاعات عملياتية لتستجيب للمهام الجديدة طبقا للتعليمة الصادرة عن أركان الجيش الوطني الشعبي بتاريخ 1994/07/10، أما فيما يخص السنوات الأخيرة وخصوصا في 2011 إلى 2017 و التي تميزت بكثرة التهديدات الأمنية خاصة تفاقم ظاهرة الإرهاب و انتشار المليشيات المسلحة وفوضى السلاح في المنطقة جراء الأزمة في ليبيا ومّالي و التي أثرة بشكل كبير على الأمن القومي الجزائري وهذا ما جعل الجيش ينتهج مقاربة أمنية لتأمين الحدود من خلال تكليف العديد من الوحدات التابعة للجيش الشعبي مهمة تأمين ومراقبة الحدود المتوترة خاصة الجهة الشرقية والجهة الجنوبية والتي تعتبر المعقل الرئيسي للجماعات الإرهابية والتي تحاول اختراق الحدود الجزائرية، و خير دليل على ذلك حادثة تيقنتورين في 16 جانفي 2013 ،كما قام الجيش الشعبي

(1)- سليم بوسكين، **المرجع السابق الذكر، ص ص** 168-167.

الوطني بالتكيف مـــع عصـــر المعلومات والعولمة، وذلك ببذل جهود كبيرة خلال العقود الأخيرة لدمج وسائل الإعـــلام والتواصـــل الجديدة في سياسته الأمنية، وأصبحت إدارة أمن الحدود اليوم المستندة إلي التكنولوجيا أمرا حتميـــا، لما تقدمه التكنولوجيات الحديثة و الرقمنة الإلكترونية و كذا المعلومة الجغرافية مـــن معطيـــات أمنيـــة وخدمات معلوماتية ضرورية لمتابعة حالة أمن الحدود الجزائرية، كالاعتماد على أنظمة تحديد المواقع نظام "الج بي اس GPS "وغيره و تحديد الخطوط والمساحات الجوارية، متابعة التمركز الســـكاني والعمراني على الحدود، إضافة إلى رسم الطرق وتوضيح المسالك الرئيسية والفرعية الرابطـــة بـــين المناطق وغيرها، الأمر الذي يسهل التعامل مع المسائل الأمنية على الحدود ومواجهة التهديدات الأمنية العابرة لها والحد منها بشكل مرن و أكثر احترافية، و كل هذا يتم بناء على يسمى بالحدود الذكية "Smart Borders " و أنظمة المراقبة المتنقلة المتاحة تجارياً، وأنظمة الطائرات من دون طيار وأجهزة التصوير الحراري، وأنظمة أبراج المراقبة بالفيديو عن بعد، التي تشكل سندا داعما لعمل الوحدات المكلفة بحراسة وأمن الحدود البرية للجزائر و مواجهة الإرهاب و مختلف أنواع الجريمـــة المنظمة خصوص التهريب منها.[1]

ثانيا: على المستوي المغاربي والإفريقي.

عملت الجزائر من خلال سياستها الخارجية و نشاطها الدبلوماسي على خلق إجماع جهوي و إقليمي و إفريقي حول ضرورة محاربة الإرهاب،و لقد كانت الجزائر حاضرة و رائدة في الاتفاقيات و المعاهدات و المؤتمرات التي عقدت لمحاربة الظاهرة ،و عملت الجزائر خاصة على المستوى الجهوي و الإقليمي على تعزيز آليات مشتركة لتأمين الإقليم المغاربي الذي تنتمي إليه من الإرهاب و أشكال الجريمة المرتبطة به التي تهدد الأمن القومي الجزائري.[2]

قد عبر وزراء الخارجية المغاربة في اجتماع الجزائر بتاريخ 2012/07/09 المنعقد طبقا للتوصية الصادرة عن الدورة 30 لوزراء الخارجية لدول إتحاد المغرب العربي، المنعقدة بالرباط في 18/02/2012و الخاصة ببحث مسألة "إشكالية الأمن في المغرب العربي"، حيث خرج بـــ "بيان الجزائر" الذي جاء فيه :

(1) نور الدين دخان، عيدون الحامدي ، مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الاقليمية، **دفاتر السياسة و القانون** ، العدد 14، 2016، ص 177.

(2)- مراد فيصل، **المرجع السابق الذكر**، ص 103.

تم مناقشة التهديدات و المخاطر التي من شأنها أن تخل بالأمن في المنطقة المغاربية، و أكد البيان على ضرورة العمل على مكافحة تلك المخاطر، شدد على أن مواجهة تلك المخاطر تستدعي الاعتماد على مقاربة متكاملة مندمجة و وقائية و منسقة بين دول الإتحاد ،و قائمة على البعد التنموي.[1]

أما فيما يخص التنسيق العملياتي بين الجزائر و دول الجوار المغاربي في مجال الأمن و تأمين الحدود خاصة مع كل من تونس و ليبيا ،فنجد عدة أشكال لهذا التعاون ،خاصة بعد التغيرات السياسية التي حصلت في البلدين و ما نتج عنها من تطورات أمنية على حدودهما مع الجزائر،حيث شنت وحدات من الجيش الشعبي الجزائري والجيش التونسي عمليات تمشيط مشتركة على جانبي الحدود على عمق 50كلم، كما احتضنت الجزائر اجتماعا للإتحاد الإفريقي في سبتمبر 2002 خصصت للبحث عن سبل الوقاية من الإرهاب وطرق تطبيق بنود الاتفاقية الإفريقية حول مكافحة الإرهاب، كما احتضنت الجزائر الملتقى الإقليمي حول الإرهاب والجريمة المنظمة في سبتمبر،2003 والذي دعا إلى ضرورة تدعيم جهود مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتعزيزها في إطار تعاون دولي شامل.

كما عقدت في الجزائر في مارس 2010 أشغال الندوة الوزارية التنسيقية لدول الساحل بمشاركة وزراء الخارجية وممثلين عن دول الساحل لبحث المسألة الأمنية بالمنطقة وضرورة التنسيق في مواجهة ظاهرة الإرهاب ومختلف الجرائم المنظمة العابرة للحدود والتي تهدد أمن واستقرار المنطقة.[2]

تتمتع الجزائر بخبرة أكيدة و معترف بها في مجال مكافحة الإرهاب و التطرف العنيف بحيث تم ذكرها مرارا كنموذج يحتذى به في هذا المجال في تقرير قدمه مجلس السلم و الأمن حول نشاطاته ووضعية السلام و الأمن في إفريقيا و هذا بمناسبة الندوة ال 30 لرؤساء الدول و الحكومات الإتحاد الإفريقي التي عقدة بأديس ابابا ، و أبرز التقرير جهود الجزائر في مكافحة الإرهاب و التطرف العنيف بالنظر إلى كل الأعمال التي باشرتها في هذا المجال و استعدادها لتقاسم خبرتها مع دول القارة لمكافحة هذه الظاهرة العابرة للأوطان و جميع فروعها ، و في تقريره الذي تسلمت وأج نسخة منه تطرق مجلس السلم و الأمن إلى المنتدى الرفيع المستوى للدول الأعضاء في الإتحاد الافريقي الذي عقد بوهران في ديسمبر 2017 تحت موضوع " حلول فعلية و مستديمة لمكافحة الإرهاب : مقاربة إقليمية " مشيرا إلى أن هذا المنتدى

(1)- أدراري كريم، الأفارقة يتباحثون آفة الإرهاب ...و يعتمدون اتفاقية الجزائر،**مجلة الشرطة**.العدد68 ، فيفري 2003،ص 03.

(2) عمار بوزيد و مليكة آيت عميرات، جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب، مجلة الجيش. الجزائر. العدد561 أفريل 2010، ص 26.

اقترح " مقاربة للوقاية و التصدي للإرهاب تركز على الظروف المشجعة على الإرهاب و مكافحة الإيديولوجيات العنيفة و العمليات المدمجة للحفاظ على الإستقرار و دعم السلام ."

كما تم التطرق إلى الندوة المنظمة في الجزائر في أوت 2017 من طرف المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب و المركز الإفريقي للدراسات و البحث حول الإرهاب الكائن مقره بالجزائر العاصمة حول عمليات الاختطاف و دفع الفدية ، و أشار المجلس إلى أن هذا الإجتماع سمح " بتقييم الوضع الحالي للإرهاب في القارة و المصادقة على المخطط الإستراتيجي 2018-2020 و تنسيق الاعمال و وضع استراتيجية لتحقيق أهداف مكافحة الارهاب في القارة من خلال عمل مشترك ملموس ومنسق ."

و خلال نفس الفترة تم عقد اجتماع أخر للمنسقين الإقليميين لمكافحة الارهاب بالجزائر العاصمة بهدف " ترقية ردود إقليمية و جهوية تشاورية على الارهاب والجريمة المنظمة العابرة للأوطان من خلال برامج موحدة لتسهيل التنسيق بين المناطق و ضمان الانسجام في العمليات و تعزيز الطاقات"[1]

ثالثا:على المستوي المتوسطي:

سعت الجزائر جاهدة في إطار مساعي الحفاظ على أمنها القومي بالدخول في شراكات و مبادرات موسعة مع دول الضفة الشمالية للمتوسط ،لضمان سلامة حدودها البحرية سواء من مختلف مظاهر الجريمة البحرية من هجرة غير شرعية، صيد غير قانوني، إرهاب، اختراق للسيادة البحرية...و من هذه المبادرات نذكر ما يلي:

- مبادرة " 5+5 دفاع" للأمن في المتوسط:

تعود فكرة الحوار 5+5 إلى سنوات الثمانينات ،و ضمت الدول العشرة الواقعة غرب المتوسط،منها خمس دول مغاربية هي: الجزائر ،ليبيا ،المغرب ،موريتانيا وتونس وخمس دول من الضفة الشمالية هي:فرنسا ايطاليا ،إسبانيا، مالطا والبرتغال، غير أنها لم تتجسد إلا من خلال الاجتماع الوزاري للشؤون الخارجية،الذي تميز بالمصادقة على إعلان روما في أكتوبر 1999 والذي أبرز الطابع الشامل للحوار، 5+5 و أبعاده الاقتصادية والمالية و الاجتماعية و الثقافية[2].

غير أن نشاطات هذه المبادرة جمدت لأسباب عدة ،لغاية سنة 2001 أين قامت البرتغال بإعادة تفعيل المبادرة ثم اقترحت وزيرة الدفاع الفرنسية السابقة **مشال أليوت ماري** ،خلال زيارة لها للجزائر يومي 16و17جويلية، 2004 إنشاء مبادرة(5+5دفاع) ،كما دعت كل دول العشرة لعقد أول اجتماع لوزراء

(1) - **مكافحة الإرهاب :تجربة الجزائر مرجعية لمجلس السلم الأمن الإفريقي** ،تاريخ النشر (28 جانفي 2018)، *sudhorizons.dz/ar/134-arabe/20126-10-21-15-42-40/27394-2018-01-28-12-57-50. 25/02/2018*

(2)- مراد فيصل،**المرجع السابق الذكر** ،ص 107.

دفاع المجموعة بباريس في ديسمبر 2004،كما انعقدت آخر قمة للمجموعة (5+5) يومي 5و 6أكتوبر 2012 بمالطا ،أما آخر اجتماع (5+5) دفاع فكان يوم 10 ديسمبر 2012 بالعاصمة المغربية الرباط.[1]

دفعت المبادرة إلى تدعيم التعاون و الشراكة و التنسيق بين الدول الأعضاء في مجال الدفاع و الأمن ومواجهة الإرهاب، الجريمة المنظمة،التهريب،البحث و الإنقاذ في المتوسط،كما تساهم في تعزيز التنسيق العملياتي بين جيوش الدول المعنية ، من خلال تبادل المعارف و الخبارات، و القيام بلقاءات و ندوات مشتركة،كذلك القيام ببعض التمارين والمناورات المشتركة بين دول المجموعة.

كما أكدت الجزائر خلال المؤتمر الخامس عشر لوزراء داخلية بلدان غرب المتوسط (5+5) الذي أنعقد بالجزائر في أفريل 2013 على موقفها إزاء تجميد وتجفيف مصادر تمويل الإرهاب لتحقيق نتائج حقيقية على صعيد مكافحة الإرهاب حيث أن رفض دفع الفدية المطلوبة هي وسيلة لتجفيف مصادر تمويل الإرهاب.

وفي إطار التعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة ظاهرة الإرهاب صادقت الجزائر على العديد من القوانين الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب حيث كيفتها كقانون داخلي لاسيما:

- **اتفاقية هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بالمتاجرة غير الشرعية بالمخدرات والمواد المهلوسة**، المتبناة في 20 ديسمبر 1988 والتي صادقت عليها الجزائر في 1998/01/28

- **الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب**، المبرمة بالقاهرة 1998/04/22 والتي صادقت عليها الجزائر يوم 1998/12/07.

- **اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا) حول التصدي للإرهاب ومكافحته**، المبرمة خلال الدورة العادية الـــ 35 بالجزائر في جويلية 1999، والتي صادقت عليها الجزائر .

- **الاتفاقية الدولية للقضاء على تمويل الإرهاب**، التي تبنتها الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة يوم 1999/12/09وصادقت عليها الجزائر يوم 2000/12/23 .

- **اتفاقية هيئة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة الدولية المنظمة**، التي تبنتها الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة يوم 2000/11/15 وصادقت عليها الجزائر في 2002/02/05 [2].

(1)- وزارة الدفاع الوطني، مبادرة 5+5"فضاء للتشاور و التعاون الفعال،**مجلة الجيش**،العدد ،594جانفي ،2013ص19.

(2)- سليم بوسكـــين، **المرجع السابق الذكر**، ص 275.

المطلب الثاني: استراتيجية الجزائر في مجال مكافحة الجريمة المنظمة.

عملت الجزائر على مواجهة مختلف الجرائم التي تهدد أمنها و إستقرارها خاصة جرائم تجارة وتهريب المخدرات والأسلحة، وتبييض الأموال، وصادقت على الإتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافح الجريمة المنظمة مثل إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1988 لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (اتفاقية فيينا) صادقت عليها الجزائر في 1995/04/09 وصادقت على إتفاقية الأمم المتحدة لعام 2000 لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو) في 2002/10/07 و تلى مصادقة الجزائر على هذه الاتفاقية تعديل مس قانون الإجراءات الجزائية من خلال قانون رقم 41-04 الموافق لـــ 10نوفمبر 2004 حيث ورد في مادته الثامنة مكرر أنه "لا تنقضي الدعوى العمومية بالتقادم في الجنايات والجنح الموصوفة المتعلقة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أو الرشوة أو اختلاس أموال عمومية"، فقد قامت الجزائر بتجريم فعل تبييض الأموال سنة 2004، واتبعت سياسة تشريعية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، خاصة من خلال القانون الصادر بتاريخ :2005/02/06 بالجريدة الرسمية، في عددها: 2005/11 وهو قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، بحيث أن كل تقديم أو جمع أموال نتيجة استخدامها كليا أو جزئيا من أجل ارتكاب هذه الجريمة، يعد جريمة يعاقب عليها القانون.

أمام التحديات الكبرى التي تشكلها الجريمة المنظمة بكافة أشكالها على الأمن و الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للبلدان، تجدد الدول الأعضاء لبلدان غرب المتوسط من خلال الدورة 15 لوزراء خارجيتها والمنعقدة بالجزائر بتاريخ 8-9 أفريل 2013 عزمها على تعزيز التعاون من أجل الوقاية ومكافحة هذه الظاهرة ، واقتناعا منهم بأن مكافحة الجريمة المنظمة ترتكز أساساً على المسؤولية المشتركة في تقليص نطاق الظاهرة والحد من تأثيرها ، ومراعاة للعلاقة الموجودة بين الإتجار غير المشروع بالمخدرات و الأسلحة و الذخائر والمتفجرات و الأنشطة الإرهابية ، ويقيناً بأن ّاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للدول و برتوكولاتها الإضافية وكذا اتفاقيات التعاون الثنائية ذات الصلة والمبرمة بين الدول الأعضاء، تشكل أدوات قانونية أساسية للتعاون في هذا المجال ، واقتناعا بأن التصدي للتهديدات الأمنية وكذا مكافحة بؤر التوتر على ضفتي المتوسط بصفة مشتركة، يقتضي تدعيم التعاون الثنائي وهذا في حدود صلاحيات وزراء الداخلية ، قرر الوزراء ما يلي :

- اعتماد آليات للتعاون بين مختلف أجهزة الأمن في مجال الوقاية ومكافحة الأنشطة المرتبطة بالجريمة المنظمة، والتسخير المتبادل للموارد، لا سيما من خلال تنظيم دوريات مشتركة على مستوى الحدود

وتنسيق التحريات وكذا تبادل زيارات ضباط الاتصال بغرض مكافحة الجرائم العابرة للدول وذلك في حدود صلاحيات وزراء الداخلية .

- تبادل المعلومات بشأن أنشطة وتحركات عناصر شبكات الجريمة المنظمة ومسالكهم، وأساليبهم ووسائلهم ومصادر تمويلهم .
- تكثيف التعاون لمكافحة الاتجار بالبشر خاصة الاتجار بالنساء و الأطفال .
- تكثيف التعاون في مجال تحديد الهوية والتحري لكشف وإيقاف مرتكبي الجرائم وشركائهم قصد تحويلهم للسلطات القضائية .
- مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية و الأسلحة الكيميائية من خلال تعزيز إمكانات الدول الأعضاء، خاصّة في مجال المراقبة على مستوى الحدود البحرية والبرية والجوية .
- القيام بحملات تحسيسية ووقائية حول الأسباب والنتائج السلبية لإستهلاك المخدرات والمؤثرات العقلية وكذا مكافحة الإدمان.
- مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر والمتفجرات والمواد الحساسة الأخرى، من خلال تحسين الاتصال والتبادل العملياتي للمعلومات بين أجهزة الأمن والشرطة، مما يسمح بمواكبة تطور الأساليب المستعملة والمسالك الجديدة للمتاجرين بالأسلحة .
- تكثيف التبادل حول مناهج التحقيق بين الدول الأعضاء، خاصة ما يتعلق بمتابعة وتجميد ومصادرة الأموال المحصلة من أنشطة إجرامية وكذا تطوير أجهزة مكافحة هذه الجريمة .
- تعزيز أمن شبكات الإنترنت ومكافحة الجريمة الإلكترونية، لاسيما عن طريق التكوين المتخصص وعقد لقاءات دورية بين الخبراء.
- تبادل المعلومات حول التشريعات، الممارسات وتقنيات التحري الجديدة في مجال محاربة تبييض الأموال بالتعاون مع منظمة الإنتربول وكذا المؤسسات الإقليمية والدولية المتخصصة .
- مكافحة تفشي ظاهرة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية والتحف الفنية وتزييفها .[1]

سمحت مخططات التنمية و العصرنة التي قامت بها الجزائر برفع قدراتها في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان، سيما الاتجار في المخدرات حسبما أكده بالجزائر العاصمة مسؤول بوزارة الشؤون

(1) - الدورة الخامسة عشر "15" لندوة وزراء داخلية بلدان غرب المتوسط، إعلان الجزائر(8-9 أفريل 2013) ، شوهد يوم (2018/04/25)، أنظر الموقع :

www.interieur.gov.dz

الخارجية ، في هذا الصد، ذكر المدير العام للشؤون السياسية و الأمن الدولي بوزارة الشؤون الخارجية رشيد بلدهان، بإستراتيجية مكافحة المخدرات للفترة الممتدة بين 2011-2015 التي تبنتها الجزائر . وأضاف أن هذه الإستراتيجية '' تتميز خاصة بالأهمية الموالاة للوقاية سيما باتجاه الشباب من خلال وضع خارطة طريق لكل قطاع معني .'' وفي تدخله بمناسبة افتتاح الدورة الـــ 25 لإجتماع رؤساء المصالح المكلفين على المستوى الوطني بمكافحة الاتجار بالمخدرات، أكد ذات المسؤول، أن هذه الإستراتيجية '' ترتكز على نتائج الإستراتيجية الأولى وتلك الخاصة بالتحقيق الوبائي الذي تم انجازه في سنة 2010 المتعلق بانتشار المخدرات .'' أما الجانب الأهم من هذه المقاربة فيتمثل - حسب بلدهان - في الأهمية المولاة للمعالجة سيما من خلال الإنتهاء خلال الإستراتيجية الخماسية من شبكة واسعة من هياكل العلاج للأشخاص المدمنين. (1)

عقدت أفريبول (آلية التعاون الامني الافريقي) الكائن مقرها بالجزائر في ديسمبر 2017 اجتماعا بهدف تعزيز التعاون في مجال مكافحة الجريمة الإلكترونية مما سمح بتحديد الاعمال على المستويات الوطنية و الاقليمية و الدولية لتعزيز قدرات مصالح الشرطة في مجال الوقاية من الجريمة الإلكترونية ومكافحتها حسب تقرير المجلس.

٧ مكافحة تهريب السلاح والمتاجرة غير الشرعية به : شّكل تهريب السلاح نحو الجزائر في الآونة الأخيرة ظاهرة جّد خطيرة واجهتها السلطات الجزائرية خلال العشرية الأخيرة عندما برزت الظاهرة الإرهابية، واتضح أن عملية مراقبة المنافذ البرية والبحرية التي تسلكها شبكات تهريب الأسلحة مهما كانت الإمكانيات تبقى فوق السيطرة، فسوق السلاح والمتفجرات في المدة الأخيرة توسعت، وأصبح حجمها مخيفا.

وفي سنة 2011 قامت هيئة أركان الجيش الوطني الشعبي بتشكيل لجنتي خبراء وأمن عسكريين عاليتي المستوى لتقييم مدى الضرر الأمني الذي يلحقه تسرب كميات كبيرة من الأسلحة من ليبيا، وتضم اللجنتين مسئولين من أجهزة الأمن والاستعلامات وخبراء في مكافحة الإرهاب والتسلح والعمل على الحيلولة دون وصول الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية. فبالرغم من الإجراءات العقابية التي أقرتها السلطات ضد بائعي

(1) مكافحة الجريمة العابرة للأوطان مخططات التنمية للجزائر رفعت من قدراتها ،تاريخ النشر(2015/09/16)، شوهد يوم (2018/04/30) أنظر الرابط: www.elmakam.com/?p=32948.

ومالكي الأسلحة النارية، وهي الإجراءات التي ترافقت مع استفحال ظاهرة الإرهاب، إلا أن ذلك لم يردع ما فيا التهريب، مما جعل الجزائر إحدى الأسواق الرئيسية لهذا النوع من السلع.

أشادت الندوة ال 30 لرؤساء الدول و الحكومات الإتحاد الإفريقي التي عقدت بأديس ابابا من خلال مجلس السلم و الأمن الإفريقي بإلقاء الذي نظم بالجزائر العاصمة في سبتمبر 2017 بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات و الجريمة و المنظمة العالمية للجمارك التي أطلقت عملية لتمكين الضباط في غرب إفريقيا و الساحل من القيام بتدخلات منسقة تستهدف مكافحة المتاجرة بالأسلحة و تحركات الإرهابيين .

المطلب الثالث: الآليات الجزائرية لمواجهة الهجرة غير الشرعية.

إلى وقت قريب جدا لم يكن هناك تشريع يعالج الهجرة غير الشرعية في الجزائر، التي تنامت فيها الظاهرة بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وأصبحت دولة مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، بعدما كانت دولة عبور حيث اقتصرت وسائل المعالجة على حملات التوعية الإعلامية. وتتبع الجزائر مجموعة من الإجراءات القانونية والتنظيمية والأمنية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتمثل أساسا في:

أولا:الإجراءات الأمنية: نظرا لشساعة مساحة الجزائر وطول حدودها البرية والبحرية فرض عليها تعزيز المراقبة على الحدود حيث أوكلت لعدة وحدات مهام أمنية بتنظيم العبور وحماية الحدود ومن هذه الوحدات:

- **مجموعة حراس الحدود GGF:** وهي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي تعمل على طول الحدود البرية وتضمن حراسة دائمة للحدود بفضل وجود وحدات داخلية وأخرى متنقلة مكلفة بملاحقة و إفشال كل محاولات التهريب أو دخول الإرهابيين والهجرة غير الشرعية [1].

- **حراس السواحل:** وهي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساسا بحراسة الموانئ وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري.

- **مصالح شرطة الحدود:** لها دور هام في مراقبة الحدود والمتمثلة في الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود، ومن مهامها مكافحة الهجرة غير الشرعية والمخدرات والتهريب وضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومراكز المراقبة.

(1)- بن مغنية سعادة مختارية، **التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في الجزائر** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: دراسات مغاربية ،(جامعة د.الطاهر مولاي،سعيدة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2015)، ص68.

وأنشأت المديرية العامة للأمن الوطني "الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية ،***OCLCIC***"وهو جهاز للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري.

وأنشأت الفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية ***BRIC*** والتي من مهامها متابعة شبكات الهجرة غير الشرعية.

ثانيا: الإجراءات القانونية والتشريعية: إن المشرع الجزائري جرم المغادرة غير الشرعية للتراب الوطني أياً كانت الطريقة المستعملة في ذلك بر أو بحر أو جو وأياً كانت الوسيلة الاحتيالية المستعملة تزوير الوثائق الرسمية أو عدم القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة، أقر مجلس الوزراء في 2008/09/01 مشروع قانون يجرم الخروج غير القانوني من التراب الوطني بعقوبة تصل إلى ستة 06 أشهر حبسا بالنسبة للمرشحين للهجرة غير الشرعية، وعقوبة بالسجن عشر 10سنوات لمنظمي الهجرة غير الشرعية، لاسيما في حالة كان الضحايا قصرا أو في حالة تعرض المهاجرين للمخاطر وسوء المعاملة[1].

وتتم محاكمة المهاجرين غير الشرعيين وفقا للمادة 175 من القانون 90/10 المؤرخ في 2009/02/25 المعدل والمتمم للأمر 66/651 المؤرخ في 08 ماي 1966 المتضمن قانون العقوبات الجزائري. كما نص على عقوبة تهريب المهاجرين والتي قدرها الحبس لمدة تتراوح مابين 03 سنوات إلى 05 سنوات وبغرامة مالية تقدر بـــ 300000دج إلى 500000دج وجعل هذه العقوبة خاضعة لظروف التشديد إذا كان بين الأشخاص المهربين قاصر أو تعريض حياة أو سلامة المهاجرين المهربين للخطر أو ترجيح تعرضهم له أو معاملتهم معاملة لا إنسانية أو مهينة وذلك بعقوبة05سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة من 500000دج إلى 1000000دج، حسب المادة 303مكرر 3[2].

نصل إلى الأحكام التي جاء بها القانون 01/09 والمتعلقة بجريمة الهجرة غير الشرعية وبتهريب المهاجرين، تعبر فعلاً عن النية الصادقة للجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية في وقت بلغت فيه سيول المهاجرين أقصاها والأصوات أصبحت تنادي من هنا وهناك بضرورة تدخل الدولة لإنقاذ آلاف الشباب الذين يموتون غرقاً في سبيل الوصول إلى الضفة الأخرى للمتوسط، لكن ربما يجب أن نفهم من خلال الأحكام التي تضمنها هذا القانون أن هناك تغير في قناعات الجزائر التي لطالما أعطت أبعاداً اقتصادية واجتماعية وإنسانية

(1)- سليم بوسكـــين، **المرجع السابق الذكر**، ص 279.

(2)- بن مغنية سعادة مختارية، **المرجع السابق الذكر**، ص 72.

للهجرة، وعليه يمكن أن نعتبر هذا القانون بمثابة إستراتيجية قانونية معقولة ومدروسة لمكافحة الهجرة السرية كنتيجة لتزايد إقبال الجزائريين على الهجرة بطرق سرية.

ثالثا: التعاون في إطار المتوسط.

1- التعاون في إطار مسار برشلونة:

إن صيغة ميثاق برشلونة في الاجتماع الذي انعقد باسبانيا بمدينة برشلونة في 27 و 28 نوفمبر 1995شاركت فيه 27 دولة من بينها 15دولة المكونة للإتحاد الأوروبي و 08 دول عربية(تونس، المغرب، الجزائر، مصر، سوريا، الأردن، لبنان، السلطة الفلسطينية) 04 دول متوسطية غير عربية (إسرائيل، تركيا،قبرص، مالطا).

مثلث اقترابا شاملاً لقضايا منطقة البحر الأبيض المتوسط بأبعاده المختلفة وقد صنف الإعلان هذه الأبعاد وفق منظور الأمني السياسي، المحور الاقتصادي والمالي، و أخيراً المحور الاجتماعي والثقافي الذي حمل عنوان الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية تنمية الموارد البشرية والتشجيع على التفاهم بين الثقافات والتبادلات بين المجتمعات المدنية، إن أهم النقاط الواردة في الفقرة التمهيدية لهذا المحور هو تنظيم حركات الهجرة التي أصبحت تشكل تهديداً أمنياً لأوروبا، إذ ميز المشاركون في هذا الميثاق بين الهجرة الشرعية وغير الشرعية، و قد تطرق مشروع برشلونة إلى ضرورة التحكم في ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحترام حقوق المهاجرين الشرعيين وإلى إقامة تعاون مكثف يضم جهود كل دول المتوسط مجتمعة، للحد من شدة تدفق وضغط الهجرة على الدول الأوروبية.[1]

2- التعاون في إطار حوار مجموعة (05+05)

يعتبر حوار مجموعة 05+05 من أهم الآليات التي ساهمت في مناقشة موضوع الهجرة غير الشرعية حيث تم التطرق لمشكلة الهجرة السرية وعلاقتها بالأمن في المنطقة الأورومتوسطية.

وهذا ما تجسد في الاجتماع المنعقد بالجزائر وهران 23 و24 نوفمبر 2004 تطرق الأعضاء إلى ثلاثة مواضيع رئيسية وهامة متعلقة بالاستقرار في منطقة غرب المتوسط وهي: العلاقات الاقتصادية في غرب المتوسط والأمن و الاستقرار في المنطقة والهجرة والتحركات البشرية وربطها بالتنمية كما تم التركيز على تحميل الدول

(1)- بن مغنية سعادة مختارية، **المرجع السابق الذكر**، ص، 79-80.

المغاربية مسؤولية التشديد على مراقبة الأعداد الهائلة للمهاجرين الوافدة من إفريقيا، باعتبار هذه الدول تمثل منطقة عبور نحو أوروبا.[1]

كما تم في إطار مجموعة 05+05 وتحت ضغط أوروبي اتخاذ إجراءات صارمة لقمع المهاجرين غير الشرعيين في محاولتهم عبور المتوسط باتجاه الدول الأوروبية إضافة إلى اقتراح إقامة مراكز حجز للمهاجرين غير الشرعيين في دول الضفة الجنوبية للمتوسط ويندرج هذا الاقتراح ضمن سياسة الاتحاد في تصدير حدوده للخارج أي بمعنى إبقاء التهديد الهجرة في الدول المصدرة لحماية الأمن الأوروبي عن بعد، وهذا ما طرح إشكالية الأمن الإقليمي في غرب المتوسط وحماية الطرف الأوروبي على حساب الطرف الأخر دول المغرب العربي.[2]

(1)- بن مغنية سعادة مختارية، **المرجع نفسه**،ص ص 82-83.

(2) رتيبة برد، **الحوار الأورو متوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5**، رسالة ماجستير علوم سياسية تخصص دبلوماسية وتعاون دولي (جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009)، ص 169.

ملخص الفصل:

من خلال هذا الفصل تبين لنا محاولات الجزائر من خلال سياستها الرامية إلى تعزيز أمنها القومي و صيانته فقد لجأت إلى العديد من الآليات و المبادرات العسكرية و الدبلوماسية و السياسية ،و ذلك للوصول إلى تحقيق الأمن الإقليمي، و بالتالي مواجهة مختلف التهديدات الأمنية الجديدة الوافدة من البيئة المحيطة بالجزائر خاصة من ليبيا ومّالي التي أصبحت تتفشى فيها أخطر التهديدات من إرهاب وجريمة منظمة وهجرة غير شرعية والتي تعد تهديدا صريحا للأمن القومي الجزائري .

وكان محور الإستراتيجية الجزائرية تركيزها على البعد العسكري لحماية الحدود الوطنية من مختلف مظاهر التهديدات سواء الداخلية أو الخارجية ،الجرائم العادية أو المنظمة، الإرهاب أو الهجرة ، التهريب وتجارة المخدرات أو السلاح و غيرها من الجرائم ، وذلك بتعزيز قدرات الجيش الوطني الشعبي عدة و عتادا ،تجهيزا و تدريبا، بالإتجاه نحو بناء جيش إحترافي و تزويده بمختلف أنواع الأسلحة المتطورة و الحديثة ، لمواكبة التحديثات و التطورات الحاصلة في ميدان التسلح ،لأجل الإضطلاع بالمهام الموكلة له في حماية الإقليم الوطني من مختلف التهديدات و المخاطر.كما عملت الجزائر جاهدة على مزاوجة البعد العسكري بالبعد السياسي، الدبلوماسي و التنموي ،و ذلك بالتنسيق مع دول الإقليم المغاربي ،الإفريقي و المتوسطي لمواجهة هذه التهديدات بتوقيع الاتفاقيات و المعاهدات و الدخول في المشاورات مع باقي الدول المعنية خاصة بظاهرتي الهجرة غير الشرعية و الإرهاب ، لأنه لا يمكن للبعد العسكري وحده و لا للجهود الوطنية الداخلية وحدها أن تواجه هذه التهديدات الأمنية الجديدة، وبالتالي فإن الجزائر حاولت بمختلف الطرق العكرة والسياسية والتنموية المحافظة على أمنها القومي من التهديدات الأمنية الجديدة خاصة في ظل التحولات الحاصلة على الساحة الإقليمية والدولية والتي فرضت على الجزائر لعب دور الفاعل الرئيسي في استعمال الآلة الدبلوماسية لحل الأزمات الإقليمية أو الحد من تداعياتها على أمنها القومي .

خاتمة

خاتمة:

من خلال ما تطرقنا إليه في فصول هذه الدراسة يمكننا أن نستخلص بأنه في ظل طبيعة التحديات والتهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود في منطقة المتوسط والتي تمثلت في الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، لم يعد بمقدور أية دولة –مهما بلغت من قوة- تحقيق أمنها بمفردها، ومن الطبيعي أن تتأثر الدول بما يدور حولها من تحولات إقليمية.

ومن الواضح جدا شدة تأثر الجزائر بمختلف التحولات السياسية والأمنية التي تعرفها البيئة الإقليمية، ويرجع هذا التأثر إلى شساعة مساحة الجزائر والحدود الطويلة التي تربطها مع عدة بلدان مغاربية وافريقية ساحلية والتي تعرف اضطرابات أمنية ومشاكل سياسية صعبة بعضها يصنف في خانة "التهديد المباشر لأمن واستقرار الجزائر،" وهذه التهديدات والمخاطر ذات طبيعة وبنية معقدة، حيث تشكل ارتبطا وثيقا ببعضها البعض، وهذا يرجع أيضا لارتباط الجزائر بعدة دوائر جيوسياسية وأمنية (مغاربية، عربية، افريقية، متوسطية) و كيف للجزائر أن تتكيف لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة و من خلال هذه الدراسة نخرج بالنتائج التالية:

- ظهور العديد من التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط والتي تمثلت في الإرهاب والهجرة غير شرعية الجريمة المنظمة ... راجع إلى الموقع الإستراتيجي للمنطقة والاختلاف الإيديولوجي والديني والسياسي لدول المتوسط جعلها بؤرة لهذه التهديدات خاصة شمال إفريقيا و منطقة الساحل.

- شكل الحراك السياسي العربي الراهن "الربيع العربي" الذي شهدته بعض الدول العربية ومنها دول الجوار للجزائر وهي تونس وليبيا،والأزمة التي وقعت في مالي منعرج كبير في تفاقم وتعقد التهديدات والتحديات الأمنية المحدقة بالجزائر في إطار التحولات الكبيرة والمهمة التي تشهدها البيئة الاقليمية، ولعل تداعيات هذا الحراك السياسي في هذه المنطق قد زاد من حدة تأثيرها على الأمن الوطني الجزائري. ولعل أبرز هذه التهديدات التي باتت تهدد الجزائر جراء أحداث الحراك السياسي في تونس وليبيا والأزمة في شمال مالي هي انتشار وتنامي نشاط الإرهاب والجماعات المسلحة وبروز الجماعات المتطرفة في هذه الدول والتي تنشط على قرب من الحدود الجزائر وما تشكله من خطر انتقال نشاط هذه الجماعات الإرهابية إلى داخل الجزائري، كذلك نجد تزايد نشاط الجريمة المنظمة خاصة تجارة وتهريب الأسلحة وتجارة المخدرات بمختلف أنواعها، وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وظاهرة اللاجئين داخل التراب الجزائري .

- وتعمل الجزائر على مكافحة التهديدات الأمنية الجديدة من خلال تدعيم كافة حدودها بالوحدات العسكرية، المعدات، الآليات و الجنود بغرض تأمينها من تهديد خارجي محتمل، و بإعادة هيكلة و تحديث و

تجهيز للأجهزة الأمن المكلفة بحراسة و حماية الحدود،كالدرك الوطني و حرس الحدود و الجمارك لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية كما انتهجت مقاربة تنموية وتعاونية إيمانا منها أن هذه التهديدات نظرا لطبيعتها تتطلب إستراتيجية مرنة وشاملة تتضافر فيها الجهود الوطنية والإقليمية والدولية، بالاعتماد على القانون الدولي وفي ظل احترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان كما تنتهج الجزائر أسلوبا مرنا في حل الأزمات الأمنية والسياسية في البيئة الإقليمية وهذا لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة، وهذا وفقا لمبادئ العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية للجزائر التي تحدد فعلها الأمني في المنطقة وسلوكها وسياستها الخارجية، غير أن التحولات التي تعرفها البيئة الأمنية الإقليمية للجزائر جعلت من البعض ينادي بضرورة إعادة النظر في هذه المبادئ في الفعل الأمني والسلوك الخارجي، لأن هذه الأزمات الأخيرة خاصة الحراك السياسي والأزمة السياسية والأمنية في تونس وليبيا، والأزمة في شمال مالي، جعلت من الجزائر تتحرك وفق رد الفعل وليس من منطق المبادرة والفعل الأمني والدبلوماسي، وبالتالي ضرورة تحليل هذا التراجع في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمات الإقليمية التي تهدد أمنها واستقرارها، وضرورة كشف مواطن الخلل و إتلافيها وتطوير عقيدة أمنية وسياسة خارجية أكثر تطور وأكثر تكيفا مع متطلبات المرحلة الراهنة في ظل التحولات التي تفرضها البيئة الإقليمية والعالمية .

- ونتوصل أنه لا يمكن للجزائر الاستمرار بالتفكير الضيق لأمنها الوطني من مقاربة تأمين الحدود و محاولة عزل نفسها بل يجب أن تشارك في "بناء نظام أمن إقليمي" يحقق لها متطلباتها الأمنية في إطار ما يسمى في علم الجغرافيا العسكرية بفكرة الدفاع على الخطوط الخارجية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

المصادر:

- **القران الكريم.**

أولا: المراجع باللغة العربية.

I. الكتب:

1- بن خرف الله، الطاهر ، **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962-1982:**بين التصور الأيديولوجي والممارسة السياسية .ج 1، الجزائر: دار هومه للنشر والتوزيع، 2007.

2- بن خليف، عبد الوهاب ، **جيو سياسة العلاقات الدولية المتغيرات،القواعد، والأدوار**، ط1، الجزائر: المحمدية، دار قرطبة للنشر و التوزيع، 2016.

3- بوادي ،حسين المحمدي ، **تجربة مكافحة الإرهاب**،ط1 ، مصر : الإسكندرية، دار الفكر الجامعية ، 2006.

4- الجاسور، ناظم عبد الواحد ،**موسوعة المصطلحات السياسية و الفلسفية و الدولية**،ط1، لبنان: دار النهضة العربية،2008.

5- سليم ،محمد السيد ، **العلاقات الدولية بين الدول الإسلامية**، الرياض: مطابع جامعة سعود،1991.

6- شريف ،إبراهيم ، **أوروبا دراسة إقليمية للدول الجنوبية**، مصر: المؤسسة الثقافية الجماعية،1960.

7- الشكرى ،على يوسف ، **الإرهاب الدولي في ظل النظام العالمي الجديد**، ط1،مصر،القاهرة، دار السلام الحديث،2007.

8- شلبي ،محمد ، **الأمن في ظل التحولات الدولية الراهنة في الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، الجزائر:** جامعة الجزائر، منشورات العلوم السياسية والإعلام ،2004.

9- شيبي ،لخميسي ، **الأمن الدولي و العلاقات بين منظمة حلف شمال الأطلسي و الدول العربية - فترة ما بعد الحرب الباردة** (1991- 2008)، ط1، مصر،الجيزة ، المكتبة المصرية للنشر و التوزيع ،2010.

10- عبد الحي ،وليد عبد الحي ، **فهم الأمن القومي الجزائري من مدخل الأمن الوطني و الدفاع الوطني** ، ط1، عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع ،2015.

11- علاييني، عارف ، **الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها**، بحث معد للترقية لرتبة رائد في قوات الأمن الداخلي، معهد الأمن الداخلي،المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي،2008.

12- عودة ،جهاد ، **النظام الدولي:نظريات وإشكاليات**، مصر: دار الهدي للنشر و التوزيع،2005.

13- غالي ،بطرس بطرس ، **الأمن وحفظ السلام في إفريقيا**، السياسة الدولية، القاهرة، 1995.

14- غزالي، محمد ، **الهجرة السرية** ،ط1، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2015.

15- كامل ،ممدوح شوقي ،**الأمن القومي و الجماعي الدولي**، مصر: القاهرة ، دار النهضة العربية ،1985.

16- كامل، شريف سيد ، **الجريمة المنظمة في القانون المقارن**، مصر: القاهرة ، دار النهضة ،2001.

17- الكردوسي، عادل عبد الجواد، **التعاون الأمني العربي ومكافحة الإجرام المنظم عبر الوطني** ،ط1، السعودية: مكتبة الآداب ، 2005.

18- ماكنمارا ،روبرت ، **جوهر الأمن، ترجمة:** يونس شاهين، القاهرة:الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر،1971.

19- محمد، نور عثمان الحسين ، الكريم المبارك ياسر عوض ، **الهجرة غير الشرعية و الجريمة**،ط1، الأردن: عمان، دار حامد للنشر و التوزيع، 2014.

20- محمود ،عبد اللطيف، **الهجرة وتهديد الأمن القومي المغربي**، مصر: القاهرة، مركز الحضارة العربية، 2003 .

II. **المجلات:**

1- عبد المنعم ،طلعت، **"ترتيبات الأمن الإقليمي في النظام العالمي الجديد، السياسة الدولية**، العدد 129جويلية 1997.

2- سليمان ،عبد الله حربي،**"مفهوم الأمن مستوياته وصيغه و إبعاده: دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر"**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19.

3- محمد ،كمال التابعي، **"التنمية البشرية المستدامة ....المفهوم والمكونات"، مفاهيم**، العدد ،14فيفري 2006،

4- محمد ،صابر عنترة، **الأمن العربي والبحر الأبيض المتوسط،تحديد البحر المتوسط**،إضافة للأمن العربي،مجلة قضايا عربية، لعدد4، 1980.

5- مايا ،خاطر، **الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد2011،3.

6- مركز الجزيرة للدراسات، **"الأمن في ليبيا: شرعية الدولة وسطوة السلاح"، تقدير موقف** .مركز الجزيرة للدراسات، 29 جانفي ،2012.

7- زكرياء، وهيبي، **رهان الأمن الحدودي في إستراتجية الدفاع الوطني الجزائري**(.الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الاقليمية. جامعة- قاصدي مرباح- ورقلة)،2014 ..

8- علي،بوشربة و بوعلام بولعراس، **"الجزائر في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة استراتيجية فعالة".** مجلة الجيش (الجزائر). العدد 618، جانفي 2015.

9- شريف، عبد الرحمن، **أمتي في العالم الأزمة الجزائرية** ، (القاهرة : مركز الحضارات للدراسات السياسية) ، 1999.

10-أدراري، كريم،"الأفارقة يتباحثون آفة الإرهاب ...و يعتمدون اتفاقية الجزائر"،**مجلة الشرطة.** العدد68 ، فيفري 2003.

11-عمار ،بوزيد و مليكة آيت عميرات، "جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب"، مجلة الجيش. الجزائر.العدد561 أفريل 2010.

12-وزارة الدفاع الوطني،"مبادرة 5+5"فضاء للتشاور و التعاون الفعال،**مجلة الجيش**،العدد ،594جانفي ،2013.

13-نور الدين ،دخان، عيدون الحامدي ، مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الاقليمية، **دفاتر السياسة و القانون** ، العدد 14، 2016، ص 177.

III. المذكرات:

1- أبصير ،محمد طالب ، **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علاقات دولية إستراتيجية و مستقبليات، جامعة الجزائر،2010.

2- أوشريف، يسرى ، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر** رسالة ماجستير في العلوم السياسية : تخصص دراسات مغاربية ،(جامعة محمد بن أحمد وهران2، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية)،2016.

3- برد ،رتيبة ، **الحوار الأورو متوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5**،رسالة ماجستير علوم سياسية تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، (جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، 2009.

4- بودح، سارة ،**الإستراتيجية الجزائرية في الإنفاق على التسلح في ظل التهديدات الأمنية الجديدة (2010-2014)**، مذكرة مقدم لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (جامعة قاصدي مرباح –ورقلة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،)، 2015.

5- بودن، زكريا ، **أثار التهديدات الأمنية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري و إستراتيجيات مواجهتها 2010-2014**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، (جامعة محمد خيضر، بسكرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية)،2015.

6- بوسكـــين ،سليم ، **تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص :علاقات دولية وإستراتيجية ،(جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية)، 2015.

7- بوطالب، براهيمي ،**مقاربة اقتصادية للتهريب في الجزائر.** رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الجزائر،2011.

8- بونقطة ،محمد مسعود ، **البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،(جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية)،2014.

9- تباني، وهيبة،" **الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب"،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية** ، (جامعة مولود معمري تيزي وزو ،كلية الحقوق و العلوم السياسية)، 2014.

10- حجار، عمار ،**السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي** ، رسالة ماجستير (جامعة الحاج لخضر باتنة،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية) ،2002.

11- حلال ،أمينة ،" **التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي"**، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر3،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية)،2014.

12- دلاوي، أحمد ،" **الوضع الأمني في منطقة الساحل والصحراء وأثره على الجزائر"** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص دراسات مغاربية ، (كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الدكتور مولاي الطاهر ، سعيدة)، 2016.

13- سعادة ،مختارية بن مغنية ، **"التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في الجزائر"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: دراسات مغاربية ،(جامعة د.الطاهر مولاي،سعيدة كلية الحقوق والعلوم السياسية)،2015.

14- سعداوي، عمر ، **الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات الإقليمية الجديدة التحديات والبدائل** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،(جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، 2013.

15- سعيدي ،ياسين ، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة محمد بن أحمد وهران2، كلية الحقوق والعلوم السياسية،)، 2016.

16- عطيش ،يمينة ، **البعد الأمني في العلاقات الأورومتوسطية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ،)، 2008 .

17- عكروم، ليندة ، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقة بين الشمال والجنوب**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، تخصص: سياسة مقارنة ،(جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية)،2010.

18- علالي، حكيمة ، **البعد الأمني في السياسة الخارجية- نموذج الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، (جامعة منتوري قسنطينة ،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية) ،2011.

19- فيصل ،مراد ،**التحديات الإقليمية الراهنة للأمن القومي الجزائري دراسة جيو- أمنية للحدود**، مذكرة متممة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (قسم الدراسات العسكرية و الإستراتيجية،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية)،2014.

20- مقدر، منيرة ،"**التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق ،تخصص قانون دولي عام وحقوق الإنسان،(جامعة محمد خيضر بسكرة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية) ،2014 .

IV. المواقع الإلكترونية :

1- **أسس ومبادئ الأمن الوطني، شوهد يوم :2018/01/15 علي الموقع:**

www.moqatel.com.

2- نظرية (**صدام الحضارات**) **والسياسة الأمريكية** ،المشاهدة يوم:2018/02/09 على الموقع:

www.alsakher.com/showthread.php?t=113837 .

3- سعيد الصديقي، **الدول المغاربية وعاصفة الحزم بين الدعم والتحفظ**، شوهد على الساعة 12:20

http://studies.aljazeera.net:2018/04/07 .

4- أرقام مخيفة عن المخدرات نشر بتاريخ (2017/ 05/13)، شوهد يوم 2018/04/07 ، انظر الموقع:

www.sudhorizons.dz.

5- عصام الشيخ، مشروع الإصلاح في الجزائر :مبادرة للتغيير أم استمرار احتكار السلطة للصواب ،27 يوليو2011،شوهد في (2018 04/30)، على الموقع :

6- https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The_gAlerian_reform_proposals_an_initiative_for_change_or_the_continued_monopolization_of_power_by_the_authorities.aspx.

7- مكافحة الإرهاب :تجربة الجزائر مرجعية لمجلس السلم الأمن الإفريقي ،تاريخ – النشر (28 جانفي 2018)،شوهد يوم(2018/04/20) ،انظر الموقع : -sudhorizons.dz/ar/134 arabe/20126-10-21-15-42-40/27394-2018-01-28-12-57-50.

8- رأي اليوم صحيفة عربية مستقلة ،تاريخ النشر 29مارس2016 ،شوهد يوم 15 أفريل 2018 على الموقع : http ://cutt.us/9roXA

9- الدورة الخامسة عشر "15" لندوة وزراء داخلية بلدان غرب المتوسط، إعلان الجزائر(8-9 أفريل 2013) أنظر الموقع www.interieur.gov.dz شوهد يوم 2018/04/25.

الكتب بالفرنسية:

1- *Charlez philippe ،David،Jacques .Roche،Théories de la securite،paris:Montchrestion2002*

2- *David Allen Baldwin, "Security studies and the end of the cold war", world politics, vol 01, n°48, October 1995.*

3- *Francisco A.Magno, "Environemental Security in The China Sea", Security Dialogue, Vol 28, N°1,March 1997.*

4- *-Robert Hechet, Colusoyi Adeyic, et Iris Smini, "La lutte contre le sida: enjeux du développementmondial", Finance et Développement, vol 39, n° 1, Paris,1998.*

فهرس الملاحق

قائمة الملاحق	
الملحق رقم:1الخريطة الجيو-سياسية للمتوسط.....	**29**
الملحق رقم:2الخريطة الجيو-سياسية للجزائر.....	**31**
الملحق رقم:3خريطة تهريب المخدرات في العالم والمتوسط.....	**38**
الملحق رقم:4خريطة تنقل المهاجرين غير الشرعيين في المتوسط.....	**40**
الملحق رقم :5جدول يوضح تطور ميزانية الدفاع بالجزائر.....	**57**
الملحق رقم :6جدول يوضح كمية المخدرات المحجوزة في الجزائر بين 2009-2014.....	**63**

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

مقدمة..... أ- ط

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للأمن

تمهيد 11
المبحث الأول : بناء مفاهيمي للأمن..... 11
المطلب الأول : مفهوم الأمن..... 11
المطلب الثاني: مستويات الأمن و أبعاد الأمن..... 13
المبحث الثاني: بناء مفاهيمي للتهديدات الأمنية الجديدة 19
المطلب الأول: مفهوم التهديد الأمني و المفاهيم المشابهة له..... 19
المطلب الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية..... 20
المبحث الثالث: الأمن حسب المقاربات النظرية من المفهوم الضيق إلى المفهوم الموسع..... 22
المطلب الأول: المفهوم التقليدي و الضيق للأمن..... 22
المطلب الثاني: المفهوم الحديث و الموسع للأمن..... . 23
المطلب الثالث: أحداث 11 سبتمبر و تداعياتها على مفهوم الأمن..... 25
ملخص الفصل 26

الفصل الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط

تمهيد 28
المبحث الأول: مفهوم منطقة المتوسط..... 28
المطلب الأول : التعريف بالمنطقة..... 28
المطلب الثاني : الأهمية الجيو سياسية لمنطقة المتوسط..... 30
المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لمنطقة المتوسط..... 32
المبحث الثاني: التهديدات الأمنية الجديدة و العوامل التي ساهمة في إستفحالها..... 34
المطلب الأول: التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط..... 34
المطلب الثاني: العوامل التي ساهمة في إستفحالها..... 41
المبحث الثالث: تأثير التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط..... 44
المطلب الأول : إنعكاسات الإرهاب..... 44

المطلب الثاني : تأثير الجريمة المنظمة..... 46
المطلب الثالث : تداعيات الهجرة غير الشرعية..... 47
ملخص الفصل 50
الفصل الثالث: تداعيات التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن القومي الجزائري
تمهيد 51
المبحث الأول : المقاربة الأمنية الجزائرية في ضبط الحدود..... 51
المطلب الأول : مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية..... 51
المطلب الثاني : الإحترافية وتحديث المؤسسة العسكرية..... 54
المطلب الثالث :الجيش الوطني الشعبي و مهمة تأمين الحدود 57
المبحث الثاني : تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على الجزائر..... 59
المطلب الأول: انعكاسات الإرهاب على الأمن في الجزائر..... 59
المطلب الثاني : تأثير الجريمة المنظمة العابرة للأوطان على الأمن الوطني..... 61
المطلب الثالث: تداعيات الهجرة غير الشرعية على الجزائر..... 64
المبحث الثالث : إستراتيجيات الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة..... 67
المطلب الأول: إستراتيجية الجزائر في مكافحة الإرهاب..... 67
المطلب الثاني : إستراتيجية الجزائر في مجال مكافحة الجريمة المنظمة..... 74
المطلب الثالث : الآليات الجزائرية لمواجهة الهجرة غير الشرعية..... 77
ملخص الفصل 81
الخاتمة 84-82
قائمة المراجع..... 91-85
فهرس الملاحق 93-92
فهرس المحتويات 96-94

تم بحمد الله